جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم التّجارية والاقتصادية وعلوم التّسيير

قسم: علوم تسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثره على المردودية المالية –دراسة حالة في مؤسسة بلحسين للخدماتGBS–

إعداد الطالبتين:

– نسرين إكرام بوشارب.

– وسيلة حكوم.

إشراف الأستاذ:

– خليفة حري

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بالكرشة رابح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
خليفة حري	أستاذ مساعد (أ)	مقررا
عزيرو رشيدة	أستاذة محاضرة (أ)	مناقشا
بن حليمة هوارية	أستاذة محاضرة (ب)	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السّنة الجامعية: 2021م–2022م

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التّجارية والاقتصادية وعلوم التّسيير

قسم: علوم تسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثره على المردودية المالية –دراسة حالة في مؤسسة بلحسين للخدمات GBS–

إعداد الطالبتين:

– نسرين إكرام بوشارب

– وسيلة حكوم

إشراف الأستاذ:

– خليفة حري

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدّرجة العلمية	الصّفة
بالكرشة رابح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
خليفة حري	أستاذ مساعد (أ)	مقررا
عزيرو رشيدة	أستاذة محاضرة (أ)	مناقشا
بن حليمة هوارية	أستاذ محاضرة (ب)	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السّنة الجامعية: 2021م–2022م

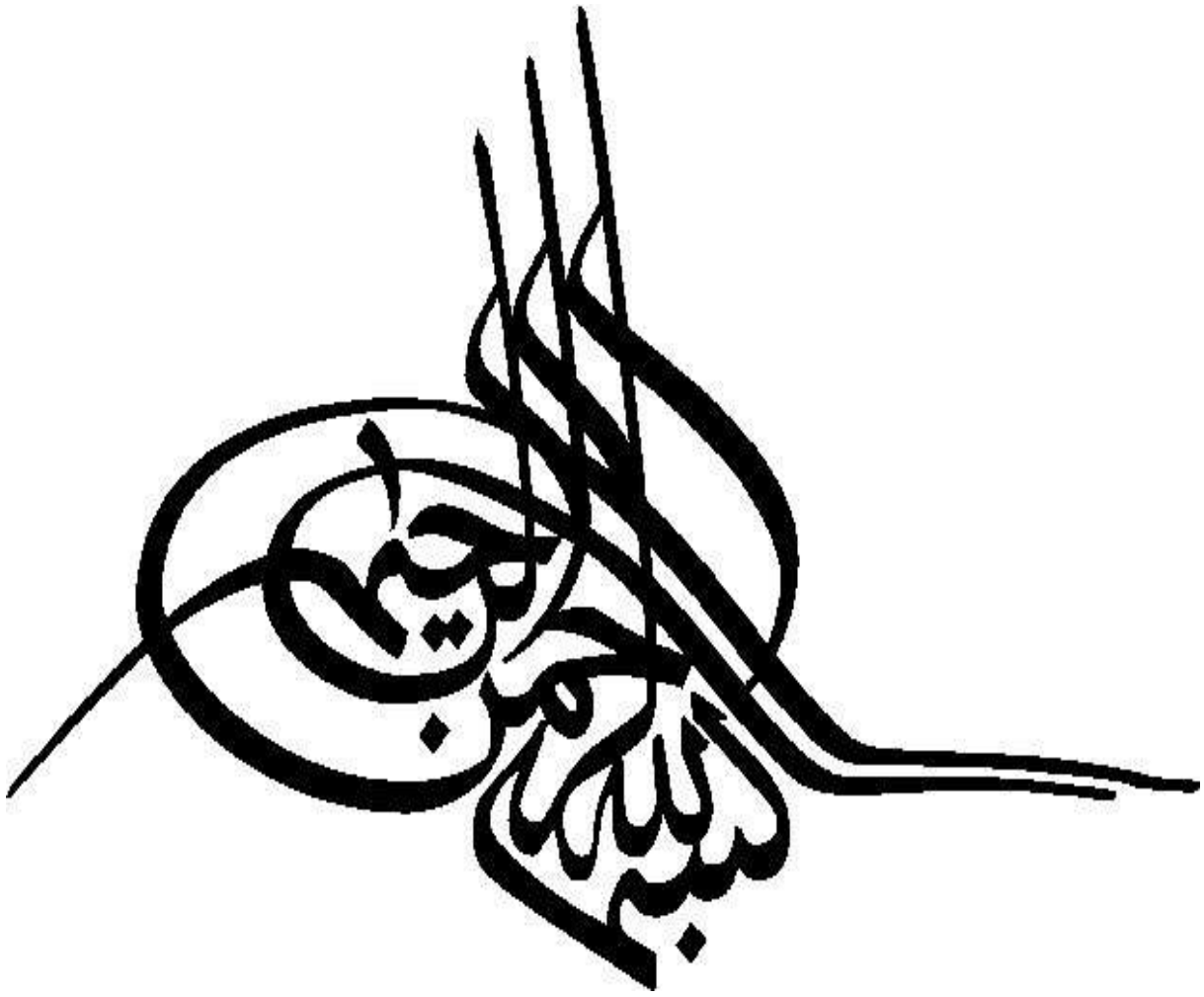

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النّمل 19)

كلمــة لا بد منـها

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على نبيه الأمين سيدنا محمد وعلى آليه وصحبه أجمعين، ومصداقا لقوله ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

فالشّكر لله سبحانه وتعالى قبل كل شيء على فضله وكرمه الذي أعاننا على إتمام هذه الدّراسة.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ "حري خليفة" لإشرافه على هذه الدّراسة، وعلى نصائحه وإرشاداته والآنسة "دمني فاطيمة" التي ساهمت في كتابة هذا البحث.

كما لا ننسى التّقدم بخالص الشّكر والعرفان لعمال ومسؤولي مؤسسة مجموعة بالحسين للخدمات –تيارت- على تعاونهم ومساعدتهم، بالأخص السيّد "عزاوي أحمد" و"الآنسة "بلفضيل سامية"

وكل من ساهم من بعيد أو قريب على إتمام هذا البحث.

إهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى النّاس على قلبي والدتي ووالدي اللّذين
ألهماني روح الصّبر والنّضال وغمراني بعطفهما وحنانهما
إلى إخوتي شيماء، إيمان، محمد كل باسمه
إلى رفيق دربي في هذه الحياة زوجي إيهاب الذي كان سندي في هذا
المشوار بدعمه وتشجيعه لي للمضي قدما
وإلى الزملاء والزّميلات
وإلى العائلتين الكريمتين بوشارب وساري.

نسرين.

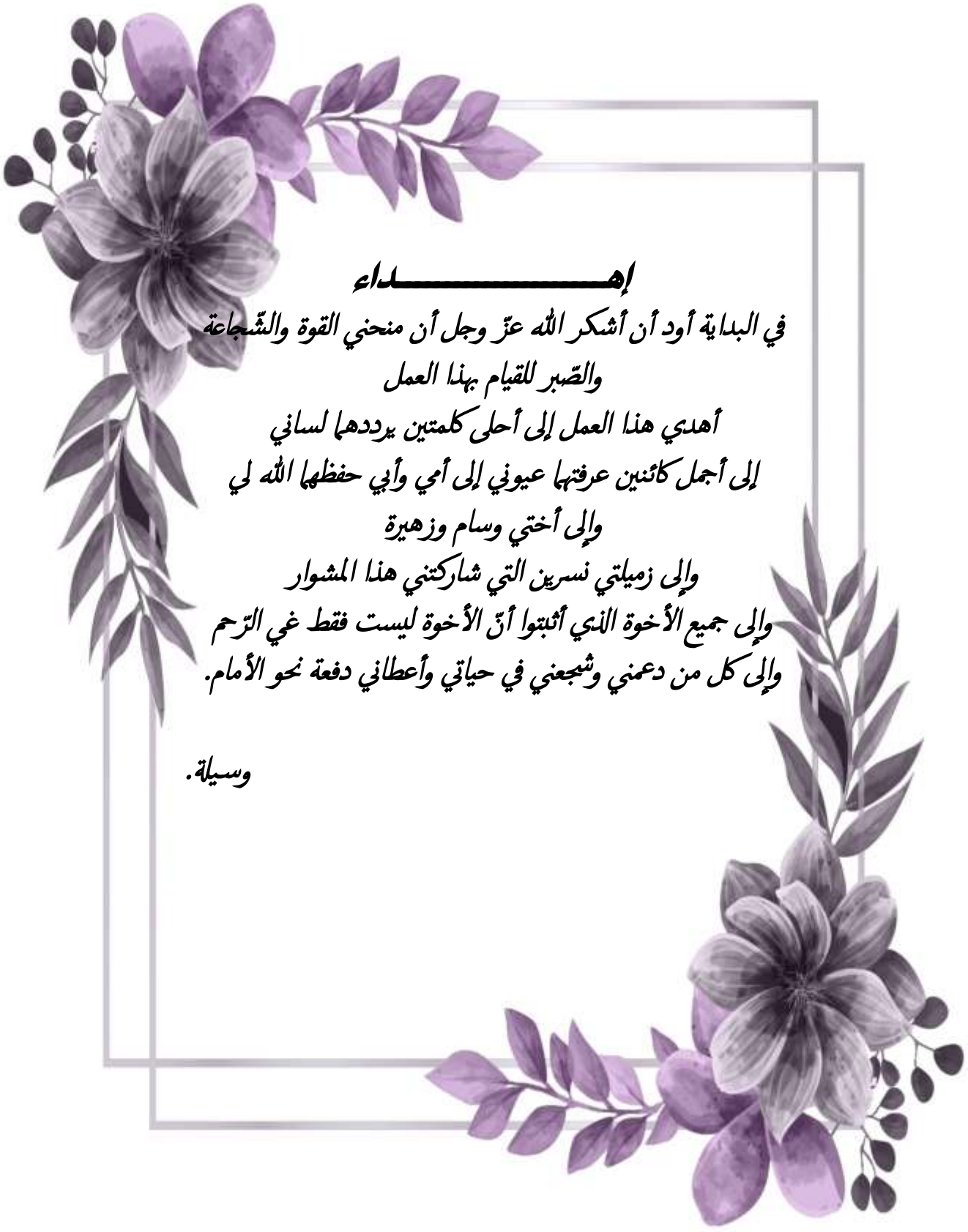

إهـــــــــــــــداء

في البداية أود أن أشكر الله عزّ وجل أن منحني القوة والشّجاعة
والصّبر للقيام بهذا العمل
أهدي هذا العمل إلى أحلى كلمتين يرددهما لساني
إلى أجمل كائنين عرفتهما عيوني إلى أمي وأبي حفظهما الله لي
وإلى أختي وسام وزهيرة
وإلى زميلتي نسرين التي شاركتني هذا المشوار
وإلى جميع الأخوة الذي أثبتوا أنّ الأخوة ليست فقط غي الرّحم
وإلى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الأمام.

وسيلة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات **رقم الصّفحات**

قائمة الجداول البيانية

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

مقدمة.....1

الفصل الأوّل: ماهية التّدقيق المحاسبي في مؤسسات الاقتصادية الجزائرية:.....6

المبحث الأوّل: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية: 7

المطلب الأوّل: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها: 7

المطلب الثّاني: أهمية وأنواع المؤسسة الاقتصادية: 9

المطلب الثّالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية: 15

المطلب الرّابع: أهمية ودور المحاسبة داخل المؤسسة الاقتصادية: 18

المبحث الثّاني: مفاهيم التّدقيق المحاسبي: 20

المطلب الأوّل: عموميات حول التّدقيق المحاسبي: 20

المطلب الثّاني: أهداف وفروض التّدقيق المحاسبي: 22

المطلب الثّالث: أنواع التّدقيق المحاسبي:.....25

المبحث الثّالث: مجالات التّدقيق المحاسبي وعلاقتها بالمردودية:.....28

المطلب الأوّل: تدقيق الحسابات:..... 30

المطلب الثّاني: مدقق الحسابات: **37**

المطلب الثالث: معايير التّدقيق المتعارف عليها:..... 40

المطلب الرّابع: فعّالية التّدقيق في تحسين مردودية المؤسسة: 43

الفصل الثّاني: عموميات حول المردودية المالية وعلاقتها بالمؤسسة:..... 47

المبحث الأوّل: مفاهيم المردودية في المؤسسة: 48

المطلب الأوّل: تعريف المردودية ومكوناتها:..... 48

المطلب الثّاني: مستويات المردودية (أنواعها):..... 52

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: محددات المردودية المالية: 56

المبحث الثّاني: الجانب العملي للمردودية المالية: 62

المطلب الأوّل: متطلبات المردودية ومختلف النّسب المالية لها: 62

المطلب الثّاني: طرق تقييم المردودية المالية: 66

المطلب الثّالث: نماذج التّحليل المردودية المالية: 69

المبحث الثالث: أهمية المردودية المالية ومساهمتها في اتخاذ القرارات:.....72

المطلب الأوّل: أهمية وأهداف المردودية المالية وآلية التّحكم فيها: 72

المطلب الثّاني: مجالات نشاط المردودية المالية وعلاقتها بوظائف المؤسسة:..... 77

المطلب الثّالث: مساهمة التّحليل المالي في عملية اتخاذ القرار:..... 79

الفصل الثّالث: دراسة حالة بمؤسسة بلحسين لخدمات (GBS) تيارت:.....83

المبحث الأوّل: تقديم عام لمجموعة بلحسين للخدمات: 84

المطلب الأوّل: لمحة عامة عن مؤسسة GBS مجموعة بلحسين لخدمات المحروقات: 84

المطلب الثّاني: مهام والهيكل التّنظيمي للمؤسسة: 86

المطلب الثّالث: أنشطة وأهداف والتزامات المؤسسة GBS: 90

المبحث الثّاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:.....92

المطلب الأوّل: عرض ميزانيات المؤسسة GBS خلال سنوات 2018- 2020: 93

المطلب الثّاني: عرض ودراسة تغيرات جدول حسابات النّتائج للمؤسسة خلال السنوات 2018-2020:..... 96

المطلب الثّالث: التّحليل المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التّوازن المالي والمردودية: 99

المبحث الثّالث: عرض تقييمي لعملية التّدقيق المحاسبي في المؤسسة:.....104

المطلب الأوّل: كيف تتم عمليات الشّراء والبيع والتّخزين في المؤسسة:.....104

المطلب الثّاني: تدقيق النّقديات (الخزينة) للمؤسسة محل الدّراسة: 106

المطلب الثّالث: المجالات التي تستوجب عملية التّدقيق في مؤسسة GBS:..... 108

فهرس المحتويات

الخاتمة:.....111
قائمة المراجع.. 109
الملاحق 123
ملخص الدّراسة: 131

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصّفحة
الجدول رقم: 1.1	جدول توضيحي للتّطور التّاريخي للأهداف للتّدقيق المحاسبي	23
الجدول رقم: 1.2	جدول توضيحي للإجراءات الأولية لتدقيق بعض الأصول	31، 32
الجدول رقم:1.3	جدول توضيحي لأهداف وإجراءات مراجعة الإيرادات	35
الجدول رقم: 1.4	جدول توضيحي لأهداف وإجراءات مراجعة المصروفات	36
الجدول رقم: 1.5	جدول توضيحي لحقوق وواجبات مدقق الحسابات	40
الجدول رقم: 1.6	جدول توضيحي لمعايير التّدقيق المتعارف عليها	43
الجدول رقم: 2.1	تقييم معدات المردودية الاقتصادية	54
الجدول رقم: 2.2	حسابات النّتائج	57، 58
الجدول رقم: 3.1	جدول يبين أهم المواد المستعملة في نشاط المجموعة	85
الجدول رقم: 3.2	جدول يوضح المشروعات الخاصة بـ GBS	85، 86
الجدول رقم: 3.3	جدول يوضح أهم المتعاملين مع مؤسسة EURL	86
الجدول رقم: 3.4	يعرض ميزانية المحاسبة جانب الأصول للمؤسسة GBS	92
الجدول رقم: 3.5	يعرض ميزانية المحاسبة جانب الخصوم للمؤسسة	92، 93
الجدول رقم: 3.6	الميزانية المالية للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة	93، 94
الجدول رقم: 3.7	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة جانب الأصول	94
الجدول رقم: 3.8	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة جانب الخصوم	95
الجدول رقم: 3.9	يوضح حسابات النّتائج	96، 97
الجدول رقم: 3.10	يوضح دراسة تغيرات الأرصدة الوسطية لجدول حسابات النّتائج	97، 98
الجدول رقم: 3.11	يوضح حساب رأس مال العامل	99
الجدول رقم: 3.12	يوضح كيفية حساب احتياجات رأس مال العامل	100
الجدول رقم: 3.13	يوضح كيفية حساب النّتيجة	100
الجدول رقم: 3.14	يوضح كيفية حساب نسبة مردودية النّشاط	101
الجدول رقم: 3.15	يوضح كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات	101

الجدول رقم: 3.16	(2018- 2020) يوضح كيفية حساب نسبة المردودية المالية خلال السنوات (2018- 2020)	102

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصّفحة
الشكل رقم:1.1	مخطط توضحي لتقسيمات المؤسسات الاقتصادية	14
الشّكل رقم: 1.2	رسم تخطيطي لأصنـاف التّدقيق المحاسبي الأخرى	27
الشكل رقم: 2.1	رسم توضيحي لنموذج ديبون	70
الشكل رقم: 2.2	الرّسم المنطقي لمبيعات المؤسسة	71
الشكل رقم: 2.3	المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية	74
الشكل رقم: 3.1	الهيكل التّنظيمي لمؤسسة مجموعة بلحسين للخدمات	89
الشكل رقم: 3.2	منحنى بياني يوضح اتجاه المردودية المالية	103
الشكل رقم: 3.3	مخطط توضيحي لوثائق عملية الطّلب	104
الشكل رقم: 3.4	مخطط توضيحي لوثائق عملية استلام السّلعة	104
الشكل رقم: 3.5	مخطط توضيحي لوثائق عملية البيع	105

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصّفحة
الملحق رقم (1)	جدول حساب النّتائج للسّنوات 2018-2020	123، 124
الملحق رقم (2)	وصل طلبات	125
الملحق رقم (3)	طلب الدّفع	126
الملحق رقم (4)	إيداع الشّيك	127
الملحق رقم (5)	فاتورة الشراء	128
الملحق رقم (6)	فاتورة البيع	129
الملحق رقم (7)	وصل تسليم	130
الملحق رقم (8)	وصل استقبال	130

مقدمة

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا بالنّسبة للمؤسسات الاقتصادية، التي ينصب هدفها الأساسي إلى تحقيق استمرارية والبقاء في السّوق سواء كانت عمومية أو خاصة، حيث أدى هذا إلى الاهتمام أكثر بعملية التّدقيق كونه وسيله ضرورية تعتمد عليها الإدارة.

حيث بلغ الاهتمام بالتّدقيق ذروته من حيث التّنظيم والكفاءة للأقسام المحاسبية التي تعدّ مصدر المعلومات الرّئيسية، من خلال متابعة النّظم الوقائية ودورها الفعّال في المؤسسة قبل اتخاذ أي قرار سليم، وخاصة القرارات التي لها علاقة بالوضع المالي للمؤسسة، فجل الحقائق والبيانات المدرجة ضمن القوائم المالية في تقرير مدقق الحسابات، بحيث يعتبر كبصمة ثقة لدى مستخدميه.

ومع العلم أنّ التّدقيق انبثق من نطاق ضيق ألّا وهو تدقيق الحسابات وقيود المحاسبية، حيث انصب على كشف الأخطاء والعمل على الحدّ من ظواهر التّلاعب والغش، ثمّ تجاوز هذه المرحلة ليتجه إلى فحص أنظمة الرّقابة الدّاخلية لأي مؤسسة، والتّأكد من صحة النّتائج المتوصل إليها والعمل على تحسين المردودية المالية، التي تعتبر من الأهداف الجوهرية لأي مؤسسة.

وباعتبار المردودية المحرك الذي لا غنى عنه في خلق ثورة منتظرة دوما من المؤسسات الاقتصادية، ويتفق في نهاية الأمر مع الهدف من كل مشروع اقتصادي في ظل اقتصاد السّوق، والمتمثل في تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل الوسائل الممكنة.

ومن هذا المنطلق بالذّات اخترنا أن يكون موضوع بحثنا متعلقا بالمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكيفية تأثير التّدقيق المحاسبي عليها، بحيث عمدنا إلى طرح إشكالية رئيسة على النّحو التّالي:

– ما هو واقع التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وما مدى أهميته بالنّسبة لحساب المردودية المالية؟.

وللإلمام بشكل جيد وكامل لهاته الإشكالية نطرح التّساؤلات الفرعية التّالية:

– ما مفهوم المؤسسة الاقتصادية وما أبرز أهدافها؟.

– ما المقصود بالتّدقيق المحاسبي وما دور مدقق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية؟.

– ما الهدف من تحقيق المردودية المالية؟ وما آليات تحليلها؟.

فرضيات البحث:

1– تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لبنة التّنمية الاقتصادية والوحدة التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللّازمة للإنتاج الاقتصادي.

2– يعتبر التّدقيق فحصا انتقاديا يقوم به مدقق الحسابات للتّأكد من صحة وسلامة الحسابات في الدّفاتر وسجلات المحاسبة وإجراءات التّسيير المعمول بها في المؤسسة.

3- يبقى دور التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محدودا لعدم توفر الخبرة والكفاءة اللّازمة، ممّا يؤثر على آليات حساب المردودية واستعمالها في مختلف القرارات الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

- التّعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- الصّلة المباشرة بين هذا الموضوع والتّخصص العلمي الذي ندرسه.
- مقارنة الجانب النّظري بالموضوع بما هو موجود بالواقع العلمي في المؤسسات محل الدّراسة.
- ندرة الدّراسات التي تناولت هذا الموضوع وتحسيس المؤسسات بأهمية التّدقيق المحاسبي ودوره في تحسين وزيادة أداء المردودية في المؤسسات.

أهداف البحث:

- محاولة إظهار وإبراز أهمية التّدقيق في المؤسسة كونه أداة فعّالة.
- تشخيص واقع التّدقيق في المؤسسة الاقتصادية.
- درجة الاستفادة من التّدقيق في تحسين المردودية.
- تبيان أهمية التّدقيق المحاسبي والمردودية المالية في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة.
- توضيح المفاهيم الأساسية للمردودية المالية ودراسة نسبها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- إبراز فعالية التّدقيق المحاسبي في المؤسسة باعتباره أداة فعّالة من خلال اكتشاف الأخطاء والتّلاعب وتحديد نقاط القوة وتشجيعها ونقاط الضّعف لمعالجتها، ممّا يساهم في تحسين المردودية المالية للمؤسسة.
- حاجة المؤسسة الاقتصادية للتّدقيق المحاسبي للمساعدة في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من أجل تحقيق أهدافها.

حدود الدّراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود الموضوع كما يلي:

– الحدود المكانية:

كانت الدّراسة بمؤسسة مجموعة بالحسين للخدمات –تيارت– **GBS**، وذلك لمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في واقع التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وما مدى أهميته بالنّسبة لحساب المردودية المالية:

– الحدود الزّمنية:

حددت المدة تقريبا شهرين من أفريل إلى ماي 2022م، وكذا دراسة بعض القوائم المالية للمؤسسة من سنة 2018م إلى 2020م.

منهج وأدوات الدّراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة تطلب منا الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم للجانب النّظري المتعلق بالتّدقيق المحاسبي والمردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

أمّا ما يلائم الجانب التّطبيقي –دراسة حالة– فقد اعتمدنا أسلوب التّحليل، في تحليل الجداول والنّسب المالية لمردودية المؤسسة محل الدّراسة.

صعوبات البحث:

من الصّعوبات التي واجهتنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع:

– قلة الدّراسات المشابهة لموضوع بحثنا خاصة المردودية المالية.

– صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات والقوائم المالية من المؤسسة محل الدّراسة، وذلك لعدم تصريحها بالقيم المتعلقة بالنّشاط، بالإضافة إلى عدم دقة ومصداقية هذه القوائم إلى حد ما.

هيكلة البحث:

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدّراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي ومقدمة وخاتمة.

الفصل الأوّل: تناولنا فيه مفهوم المؤسسة الاقتصادية إلى جانب مفهوم التّدقيق المحاسبي، مبرزين بذلك أهم مجالاته، ثم بعدها اندرجنا في تحديد العلاقة الواقعة ما بين كل من التّدقيق والمتغير الثّاني ألّا وهو المردودية المالية.

الفصل الثّاني: وقمنا فيه بالإحاطة بالجوانب النّظرية والتّطبيقية للمردودية، موضحين بذلك مفهوم المردودية ومكوناتها، وتطرقنا إلى مستوياتها ومحدداتها ومقاييسها، ثم تبيان طرق ونماذج تحليلها من خلال المبحث الثّاني، لنستخلص في آخر مبحث من هذا الفصل أهمية المردودية المالية ومساهمتها في اتخاذ القرارات.

الفصل الثّالث: أمّا بالنّسبة لهذا الفصل خصصناه لدراسة حالة وجاء بعنوان دراسة حالة بالمجموعة "بلحسين للخدمات البترولية بولاية تيارت"، والذي تضمن بدوره ثلاثة مباحث، فقد اختص المبحث الأوّل لتقديم المؤسسة محل الدّراسة والتّعريف بها، والمبحث الثّاني توضيح الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل أهم فوائدها المالية ، وكيف تحسب نسب المردودية، أما المبحث الثّالث والأخير تضمن كيف تسير عملية التّدقيق المحاسبي داخل المجمع.

وكان ختام بحثنا خاتمة تضمنت أهم النّتائج المتوصل إليها وجملة من الاقتراحات والتّوصيات المناسبة لضمان نجاح عملية التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيف يؤثر على المردودية المالية.

ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتقدم بجزيل الشّكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف "خليفة حري"، الذي أشرف على هذا البحث بدءا باقتراح عنوان الموضوع ومرافقتنا بالمادة العلمية، فقد كان له دور كبير في اكتمال البحث، جزاه الله كل الخير وجعل له ذلك في ميزان حسناته، كما لا ننسى أن نتقدم لأعضاء لجنة المناقشة بالشّكر الجزيل على تحملهم عبء مناقشة هذا العمل، على الرّغم من كثرة التزاماتهم المهنية والأسرية والله الموفق المستعان.

فما كان من صواب فبتوفيق من الله وحده، وما كان من خطأ وتقصير فمن أنفسنا ونستغفر الله على ذلك، سائلين المولى عزّ وجل أن يجعلنا وإياكم ممن قال القول واتّبع أحسنه وعمل عملا صالحا.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه.

الطّالبتان:

نسرين بوشارب.

وسيلة حكوم.

تيارت في:25 من شوال 1443هـ.

الموافق لـ: 26 من ماي 2022م.

الفصل الأوّل:
ماهية التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

تلعب المؤسسة دورا فعّالا في اقتصاديات الدّول، إذ تعتبر النّواة الرّئيسية في التّنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها (مؤسسة صناعية، إنتاجية...)، وتعدد وظائفها وتبيان أهدافها، ولا نتجاوز أنّ هناك بعض العوامل المساعدة في مضي المؤسسة قدما.

وباعتبار التّدقيق أحد هذه العوامل التي تجنب المؤسسة الوقوع في الخطأ، وذلك بتدقيق حساباتها وقوائمها المالية والتّركيز على أدائها المالي، ومحاولة التّقليل من تكاليفها ورفع مردوديتها بتعزيز نظامها الرّقابي، بواسطة أشخاص مؤهلين ووفقا لمعايير معتمدة من قبل المدققين، وكذا إظهار بصمة التّدقيق على المردودية.

ولقد اخترنا أن تكون عناوين المباحث لهذا الفصل كالتّالي:

المبحث الأوّل: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثّاني: مفاهيم التّدقيق المحاسبي.

المبحث الثّالث: مجالات التّدقيق المحاسبي وعلاقتها بالمردودية.

المبحث الأوّل: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية:

لا يمكن دراسة موضوع المؤسسات الاقتصادية، إلّا بالنّظر الشّامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها وذلك بالتّعرف على المؤسسة الاقتصادية وإظهار خصائصها ووظائفها، مبرزين أهم أهدافها وهذا ما سيتم التّطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأوّل: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها:

أوّلا: تعريف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية تعاريف متعددة اختلفت عبر الزّمان وحسب الاتجاهات والمداخيل التي يتبناها كل واحد منهم، وفيما يلي نستعرض بعضا منها:

«تعريف1: بأنّ المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنّشاط الاقتصادي».

«وتعريف 2: كما يأتي المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى».

«المؤسسة هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية المادية وإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب أهداف في النّطاق الزماني»[1].

تعرف المؤسسة أنّها كل تنظيم اقتصادي مستقل وذو إطار قانوني واجتماعي يهدف إلى إنتاج أو تبادل سلع وخدمات من خلال مختلف العوامل للإنتاج (مالية؛ بشرية؛ مادية؛ أساليب إدارية) وهذا بالتّعامل مع عناصر بيئتها الدّاخلية والخارجية لتحقيق نتيجة معينة وفق شروط اقتصادية معينة تبعا لحجم ونوع النّشاط[2].

تعريف آخر «المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية مادية ومالية لاستخراجه؛ تحويل نقل وتوزيع السّلع أو خدمات طبعا للأهداف محددة من طرف المديرية باعتماد على الحوافر الرّبح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة»[3].

---

[1]– عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسير مؤسسة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 28.

[2]– سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتّغيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التّجارية، 2003– 2004، ص 02.

[3]– درحمون هلال، المحاسبة التّحليلية نظام المعلومات لتسير والمساعدة على اتخاذ القرار في مؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورة في علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 13.

تعريف آخر «مؤسسة هي منظمة تجمع بين الأشخاص ذوي الكفاءة المتنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته»[1].

ومن هنا يمكن الاحتفاظ بتعريف شامل للمؤسسة:

المؤسسة هي كيان اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفها استعمال عوامل إنتاج من أجل الحصول على السّلع والخدمات بمساعدة الأعوان الاقتصاديون، للوصول إلى نتائج مرضية كما تختلف باختلاف الحيز المكاني والزّماني ولحجم ونوع نشاطها.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من خلال سرد التّعاريف السّابقة للمؤسسة يمكن استخلاص صفات وخصائص المؤسسة التي تتصف بها وهي كالتّالي:

1- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

2- تحديد واضح للأهداف والسّياسة والبرامج وأساليب العمل في كل مؤسسة.

3- تصنع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها أهداف كمية؛ نوعية؛ تحقيق رقم معين... إلخ.

4- ضمان موارد مالية لكي تستمر عمليتها، ويكون ذلك إمّا عن طريق اعتمادات وإمّا عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو جمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظّروف.

5- لا بدّ أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنّها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظّروف، أمّا إذا كان العكس فاحتمال وجود عراقيل[2].

6- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء يكفل لها من تمويل كان وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظّروف المتغيرة.

7- تتعرض المؤسسة لعنصر المخاطرة المرتبطة بحالة عدم التّأكد[3].

8- تمثل المؤسسة وجود خدمة وتعتبر مركزا لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي ترغب في إنتاجها.

---

[1]- محمد أكرم عدواني، **عمل مؤسسة دال بن حزم**، ط1، لبنان، 2002، ص 14.

[2]- عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 25، 26.

[3]- أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، (مخطوط)، 2006، ص 19.

9- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدّخل الوطني فهي مصدر رزق[1].

10- يجب أن يشتمل إصلاح المؤسسة بالضّرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف المبرر ووجودها أو تضاءلت كفاءتها...

المطلب الثّاني: أهمية وأنواع المؤسسة الاقتصادية:

أوّلا: أهمية المؤسسة الاقتصادية:

تعلب المؤسسات الاقتصادية دورا هاما في حياتنا لما لها من ضرورة بالغة في الحياة الاجتماعية وكذلك تأثيرها الكبير والواسع، وتتمثل أهميتها في:

1- تعتبر الوسيلة التي يتم من خلالها تخطيط وترشيد وتعديل وتطويل مختلف جوانب الحياة.

2- المؤسسة وحدة تطويرية في تقدم البشرية كونها مستخدم وموزع للمصادر والموارد والاختراعات.

3- المؤسسة الاقتصادية تؤدي إلى إشباع الحاجات والرغبات بشكل واسع ومتطور.

4- المؤسسة الاقتصادية توفر الوظيفة للموارد البشرية باعتبارها مصدر دخل ومعينة للأفراد في المجتمع.

5- تقضي على آفة اجتماعية وهي البطالة كما توفر لهم مناصب شغل.

6- تمثل القيادات الرّائدة في المجتمعات وبذلك فإنّها تتحمل مشكل الرّقابة والتّوجيه للمجتمعات المختلفة.

7- تعتبر المؤسسة وسيلة توفر الأمان الاقتصادي والاجتماعي للبشرية والإنسان.

8- تخلق ظروف وأجواء وقواعد وأسس التي يعيش فيها الفرد ويحمل من خلالها، وبالتّالي فإنّها تمثل عنصرا أساسيا في بقاء مجتمعاتنا واستمرارها.

9- تمثل الوعاء الرّئيسي للعديد من العمليات والفعاليات الاجتماعية الأساسية مثل: التّحضر، الاتصال، تكوين مفاهيم وعادات، ممارسة السّلطة، تحقيق أهداف المجتمع... إلخ.

ثانيا: أنواع المؤسسة الاقتصادية:

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة، ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها كالالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضّروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

1- حسب طبيعة الملكية: هناك ثلاثة أنواع من الملكيات:

[1]- عمر صخري **اقتصاد مؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص 25، 26.

أ- الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملكا لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص[1].

ب- الملكية المختلطة: وهي المؤسسة يكون رأس مالها مشترك القطاع العام والقطاع الخاص[2].

ج- الملكية العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدّولة فلا يحق للمسؤولين التّصرف بها كيف ما شاءوا، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلّا إذا وافقت الدّولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير الإدارة والمؤسسات العامة مسؤولون أعمالهم اتجاه الدّولة وفق قوانينها[3].

2- حسب معيار الحجم: توجد عدّة مؤشرات تستخدم لتصنيف المؤسسة حسب معيار الحجم وذلك على حسب عدد العمال ورقم الأعمال وكذا القيمة المضافة، بالإضافة إلى مبالغ الأموال الخاصة ولكل منها مزايا وعيوب التي تصنف المؤسسة على أساس مؤسسات صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، وهي كما يلي:

أ- المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة:

لقد عرفت هذه المؤسسات عدد العمال المستخدمين فيها قليل، وقد أعطي لها أكثر من تحديد حيث لا يوجد مقياس متفق عليه لتعريف هاته المؤسسات، فالأمر يختلف من أمر إلى آخر ودائما ما تكون المؤسسات المتوسطة عدد عمالها أقل من 500 عامل.

وحسب القانون التّوجيهي لترقية المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الجزائر، تعرف المؤسسة الصّغيرة مهما كانت طبيعتها القانونية بما أنّها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السّنوي 2 مليار، أو لا تتجاوز حصيلتها 500 مليون.
- تستوفي الاستقلالية.

ب- المؤسسات الكبيرة: هي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 شخص، وهي أيضا ذات دور معتبر في اقتصاد رأس مال متطور سواء كانت تزاول نشاطها على المستوى الوطني أو على المستوى الدّولي في شكل شركات متعددة الجنسيات[4].

---

[1]- درمون هلال، المحاسبة التّحليلية نظام المعلومات لتسير والمساعدة على اتخاذ القرار في مؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 24.

[3]- عمر صخرى، **مبادئ اقتصاد الجزئي الوحدوي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 18.

[4]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، ط3، دار المحمدية العامة للنّشر، الجزائر، 1998، ص 65، 66.

3- حسب معيار الشّكل القانوني: تبعا لهذا المعيار فإنّ المؤسسات تنقسم إلى نوعين خاصة وعامة، المؤسسات الخاصة تخضع لقانونها الخاص والمؤسسات العمومية (عامة) تابعة لقطاع الدّولة العام، وتخضع للتّشريعات الخاصة به مثل القانون التّجاري الجزائري.

أ- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى خواص، وتتفرع إلى نوعين:[1]

1- مؤسسات فردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد يعتبر صاحب رأس المال، ويقوم بإدارة المؤسسة بنفسه، تنظيمها، تسييرها واتخاذ القرارات المناسبة فيها، هذا ما يجعله المسؤول الأوّل والأخير عن نتائج أعماله ولهذا النّوع من المؤسسات مزايا سمات تتمثل في:

- سهولة في التّنظيم والإنشاء.
- صاحب المؤسسة كونه المسؤول الأوّل والأخير على نتائج المؤسسة، وهذا ما يكون له كدافع العمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر ربح.
- نقص رأس المال مادام صاحب المؤسسة يقوم لوحده بتمويل المؤسسة.
- صعوبة الحصول على قرض من المؤسسات المالية بسبب قلة الضّمان.

2- الشّركات: وتعرف الشّركة بأنّها عبارة عن مؤسسة، تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ويلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أن من العمال، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر[2].

ولا يمكن قيام شركة إلّا بشروط طبقا للقانون التّجاري مثل توفر الرضا بين الشّركاء؛ أي قيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال يكون خاليا من الغلط والتّدليس وإكراه، كما يشترط أن يكون محل نشاطها غير مخالف للنظام وذلك بغية تحقيق ربح أكبر للشركة، وتنقسم إلى:

أ- شركة أشخاص: وهي عبارة عن تجميع لرؤوس أموال أكبر، وهذا يعني اندماج شركات فردية، وبالتّالي احتلال أكبر مجال للنّشاط الاقتصادي، وتقسم هذه الشّركات حسب القانون التّجاري الجزائري إلى:

[1]- زواوي فضيلة، تمويل مؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016، ص 12.

[2]- سكساف صباح وآخرون، اصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية وظاهرة تسريح العمال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2003، ص 5.

– **شركة التّضامن:** هي أهم شركة أشخاص يقدّم فيها الشّركاء حصصا قد تتساوى قيمتها أو تختلف، فتأخذ شكلا مقديا أو عينيا أو حصة عمل، في حين نجد التزاماتهم تفوق حصصهم وهذه أهم ميزة لها وتكون كبيرة أو متوسطة الحجم[1].

– **شركة التّوصية البسيطة:** تتكون من طرفين مسؤولين من الشّركاء لدينا الشّركاء المتضامنون والشّركاء الموصون، الشّركاء المتضامنون يمكنهم إدارة الشّركة وهم مسؤولون عن ديونها بمقدار ما يملكون، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال، وهذه هي السّمة المشتركة بينهم وبين الشّركاء الموصون وذلك من حيث المسؤولية فقط، ولكن لا يمكنهم إدارة الشّركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشّركة[2].

– **شركة المخاصة:** وهي نوع خاص لا تتمتع بشخصية اختيارية في عقد يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر بمساهمة أو عمل، يهدف إلى قسمة ما تنتج من ربح أو خسارة أو شركاء كما لو كان يعمل لحسابه الخاص.

ب– شركة أموال: هي عبارة عن عقد يتم الالتزام به من قبل شخصين أو أكثر، من أجل أن يساهم كل مشروع لتحقيق الرّبح والحصة المالية أو العملية والتي تنتج عن مشروع من ربح أو خسارة، وكذلك هي لا تعتمد على الشّركاء كشركة أشخاص، فاهتمامها يوجه إلى جمع رأس المال اللّازم لها دون البحث عن شخصية الشّريك.

وكتعريف مبسط أكثر يقوم الشّركاء فيها بإيداع حصصهم في رأس المال على شكل أسهم قابلة للتّداول، يكتسبها المساهم عند التّأسيس بواسطة الاكتتاب العام بحيث المساهم أو الشّريك يتحمل خسارة بمقدار الأسهم التي شارك بها، وإنّما الأرباح موزعة مقابل أسهمهم، وقد يظهر هذا النّوع لعدم استطاعة شركة الأشخاص تأمين المبالغ الضّخمة خاصة على الاستثمارات الكبرى[3]، وتنقسم إلى:

– **شركة ذات مسؤولية محدودة:** تؤسس شركة من شخص واحد أو عدّة أشخاص لا يتحملون الخسارة إلّا في حدود ما قدّموا من حصص، وهذا ما نصّ عليه القانون التّجاري، ومن أهم ميزاتها تكون مسؤولية الشّريك غير مطلقة فيما يتعلق بديون الشّركة إلّا في حدود حصته، وقد تكون هذه المسؤولية محدودة ممّا أدى إلى تسميتها بهذا الاسم، وبما أنّ مسؤولية الشّريك محدودة فهو لا يكتسب صفة التّاجر

[1]– مدور خالد وآخرون، المؤسسة الصّغيرة آفاق وتحديات، مذكرة تخرج لنيل ليسانس في العلوم التّجارية، 2004، ص 08، 09.

[2]– زواوي فضيلة، تمويل مؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

[3]– المرجع نفسه، ص 26.

عند دخوله الشّركة مالم يكن متمتعا بهذه الصّفة من قبل، وفي حالة إفلاس الشّركة لا يؤدي ذلك إلى إفلاسه كما لا يشترط أن يكون كامل الأهلية[1].

– **شركة المساهمة أو ذات أسهم:** تقوم الشّركة على اعتبار المال، بل هي النّموذج الأمثل لشركات الأموال وبالتّالي ينصب اهتمامها على حصة الشّريك أكثر ممّا ينصب اهتمامها على شخص الشريك، وهذا في إطار رأس المال ولا يقل عن رأس مالها عن 5000000 دج على الأقل في حال ما لجأت الشركة إلى الاكتتاب العام 9 مليون دج، على الأقل في حال لجأت إلى التّأسيس المغلق دون اللّجوء العلني للادخار والذي يقتصر تكوين رأس مال الشّركة فيه على المؤسسة فحسب (المادة 506 من القانون التّجاري)[2].

– **شركة التّوصية بالأسهم:** ويقسم رأس مال الشّركة إلى أسهم متساوية، وقيمتها قابلة للتّداول على فئتين من الشّركاء المتضامنون، الذين تكون مسؤولية التّضامن في كافة أموال وديون الشّركة، أمّا بالنّسبة للفئة الثّانية فهم الشّركاء الموصون ومساهمون يتقاسمون أرباح وخسائر بقدر حصتم في رأس المال، يعاملون معاملة المساهمين في شركة المساهمة وتسمّى الشركة باسم شريك واحد أو أكثر[3].

ب– المؤسسات العمومية: وهي منظمة تنشئها الدّولة ولها الكلمة الأخيرة في تنظيمها وتسييرها وإخضاعها للنّظام القانوني الذي تراه مناسبا، وبالتّالي هذه المنظمة عامة لارتباطها المطلق بسيادة الدّولة وإدارتها[4]، ومن هنا يمكن القول أنّ رأس مال المنظمة تابع للدّولة بالكامل ولا يحق للمسؤولين فيها بيعها أو التّصرف فيها إلّا بموافقة الدّولة.

4– حسب النّشاط الاقتصادي:

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاثة قطاع رئيسية وهي كالتّالي:[5]

أ– مؤسسة القطاع الأوّل (الفلاحة): وتضم المؤسسات المختصة في كل من الزّراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصّيد البحري وغيره من النّشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطّبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجمنت.

---

[1]– نادية فضل، **شركات الأموال في القانون الجزائري**، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 26– 28.

[2]– المرجع نفسه، ص 145، 146.

[3]– المرجع نفسه، ص27.

[4]– بوزيدي غلابي، مفهوم المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: قانون إدارة عامة، جامعة أم القرى، 2011، ص 28.

[5]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، مرجع سابق، ص 70، 71.

ب– مؤسسة القطاع الثّاني (الصّناعة): وتضم المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطّبيعية إلى منتجات، وكذلك صناعات تحويل وتكرير المواد الطّبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما تسمى بالصّناعات الاستراتيجية والمؤسسات الاستهلاكية بشكل عام ومؤسسات صناعة التّجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، ونلاحظ أنّ توزيع هذه المؤسسات يكمن في فرعين رئيسين:

– **الصّناعات الخفيفة:** في أغلبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.

– **الصّناعات الثّقيلة أو المصنعة:** وتتمثل في مختلف الأنشطة الصّناعية التي تعتبر كمستعمل للموارد والمنتوجات والقطاعات مثل الاستخراجية والطّاقة ومنتج لوسائل الإنتاج التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفيما يلي نعرض مخططا توضيحيا يبين تقسيمات المؤسسة الاقتصادية:

الشكل رقم:1.1: مخطط توضحي لتقسيمات المؤسسات الاقتصادية

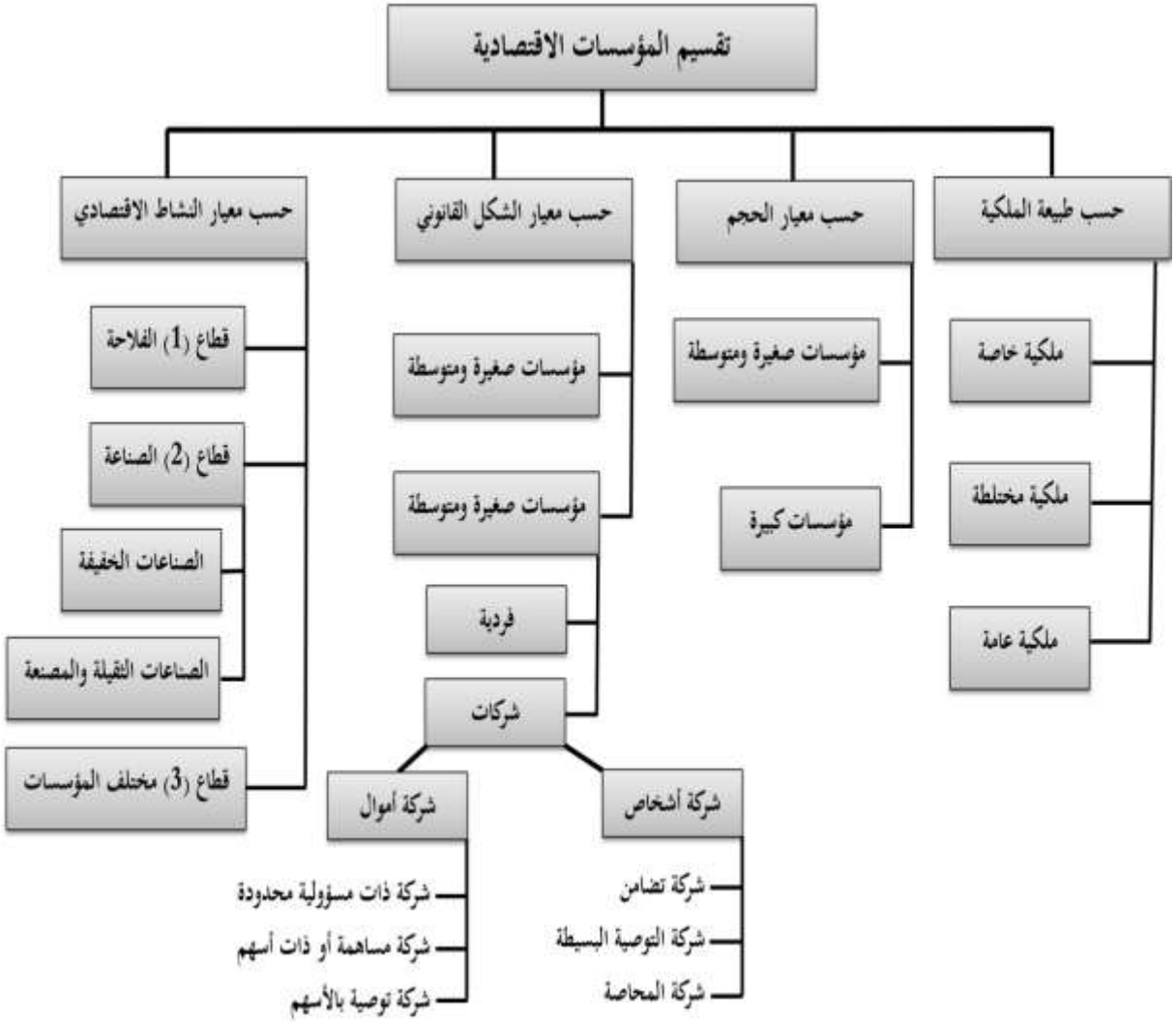

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المجمعة من المصادر المذكورة في أنواع المؤسسة.

المطلب الثّالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

أوّلا: وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية مجموعة من الوظائف وقد تختلف باختلاف المؤسسة وهذا راجع إلى حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، ولكن المتفق عليه هو أنّ جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسية، التي تعتمد عليها لبلوغ أهدافها والتي تتمثل فيما يلي:

1- وظيفة التّسويق: تهدف هذه الوظيفة إلى دراسة وتوقع احتياجات المستهلكين؛ إنشاء منتوج أو خدمة للسّوق وعرضه في المكان المناسب، إعلام بوجود هذه الخدمة أو المنتوج بمختلف خصائصه[1]، من أجل بيعه بسعر ملائم وبأكبر كمية ممكنة لتحقيق أكثر أرباح لها.

2- الوظيفة الإدارية: تسعى هذه الوظيفة في المؤسسة على وضع أهداف مخطط لها، تكون معقولة وقادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة على التّخطيط والعمل بكفاءة وفعالية.

3- الوظيفة المالية: تعتبر واحدة من أهم الوظائف في المؤسسة، فلا يمكنها أن تقوم بمختلف نشاطاتها دون توفر الذّمة المالية، فتهتم هذه الوظيفة بالبحث عن الأموال بكمية مناسبة وفي وقت مناسب، وتسهر على إنفاقه بطريقة أحسن لتحقيق أغراض المؤسسة، وينحصر دور هذه المؤسسة في عدد من الدّوائر الأساسية:

- دائرة الدّراسات المالية والإحصائية.
- دائرة حسابات المالية.
- دائرة حسابات التّكاليف.
- دائرة المرتبات[2].

4- وظيفة التّموين: ويقصد بالتّموين كل العمليات التي توضع تحت تصرف كل هيئات المؤسسة: المواد والخدمات والوسائل الضّرورية، وذلك بالبحث عن موردين يقدمون للمؤسسة أحسن العروض.

---

[1]- درحمون هلال، المحاسبة التّحليلية نظام المعلومات لتسير والمساعدة على اتخاذ القرار في مؤسسة الاقتصادية، ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص 294.

وتغطي هذه الوظيفة عملية الشراء وتسيير المخزونات وتبرز خصوصيات هه الوظيفة مونها تعمل على أساس وظائف أخرى مختلفة[1].

5- وظيفة الإنتاج: هي عبارة عن عملية نقدية تتميز بفترة زمنية، وتتعلق بتحويل السلع والخدمات وكذلك بالجانب المتعلق بالعوامل الضّرورية لاستمرارية نشاطها، وهذه العملية تأثر في طبيعة رأس مال المؤسسة وكذلك على شكل التّبادلات سواء من أعلى أو من أسفل مستويات الإنتاج.

6- وظيفة التّخزين: تقوم المؤسسة بوظيفة التّخزين من أجل المحافظة على مستلزمات ومتطلبات الإنتاج والمواد الأولية والمنتج النّهائي، وعملية التّخزين في المؤسسة متنوعة ومختلفة بحسب نوع المادة المخزنة وحجمها وشكلها، ووظيفة التّخزين تعني الاحتفاظ بالمواد لفترة زمنية لتوفيرها وقت الحاجة لها[2].

7- وظيفة المحاسبة: تختلف هذه الوظيفة عن وظيفة المالية، بحيث تقوم بتلخيص ومعالجة حركة الأموال النّاتجة عن التّعاملات الواقعة في المؤسسة، ويكون ذلك يوميا مع مراعاة جميع تخصصات أقسام المؤسسة، وتنقسم إلى قسمين: قسم يضم المحاسبة العامة التي تهدف إلى جمع لمعطيات بالوحدات النّقدية، أمّا القسم الثّاني يضم المحاسبة التّحليلية يقوم هذا القسم بمعرفة نتائج السّلع التي تكون أكثر ربحا، وذلك بمعرفة التّكاليف المباشرة وغير المباشرة للوصول إلى الأهداف المسطرة[3].

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النّشاط الذي تقوم به وحسب توجيهات أصحابها، وبالرّغم من صعوبة حصرها إلّا أنّ أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية:

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في الرّبح والاستجابة لرغبات المستهلكين وعقلنة الإنتاج.

أ- تحقيق الربح: يعتبر الرّبح من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وبفضله يمكن للمؤسسة تمويل نشاطاتها وذلك بدفع أجور عمالها وتسديد التزاماتها، ويعتبر الرّبح أهم معيار لنجاح المؤسسة.

---

[1]- طارق سعدون، أليات تدقيق دور التموين ودورها في تخفيض تكاليف منتجات المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التّجارية تخصص: محاسبة ومالية، أم البواقي، ص 25.

[2]- بوداوي مريم وآخرون، دور بحوث التّسويق في تفعيل علاقة المؤسسة بمحيطها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (مخطوط) جامعة البويرة، الجزائر، 2011، ص 24.

[3]- بن شهيبة محمد وأخرون، مؤسسة إ ق وتحولات استراتيجية الأكبر، مذكرة تخرج لنيل ليسانس علوم تجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2000، ص 8.

ب- تحقيق رغبات المستهلكين: من خلال تحقيق متطلبات المجتمع، ويكون ذلك من خلال السّلع والخدمات التي تقدّمها المؤسسة الاقتصادية للمجتمع الذي تنشط فيه.

ج- عقلنة الإنتاج: ويكون ذلك بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، حتى تتفادى المؤسسة الوقوع في مشاكل اقتصادية وبالتّالي تسبب الخسارة لملاكها والمجتمع ككل.

2- الأهداف الاجتماعية: ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

أ- تحسين المستوى المعيشي للعمال: نتيجة للتّطور الحاصل في المجتمعات، تغيرت أذواق العمال وتحسنت، وهذا ما يدعوا إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج وتوفير الإمكانيات المالية والمادية للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى[1].

ب- توفير مناصب شغل: في المناطق التي تنشط فيها هذه المؤسسات الاقتصادية مع ضمان مستوى مقبول في الأجور، وهذا راجع إلى طبيعة عمل المؤسسة وطبيعة نظامها الاقتصادي، بحيث الأجر دورا هاما في تحفيز العمال وتلبية حاجاتهم.

ج- إحداث أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع: هدف المؤسسة هنا يكمن في عقلنة الأسعار، وذلك بتقديم نوعية عالية للمنتوج وفي وقته المحدد، ويكون تسليم وتوزيع المنتج حسب العقود المبرمة، وكل هذا يحتاج دراسة لحاجيات المستهلك وأذواقه لكي يقدم له المنتج حسب الطّلب[2].

د- العمل على ضمان تماسك العاملين وتآلفهم: وذلك من خلال الحوار والتّشاور بين كل الأطراف داخل المؤسسة واحترام نظامها.

هـ- توفير تأمين السلامة للعمال: كالتّأمين الصّحي والتّأمين من الحوادث والتّقاعد، كما توفر المؤسسة المرافق الضّرورية لراحة العمال، كالسّكنات الوظيفية والمطاعم وغيرها.

3- الأهداف الثّقافية:

أ- توفير الوسائل التّرفيهية والتّثقيفية: التي تسمح لعمال المؤسسة وأولادهم بالتّرفيه والتّثقيف، من مسرح ومكتبات ورحلات وذلك لما لها من تأثير إيجابي وفعّال على المستوى الفكري للعمال.

---

[1]- بن موفق سهيلة، أثر تقلبات الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 9، 10.

[2]- بن سونة خيرة، إشكالية المردودية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، تخصص: علوم مالية، 2016، ص 23.

ب- تخصيص أوقات رياضية: تسمح المؤسسات الحديثة للعمال بمزاولة النّشاط الرّياضي، بالإضافة إلى إقامة مهرجانات رياضية للعاملين، ممّا يجعلهم في صحة جيدة ويجنبهم الملل[1]، ويقوم بتحفيزهم ولذلك لدفع الإنتاج والإنتاجية.

4- الأهداف التّكنولوجية: وتعتبر من الأهداف الضّرورية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، لأنّها تضمن لها التّطور والنّمو والبقاء، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:

أ- البحث والتّطوير في أساليب وطرق الإنتاج: وهذا من خلال إنشاء مصلحة ومخابر خاصة بهذا الجانب، الشّيء الذي يسمح للمؤسسة بتحسين إنتاجها والرّفع من قدراتها التّنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ب- المساعدة على تنفيذ السّياسة التّنماوية للدّولة: إنّ المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسّياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتّطور التّكنولوجي، من خلال تنسيق ما توفره العديد من المؤسسات مثل: مؤسسات البحث العلمي والجامعات والمؤسسة الاقتصادية وهيئات التّخطيط.

المطلب الرّابع: أهمية ودور المحاسبة داخل المؤسسة الاقتصادية:

لقيام المؤسسة الاقتصادية على المبادئ والقواعد الصّحيحة وممارسة نشاطها بصفة كاملة، لا بدّ من وجود هيكل تنظيمي يتماشى مع وضعيتها المالية وطبيعتها الاقتصادية.

أوّلا: أهمية المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية:

تهدف المحاسبة بشكل عام إلى معرفة الذّمة المالية السّنوية والرّقابة والمراجعة المستمرة على العاملين، ومن جهة أخرى تهدف إلى حساب وشرح نتائج نشاطاتها بشكل قانوني وصحيح يسهل عملية المراقبة[2].

1- بالنّسبة للمؤسسة:

- معرفة نتائج النّشاط.
- معرفة مدى تطور الذّمة.
- تزود كل من المحاسبة التّحليلية.
- معرفة درجة القدرة الاقتصادية والمالية.
- تحديد عملية الاستثمار.
- تحديد أجور العمال.
- تعتبر الوثائق المحاسبية إثبات أمام القضاء في حالة النّزاع.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 23.

[2]- محمد بوتين، **محاسبة عامة للمؤسسة**، د ط، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1998، ص 76.

- تعتبر شرطا ضروريا عند مصلحة الضّرائب.

2- بالنّسبة للغير:

- نظام المعلومات يزور كل من يتعامل مع المؤسسة بالبيانات المناسبة.
- معرفة تطور الوضعية المالية لمختلف الهيئات التي استخدمت فيها المحاسبة.
- إعطاء صورة أوضح للغير في وقت يسير وسريع.

اكتساب صفة التّجارة كل من يمسك دفترا محاسبيا مع شروط أخرى.

ثانيا: دور المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية:

تلعب المحاسبة دورا مهما جدا في المؤسسات الاقتصادية نذكر منها:[1]

- التّوقف على نتيجة النّشاط خلال الدّورة.
- اتخاذ القرارات والتّدابير اللّازمة.
- تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد تكاليف الانتاج.
- المساهمة في بناء جهاز المعلومات على المستوى الوطني.
- تسهيل العمل على المستوى الوطني وإعداد المحاسبة الوطنية.
- تستفيد من المحاسبة والوثائق المحاسبية جهات أخرى تمثل محيط المؤسسة (مصلحة الضّرائب).
- تمكن المحاسبة القضاء من الاستناد إلى أحكامهم بحجج قطعية ألا وهي الوثائق المحاسبية.

[1]- مختاري بن شرقي وآخرون، مراجعة الدّاخلية والخارجية في المؤسسات العلاقة بينهما، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، علوم تجارية، تخصص: محاسبة، 2004- 2005، ص 13.

المبحث الثّاني: مفاهيم التّدقيق المحاسبي:

يعدّ التّدقيق أداة مهمة في الحياة الاقتصادية، بحيث يقوم بدراسة المجال المحاسبي كمرحلة نهائية، تكمن مهمته في إعطاء ملخص كامل لمحتوى المعلومات التي تؤكد نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويكون الغرض من إعداده للفحص هو تقديم تقرير يتضمن رأي المعنى على القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم وهذا ما سيتم التّطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: عموميات حول التّدقيق المحاسبي:

إنّ التّغيرات التي طرأت على بيئة المؤسسات الاقتصادية أدت إلى تطور مفهوم التّدقيق وحسب هذا التّطور أعطيت عدّة مفاهيم نبرز أهمها فيما يلي:

أوّلا: تعريف التّدقيق:

تعريف 1: التّدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية، من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النّظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني[1].

تعريف 2: التّدقيق هو فحص يسمح بالتّأكد من أنّ المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة أو منشأة صحيحة وواقعية، فالتّدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها المعني كفرد خارجي ومستقل بهدف إبداء رأي غني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية[2].

تعريف3: هو فحص مهني مستقل لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النّتائج لمؤسسة ما[3].

تعريف4: عرّفت منظمة العمل الفرنسي التّدقيق على أنّه مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق، من طرف مهني يستعمل مجموعة من التّقنيات والمعلومات والتّقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا إلى معايير التّقييم وتقدير مصداقية وفعالية النّظام والإجراءات المتعلقة بالتّنظيم[4].

---

[1]- هادي تميمي، **مدخل إلى التّدقيق من النّاحية والعملية**، ط2، دار وائل للنّشر، عمان، الأردن، 2004، ص 20.

[2]- ناصر مزيد، **أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 15.

[3]- محمد أمين مازون، تدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدّولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكر ماجستير علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص 5.

[4]- رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، ط1، دار وائل للنّشر، الأردن، 2015، ص 24.

ومن خلال كل هذه التّعاريف يمكن القول إنّ التّدقيق هو فحص انتقادي منظم، بقصدية الخروج برأي فني محايد في مدى دلالة القوائم المالية في الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية الفترة الزّمنية المعلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة.

وكعنصر آخر يمكن استخلاص خصائص التّدقيق التّالية:[1]

– عملية التّدقيق عمية منظمة وبالتّالي هي قائمة على مخطط مسبق.

– يشترط في عملية التّدقيق جمع الأدلة وقرائن الإثبات، يبني المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها.

– أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة أي تتم بصفة موضوعية بعيدا عن كل تحيز.

– تدقيق فحص انتقادي بناء للمعلومات المالية.

– إضافة إلى عنصر الكفاءة يشترط في الشّخص المدقق عنصر الاستقلالية.

– رأي هذا المدقق يكون معللا؛ أي يتضمن مجموعة من الأدلة.

– أن يتأكد المدقق من التّقيد بالقوانين ومبادئ المحاسبية.

ثانيا: أهمية التّدقيق المحاسبي:

إنّ أهمية التّدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة، سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إن تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التّدقيق نجد:

1– إدراة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على التّدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التّخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتّالي فإنّ مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثّقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها[2].

2– الملاك: يلجأ ملاك المشروع إلى تفويض مجلس الإدارة إلى إدارة الموارد ورأس المال بالطّريقة المناسبة، وعادة ما يكون الكثير من هؤلاء الملاك ليس له علاقة بأمور المحاسبة المالية، إضافة إلى أنّه من

[1]– بوشاقور غنية، مساهمة التّدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرقابة الجبلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة وضرائب، 2017، ص 43.

[2]– محمد أمين مازون، تدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الصّعب أن تقوم الشّركة باطلاع كل مساهم على البيانات المالية والتّأكد من صحتها في جميع أوقات السّنة، لذلك فإنّ الملاك بحاجة إلى جهة مستقلة لتأكد لهم كفاءة الإدارة باستغلال الموارد المتاحة[1].

3- البنوك التّجارية والصّناعية: تعتمد القوائم المالية المدقق من قبل هيئة فنية محايدة، عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تقدم بطلب قروض وتسهيلات انتمائية منها، كذلك يعتمد عليها رجال الاقتصاد في تقديرهم للدّخل القومي والتّخطيط الاقتصادي.

4- الهيئات الحكومية: فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها: التّخطيط والرّقابة وفرض الضّرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصّناعات...إلخ[2].

5- العاملين: اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل المفاوضة مع الإدارة، من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال[3].

6- الزبائن: اهتمام هذه الشّريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

المطلب الثّاني: أهداف وفروض التّدقيق المحاسبي:

أوّلا: أهداف التّدقيق المحاسبي:

نتيجة للتّطور التّاريخي للتّدقيق والتّعاريف المقدمة، يظهر تطور في أهداف التّدقيق وذلك بعد اكتشاف التّلاعب والاختلاس والخروج برأي محايد بين نتائج المؤسسة من ربح وخسارة، ولذلك سوف مطرح بعض الأهداف منها:

1- الأهداف التّقليدية: ويمكن حصرها في نواحٍ عدّة أهمها:

أ- التّأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.

ب- اكتشاف ما قد يكون بالدّفاتر والسّجلات من أخطاء وغش.

ج- تقليل فرص الأخطاء والغش، عن طريق زيارات المراجع الفجائية للمشروع.

د- التّأكد من وجود نظام رقابة داخلية جيد، وإمداد إدارة المؤسسة بمعلومات عنه...

---

[1]- صحراوي ياسين، دور تطبيق نظام المحاسبي المالي على فعالية التّدقيق الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020، ص 53.

[2]- خالد أمين عبد اللّه، **علم التّدقيق الحسابات ناحية نظرية**، ط2، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص10.

[3]- محمد أمين مازون، تدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

هـ- حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.

و- مساعدة المؤسسة على وضع السّياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة[1].

والجدول الآتي يوضح التّطور التّاريخي لأهداف التّدقيق المحاسبي:

الجدول رقم: 1.1: جدول توضيحي للتّطور التّاريخي للأهداف للتّدقيق المحاسبي

الفترة	الهدف	مدى الفحص	أهمية **الرقابة الدّاخلية**
قبل عام 1500م	- اكتشاف التّلاعب والاختلاس	بالتّفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500م	- اكتشاف التّلاعب والاختلاس	بالتّفصيل	عدم الاعتراف بها
1905-1850م	- اكتشاف تلاعب واختلاس - اكتشاف أخطاء كتابية	بالتّفصيل	عدم الاعتراف بها
1933-1905م	- تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي - اكتشاف تلاعب وأخطاء	تدقيق تفصيلي واختباري تدقيق اختباري	اعتراف مبدئي وسطحي
1940-1933م	- تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي - اكتشاف تلاعب وأخطاء	تدقيق اختباري	بداية الاهتمام بالرّقابة الدّاخلية
1960-1940م	- تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي	تدقيق اختباري	اهتمام وتركيز على الرقابة الدّاخلية
1960 إلى يومنا هذا	- إبداء رأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية		تركيز على الرقابة الدّاخلية

المصدر: غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الردن، ط1، 2006م، ص 18.

2- الأهداف المعاصرة:

مؤخرا أصبح التّدقيق المحاسبي يهدف إلى:

- مراقبة الخطط والسّياسات ومتابعة درجة التّنفيذ وأسباب الانحرافات.
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة في ضوء الخطط الموضوعة.
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدّفاتر والسّجلات المحاسبية أن وجدت.

[1]- بوستة حمزة، دور التّدقيق المحاسبي في تفعيل الرّقابة على إدارة الأرباح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 10، 11.

- المصادقة على الوثائق والتّقارير المالية المودعة من طرف الإدارة وإعطاءها مصداقية أكبر[1].
- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النّشاط.
- تحقيق أقصى قدرة ممكنة من الرّفاهية للأفراد[2].

ثانيا: فروض التّدقيق المحاسبي:

إنّ معرفة فروض التّدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التّدقيق، والتّوصل إلى نتائج تساعدنا في إيجاد نظرية شاملة له، وتتمثل هذه الفروض في العناصر التّالية:

1- قابلية البيانات المالية للفحص: ويعنى التّأكد ممّا تحتوي عليه القوائم المالية، فعملية التّدقيق قائمة على هذه الفرضية، وذلك أنّه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن يتوفر على حرية مطلقة في الاطلاع على البيانات المالية.

وقد نتج هذا الفرض من معايير مستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، وتتمثل هذه المعايير في:[3]

- **الملاءمة:** وهي مطابقة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين.
- **القابلية للفحص:** وهي في حال تم فحص المعلومات من قبل أكثر من شخص، يشترط الوصول إلى نتائج متماثلة.
- **البعد عن التحفيز:** ويراد به تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- **القابلية للقياس الكمي:** وهي إحدى خصائص معلومات المحاسبية.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة: إنّ ضمان التّعاون بين كل من المدقق وإدارة الوحدة الاقتصادية هو عدم التّعارض في المصالح بين الطّرفين، ممّا يساعد على إنجاز عملية التّدقيق بسرعة وبسهولة[4].

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء: حتى يمكن للمدقق اكتشاف أخطاء القوائم المالية التي تكون واقعة إثر تلاعب وتواطؤ، يجب أن يتصف بنزعة الشّك المهني.

4- وجود نظام سليم للرّقابة الدّاخلية يلغي احتمال حدوث الخطأ: إنّ تعزيز دقة البيانات يكمن في نظام رقابي داخلي سليم، وبالتّالي الاعتماد على التّدقيق اختباري.

---

[1]- بوستة حمزة، دور التّدقيق المحاسبي في تفعيل الرّقابة على إدارة الأرباح، مصدر سبق ذكره، ص 10، 11.

[2]- زاهدة توفيق شواد، **مراجعة الحسابات والتّدقيق**، د ط، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، عمان، 2009، ص20.

[3]- عبد الفتاح صحن وآخرون، **أسس مراجعة (أسس علمية وعملية)**، د ط، الدّار الجامعية، مصر، 2004، ص 26.

[4]- عبد الفتاح صحن وآخرون، **أصول المراجعة**، د ط، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 26.

5- مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط: على مراقب الحسابات الالتزام بما طلب منه من إبداء لرأيه حول مصداقية القوائم المالية، رغم إمكانية قيامه بخدمات أخرى.

6- قوانين مهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه أن يلتزم بها: يتطرق هذا الفرض إلى مجموعة المسؤوليات التي على المدقق الالتزام بها اتجاه عملائه، والتي يفرضها مركز مراقبة الحسابات.

المطلب الثّالث: أنواع التّدقيق المحاسبي:

يمكن تبويب التّدقيق إلى عدّة أنواع أساسية حسب نوع العمل، سواء كان هذا العمل مرتبط بالقوائم المالية أو إذا كان التزاما أو التّدقيق التّشغيلي، كما يمكن تبويبه إلى مجموعة أصناف حسب عدّة مؤشرات وهي كالتّالي:

1- من حيث الجهة التي تقوم بعملية التّدقيق (الجهة التي تناولت عملية التّدقيق).

2- من حيث نطاق عملية التّدقيق.

3- من حيث الالتزام.

4- من حيث حجم الاختبارات (مدى الفحص).

5- من حيث توقيت عملية الفحص.

أوّلا: من حيث الجهة التي تقوم بعملية التّدقيق:

- تدقيق داخلي: يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من العمال داخل المنشأة، يعينون للقيان بالمراقبة الدّاخلية من أجل حماية أصول المنشأة، والوصول إلى الأهداف بأقصى سرعة ممكنة للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، وترتكز أهداف المدققين الدّاخليين في إطار هذا النّشاط الدّوري هي التّأكد ممّا إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن ضمانات كافية ومعلومات صادقة، العمليات الشّرعية، التّنظيمات فعّالة، الهياكل واضحة ومناسبة...[1].

- تدقيق خارجي: وهو الذي يتم بواسطة طرف خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات وسجلات المحاسبية، والوقوف على النّظام من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، النّاتجة عن النّظام المحاسبي لها المولد لها، وذلك لإعطائها مصداقية حتى تنال القبول العام ورضى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (مساهمون، مستثمرون، البنوك، إدارة الضّرائب وهيئات أخرى)[2].

---

[1]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النّظرية إلى التّطبيق**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 15.

[2]- صدقي مسعود، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الدّاخلية والخارجية على الأداء الرّقابي، المؤتمر العلمي الدّولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، كلية الحقوق والإعلام إ ق، جامعة ورقلة، 2005، ص 25.

ثانيا: من حيث نطاق عملية التّدقيق: يمكن تقسيم التّدقيق من حيث نطاق التّدقيق إلى:[1]

– **التّدقيق الكامل:** يقوم المدقق في هذا النّوع بفحص جميع القيود والسّجلات لكل وظائف وأنشطة المؤسسة، غالبا ما يحصل في المشاريع الصّغيرة، وللمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه ولا تضع الجهة المعنية أية قيود على مجال عمله، دون المساس بمعايير المهنة للتّوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية.

– **التّدقيق الجزئي:** في هذا النّوع يقوم المدقق بإعطاء رأيه حول الجزء الذي قام بتدقيقه وفحصه، وقد نجده مثلا يدقق النّقدية أو المخزون أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية المدقق في حدود المجال المكلّف به فقط.

ثالثا: من حيث الالتزام:

– **تدقيق إلزامي:** ويقصد به المراجعة التي تلتزم بها المؤسسة وفقا لأحكام القوانين؛ بمعنى يلزم القانون عددا من المنشآت بتدقيق حساباتها، وغالبا ما تكون المنشأة من نوع شركات أموال (مساهمة).

– **تدقيق غير إلزامي (اختياري):** ويتم بناء على رغبة المالك أو مالكين في مشاريع أو شركات بصفة عامة، لأنّه يتم بناء على اتفاق بين الشّركات للقيام به بواسطة مدقق خارجي.

رابعا: من حيث حجم الاختبارات (مدى الفحص):

– **تدقيق تفصيلي:** وحسب هذا النّوع من التّدقيق يقوم المدقق بفحص جميع الأنشطة والأرصدة والعمليات.

– **تدقيق اختباري:** حيث يقوم المدقق باستخدام العينات الإحصائية وغير الإحصائية، وهذا النّوع من التّدقيق هو الشّائع في الوقت الحاضر.

خامسا: من حيث توقيت عملية الفحص: وينقسم إلى:[2]

– **التّدقيق النّهائي:** وهو التّدقيق الذي يتم في نهاية السّنة المالية، ولذلك يسمى تدقيق الميزانية، ويكون في الأعمال الصّغيرة حسب حجم الأعمال وتعقيدها، ولا يتطلب حضور مدقق مرات متعددة في السّنة.

[1]– إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2012، ص 23.

[2]– زياني عبد الحق، **محاضرة في مقياس تسيير وتدقيق جبائي**، جامعة ابن خلدون، تيارت، محاضرة رقم 2، ص 8.

– **التّدقيق المستمر:** وهو التّدقيق الذي يكون خلال سنة واحدة آخر السّنة، ويكون في المنشآت الكبيرة، وهو تدقيق إلزامي بحيث يقوم المدقق في هذه المنشآت بإجراء تدقيق مختلفة باستمرار ضمن خطة وبرنامج تفصيلي.

والمخطط التّالي يوضح ما سبق ذكره:

الشّكل رقم: 1.2: أصنــاف التّدقيق المحاسبي الأخرى

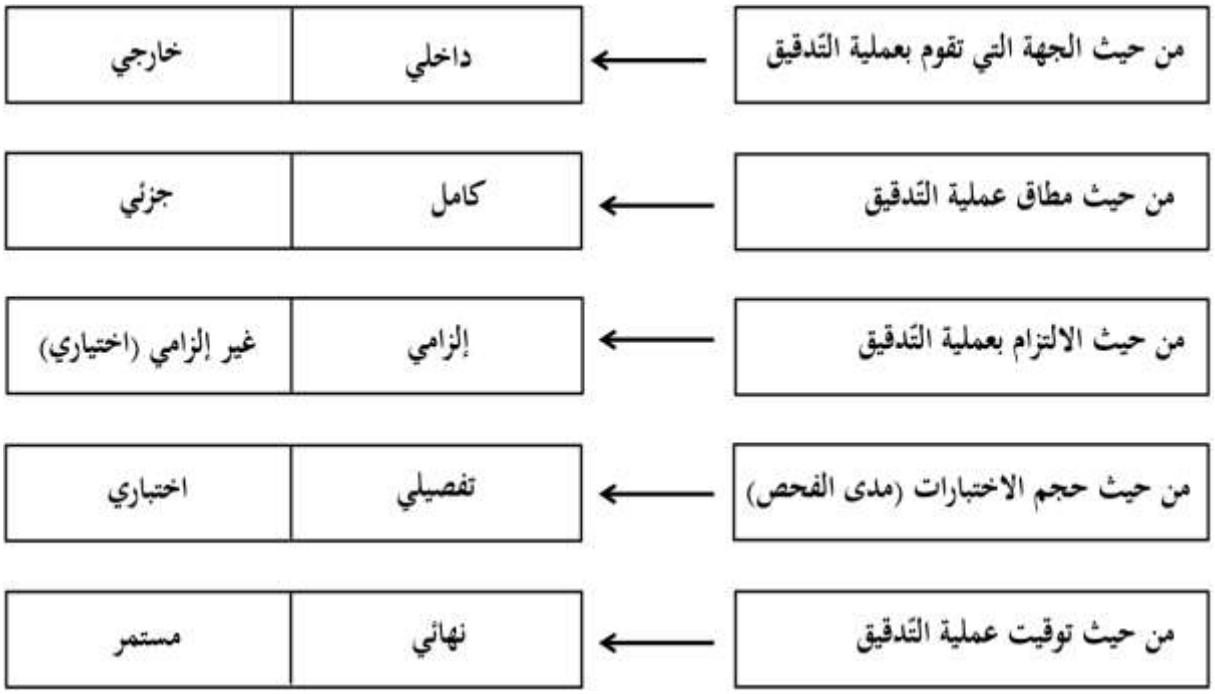

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على المعلومات المجمعة.

المبحث الثّالث: مجالات التّدقيق المحاسبي وعلاقتها بالمردودية:

إنّ إدارة مشروع تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبة، وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة ومن قبل هيئة فنية محايدة ودوره في تنشيط المردودية.

وهنا يمكن الانتقال من الجانب النّظري للتّدقيق إلى التّطبيقي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: تدقيق الحسابات:

أوّلا: تعريف:

يعرّف تدقيق الحسابات بأنّه عملية شاملة يقوم بها شخص مؤهل ومدرب على هذه الأعمال، بخصوص السّجلات والحسابات والإجراءات، والغاية منه تقرير ما إذا كانت الشّركة تفحص حساباتها وبياناتها وتمسك الدّفاتر وسجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة، ومدى تمثيلها للوضع المالي للمؤسسة أو الشّركة[1].

ثانيا: المقومات الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات:

يمكن حصر أهم المقومات الأساسية لمهنة تدقيق الحسابات فيما يلي:[2]

- التّأهيل العلمي.
- تهدف المهنة إلى تقديم خدمة عامة للمجتمع.
- ترتكز أساسا على مجهود ذهني.
- تمارس الرّقابة الذّاتية.
- السّلوك الذّهني مربوط بمجموعة من القواعد والتّقاليد.
- أداء العمل المهني متحكم فيما يسمى بمجموع معايير الأداء المتعارف عليها[3].

ثالثا: تدقيق الأصول الملموسة وغير الملموسة والأرصدة المدنية الأخرى:

يقصد بالأصول الممتلكات والمنشآت والمعدات تبعا للمعايير المحاسبة الدولية (16- 36) على أنّها تتضمن الأصول الثابتة (الملموسة) والأصول المعنوية (غير الملموسة) والمتداولة وللأرصدة المدينة الأخرى، ويتم تدقيق الأصول بشكل عام وفقا لما يلي:

---

[1]- زاهيرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتّدقيق**، مرجع سابق، ص 191.

[2]- أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التّدقيق والتّأكيد وفقا للمعايير الدّولية للتّدقيق**، ط2، دار الصّفاء للنّشر والتّوزيع، عمان، 2015م، ص 403- 422.

[3]- إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2011 ، ص 32.

– معايير التّدقيق الدّولي 315 المرسوم، فإنّ هذا الإجراءات المدقق عند تدقيق الأصول بعد تقييم مخاطر الأخطاء المتعلقة بالرّقابة الدّاخلية على الأصول والتّأكد من صحة تطبيق الإجراءات الموضوعة للأصول وتشمل:

– سلطة الاعتماد للشّراء أو الصّنع ووسائل الاستبعاد أو الإزالة أو البيع.

– طريقة القيد بالدّفاتر والسّجلات والحصول على تأكيدات.

وبناء على هذا فإنّ الإطار العام للإجراءات الأوّلية لتدقيق الأصول يتمثل فيما يلي:

1– التّحقق من الوجود: أي البحث عن أدلة التّدقيق الكافية والمناسبة، فضلا عن الوجود الفعلي في تاريخ إعداد المركز المالي، ويجب على المدقق أن يتبع الإجراءات الأوّلية كي يتمكن من التّحقق من وجود الأصل ومن بين هذه الإجراءات:

أ– طلب الكشوف التّفصيلية المعتمدة من الإدارة، بما تمتلكه المنشأة من أصول من واقع الجرد الفعلي أو من واقع سجلات الأصول.

ب– مطابقة البيانات الواردة بالكشوف التّفصيلية مع ما هو بسجلات الأصول.

ج– إثبات وجود الأصل من الاستنتاجات والتي تمثل الإيرادات والمصرفات التي تنشأ عن الأصل (الإيجارات المقبوضة، العوائد المدفوعة).

2– التّحقق من الحقوق والالتزامات: يدّل التّحقق من الحقوق والالتزامات إلى قيام المدقق بالاطلاع على المستندات والوثائق، أو عند طلبه للشّهادات من الإدارة أو الغير للتأكد من:

– أنّ المنشأة تمتلك الحقوق في الأصول أو تسيطر عليها.

– أنّ الالتزامات هي التزامات على المنشأة.

كما يشير التّحقق من الحقوق والالتزامات أيضا الاطمئنان إلى أنّ الأصل مملوكا للمنشآت في نهاية السّنة المالية، ولم يتم التّصرف فيه حيث إنّ وجود الأصل لا يعني ملكية المنشأة له، فقد يكون مؤجرا، ولكي يتمكن المدقق من التّحقق من ملكية الأصل يجب أن يتبع الإجراءات الأوّلية التّالية:

– الاطلاع على المستندات كفواتير الشّراء وعقود التّأمين والتّأكد منها صادرة باسم المنشأة.

– الحصول على شهادة من الشّهر العقاري تفيد إثبات العقود النّهائية وتسجيلها لديهم، أو عدم حدوث تصرفات بالبيع في العقارات المملوكة للمنشأة.

– يتم اتباع ما قد حدث للأصول في الفترات وذلك من خلال تدقيق العمليات، التي تمت منذ نهاية السّنة المالية في تاريخ إنهاء عملية التّدقيق.

3- التّحقق من الاكتمال: يقوم المدقق بالتّأكد من:

- صحة نقل البيانات من سجلات الأصول أو من دفتر الأستاذ العام، أو كشوف الجرد أو ميزان التّدقيق إلى بيان المركز المالي.

- كافة الأصول التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها.

4- التّحقق من التّقييم أو التّخصيص (القيمة): يشير التّحقق من التّقييم أو التّخصيص إلى أنّ الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين مشمولة في البيانات المالية بالمبالغ المناسبة، بالإضافة إلى التّجارب في تطبيق أسس التّقويم للأصول، حيث يجب تقويم الأصول الثّابتة بالتّكلفة التّاريخية ناقص الاستهلاك، ويقصد بالتّكلفة كافة النّفقات كي يصبح الأصل معدا للاستخدام من وجهة نظر الإدارة.

ولكي يتمكن المدقق من التّحقق من صحة تقويم الأصل يمكن له أن يتبع الإجراءات التّالية:

- الاطلاع على مستندات الشّراء للتّأكد من قيمة الأصل، وكذا قوائم التّكاليف في حالة الصّنع داخل المنشأة.

- طلب شهادات من إدارة المنشأة شاملة لكافة الإضافات والمصروفات الرأسمالية التي أدخلت على الأصول خلال السّنة.

- التّأكد من كفاية معدلات الاستهلاك وفحص ما تم من المبيعات أو استبعادات لبعض الأصول.

- معاينة مصروف الصّيانة والاصلاح، والتّأكد من سداد الأقساط في مواعيدها إذا تمّ الشّراء على أقساط بالنّسبة للأصول.

5- التّحقق من العرض والإفصاح: يشير التّحقق من العرض (التّبويب والتّصنيف) والإفصاح (النّشر)، إلى التّأكد من أنّ التّصنيف والوصف يتم طبقا لمبادئ المحاسبة الأمريكية، أو المعايير الدّولية لإعداد التّقارير المالية وطبقا لإطار التّقارير المالية المطبقة، مع مراعاة التّأكد من الآتي:

- أنّ الأحداث والمعاملات والأمور الأخرى التي يتم الإفصاح عنها وقعت وتخص المنشأة.

- أنّ المعلومات المالية معروضة ومبنية بشكل مناسب، والإفصاحات معبر عنها بوضوح.

والجدول التّالي يوضح إجراءات التّدقيق لبعض الأصول (الثّابتة، المتداولة، وغير الملموسة):

الجدول يوضح الإجراءات الأوّلية لتدقيق بعض الأصول:

الجدول رقم: 1.2: جدول توضيحي للإجراءات الأولية لتدقيق بعض الأصول

الأصل	الإجراءات الأولية للتّدقيق
الآلات (أصل ثابت)	– طلب كشوف الجرد الفعلي بالآلات المملوكة للمنشأة والمعتمدة من الإدارة، ومطابقتها بسجل وحساب الآلات بدفتر الأستاذ. – الاطلاع على عقود وفواتير الشّراء ومطابقتها مع شروط الشّراء . – إذا كان هناك آلات متعاقد عليها ولكنها لم ترد بعد المنشأة سواء كانت بالطّريق أو بمخازن الجمارك، فعليه فحص عقود الشّراء الخاصة بها. – الاطلاع على قوائم وحسابات التّكاليف الخاصة بتكلفة الصنع. – فحص مصروف الصّيانة والإصلاح لاكتشاف أي إضافات رأس مالية. – التّحقق من صحة تقويم الآلات حيث جرت العادة على تقويمها بسر التّكلفة ناقص الاستهلاك.

	الاستهلاك من سنة إلى أخرى
أوراق القبض (أصل متداول	– يطلب المدقق كشف تفصيلي معتمد من الإدارة بأوراق القبض المملوكة للمنشأة. – مطابقة الكشف التّفصيلي (الجرد) مع شهادة البنك وحساب أوراق القبض في دفتر الأستاذ. – التّأكد من عدم إعادة البنك لأي أوراق قبض سبق قطعها لديه بسبب رفض سدادها، وفحص الأوراق المشكوك في تحصيلها بسبب تحديدها أو استبدالها بغيرها من ناحية متانة المركز المالي للمسحوب عليهم.
الشّهرة (أصل غير ملموس)	– الاطلاع على قيد الشّراء المسجل عند شراء منشأة قائمة. – الاطلاع على عقد الشّراء المسجل وقرار إدارة المنشأة بالاعتماد على هذا الشّراء. – التّحقق من صحة التّقويم بالاطلاع على الدّفاتر.

	– يجب على المدقق التّحقق من السّياسة التي تطبقها المنشأة في اضفائها للشّهوة ومدى ثباتها وعد تغيرها من سنة إلى أخرى.

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على مدخل إلى التّدقيق والتّأكيد وفقا للمعايير الدّولية للتّدقيق، أحمد حلمي جمعة، ص 403.

رابعا: تدقيق حسابات الخصوم: يقوم المدقق بفحص كافة حسابات الخصوم كالتّالي:

1– إجراءات تدقيق رأس المال: يمكن تعريف رأس المال على أنّه مجموعة من الأموال والوسائل التي أحضرها المؤسسون عند التّأسيس، وتلك التي توكلها فيما بعد تحت تصرف المؤسسة وهي:[1]

أ– إجراءات مراجعة رأس مال الشّركة المساهمة:

– تطلع المراجع على العقد الابتدائي والقانون النّظامي للشّركة، لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم وحقوق المساهمين من ناحية الأرباح ورد رأس المال.

– يطلع المراجع على قرارات مجلس الإدارة والجهة العمومية بخصوص التّخصيص وزيادة رأس المال وتعديل حقوق المساهمين.

– يراجع المتحصل من الاكتساب في الأسهم، ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتساب والتّخصيص والسّداد.

– يتحقق من أن المساهمين قد سددوا الأقساط في مواعيدها، أن تحسب فوائد للأقساط المقدمة وعلى الأقسام المستحقة، وأن يتحقق في ذلك من نصوص القانون النّظامي للشّركة.

ب– إجراءات رأس مال شركات الأشخاص:

– يطلع المراجع على عقد الشّركة ويتحقق من أنّ كل شريك قد قدّم رأس المال المنصوص عليه في العقد.

– التّحقق من دفع رأس مال الاتفاق في حالة التّأخير تطبق المادة 513 مدني.

– التّأكد من أنّ الشّركة اتبعت الإجراءات القانونية.

[1]– عبد الفتاح محمد الصحن، **عمال خليفة أبو زيد المراجعة علما وعملا**، د ط، مؤسسة ثبات الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 496.

2- إجراءات تدقيق الاحتياطات: على المدقق القيام بالإجراءات التّالية:[1]

- التّأكد من أنّ الاحتياطي الاختياري لا يتعدى النّسبة القانونية من الأرباح.

- التّأكد من أنّ جموع الاحتياطات الاختيارية لا يتعدى 80% من رأس المال، ما عدا شركات التّأمين والمصارف، التي لا حدود له فيها.

- في حالة حدوث زيادة أو نقص في رأس المال يجب التّأكد من أنّ الشّركة قد عالجت التّغيرات التي تطرأ على الاحتياطي الإجباري، حسب النّصوص القانونية والنّظام الدّاخلي للشّركة.

3- إجراءات تدقيق الدّيون (الالتزامات) طويلة وقصيرة الأجل:[2]

3-1- إجراءات تدقيق الدّيون طويلة الأجل: وتمثل التزامات على المشروع للغي، بحيث يمتد استحقاقها لأكثر من دورة مالية وتتمثل في:

أ- إجراءات تدقيق السّندات:

- الاطلاع على النّظام الدّاخلي للشّركة لمعرفة الأحكان الخاصة بإصدار السندات واستهلاكها.

- الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين، للتّأكد من صحة الإجراءات.

- التّأكد من شروط الإصدار، إذ قد تصدر السّندات بقيمتها الاسمية أو بعلاوة الإصدار أو بخصم الإصدار.

ب- إجراءات تدقيق القروض طويلة الأجل:

- التّأكد من صحة الإجراءات القانونية التي اتبعت في عقد القرض واعتماده من الجهة المسؤولة في الشّركة.

- الاطلاع على عقد القرض بقصد التّعرف على الشّروط الخاصة به، من حيث القيمة وسعر الفائدة وموعد السّداد واحتساب أقساط الاستهلاك.

- التّحري عن وجود أي رهن أو ضمان معين لهذا القرض.

3-2- إجراءات تدقيق الالتزامات قصيرة الأجل:

أ- الموردين:

- المراجعة الاختبارية للمشتريات ومردوداتها عن مدة معينة.

---

[1]- تومي نريمان، دور تدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد التّكرارات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 105.

[2]- خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 334- 335.

– مطابقة أرصدة الدائنين في كشف الموردين مع أرصدة حساباتهم التي يظهرها دفتر أستاذ الموردين.

– الحصول من إدارة المشروع على شهادة تفيد بأنّ جميع المطلوبات والالتزامات المعلومة في تاريخ الميزانية التي تم إدراجها في الحسابات.

ب– أوراق الدّفع:

– الحصول على كشف تفصيلي بجميع أوراق الدّفع التي تستحق السّداد بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

– المراجعة الاختبارية اليومية لأوراق الدّفع.

– أمّا بالنّسبة لأوراق الدّفع التي سددت خلال الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية، فعلى المراجع أن يراجع هذا البند مستندا عند مراجعة جانب المدفوعات في دفتر اليومية.

ج– البنوك الدّائمة:

– عمل مذكرة تبويبية للبنك ومراجعة أية اختلافا بين رصيد حساب البنك كما هو بدفاتر المشروع، والرّصيد حسب كشف البنك.

– الطّلب من المؤسسة أن ترسل طلب مصادقة البنك برصيد حسابها في نهاية السّنة المالية.

– الاستفسار من المشروع من أية ضمانات مقدمة منه إن وجدت لإظهارها في ملاحق الميزانية.

خامسا: تدقيق حسابات التّسيير (النّواتج والأعباء): تعتبر النّواتج والأعباء المكونات الأساسية لجدول حسابات النّتائج، وبتفاعلها تنتج حسابات النّتائج، فتتميز هذه الحسابات برصيد أوّلي يساوي الصّفر باعتبار أنّ رصيد السّنة المالية لا يمكن نقله إلى السّنة موضوع المراجعة، كون هذه الحسابات تصف أسلوب التّسيير المتبنى من طرف إدارة المؤسسة خلال الدّورة نفسها.

إنّ التّأكد من المعلومات المحاسبية الموجودة في حسابات النّواتج والأعباء يكون عن طريق الآتي:[1]

1– الكمال: يعني أن تعبر هذه المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها، سواء كاب أعباء أن نواتج وأن يتم تسجيلها محاسبيا لتدخل ضمن تجهير البيانات المختلفة، والمتعلقة بالحساب كأن تعالج مجموعة من البيانات التي تتعلق بعمليات البيع.

2– الوجود: يعمل على التّحقق من أنّ النّواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة؛ أي أن تكون طرفا فيها ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية من حيث أنّ لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملة.

[1]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتحقيق الحسابات الإطار النّظري والممارسة التّطبيقية**، د ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص 157، 158.

3- التّقييم: تظهر النّواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، ولذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها وتقسيمها، وفقا لطرق واضحة وثابتة من سنة إلى أخرى.

4- التّسجيل المحاسبي: يسعى المراجع إلى التّحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنّواتج والتّقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ويجب تسجيل الأعباء والنّواتج حال وقوعها وفقا للمستفيد المدعم، ولذلك لا ينتظر المحاسبة تسوية الدّين أو الحق النّاتج عن العملية في الدّورة موضوع المراجعة.

والجدول الآتي يعرض مجموعة من الأهداف التي يرمي إليها المراجع وراء تحقيق الإجراءات والتّحقق من المخزونات، مع بيان بعض الإجراءات التي يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف:

الجدول رقم:1.3: جدول توضيحي لأهداف وإجراءات مراجعة الإيرادات

أهداف المراجعة	أهداف وإجراءات مراجعة الإيرادات
أوّلا: التّأكد من صحة التّسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بالمبيعات.	1- فحص عينة من العمليات مستنديا أو حسابيا من أوّل قيدها في اليومية ومرورا بترحيلها إلى الحسابات وصولا إلى الرّصيد. 2- تتبع العمليات النّقدية إلى شريط المبيعات بآلات تسجيل النّقدية أو إلى المستندات المؤيدة لعملية البيع مثل إيصالات البيع النّقدي. 3- فحص واختبار نظام التّرقيم التّسلسلي لإيصالات البيع وكذلك مشوف الإيصالات الصّادرة.
ثانيا: التّحقق من رصيد الإيرادات واختبار مدى الثّبات في تصنيف وتبويب البنود وتسجيل العمليات المختلفة للإيرادات	1- اختبار التّبويب السّليم للإيرادات والتّحقق من أنّ الإجراءات الخاصة بالنّشاط المعتاد قد فصلت عن تلك الخاصة بالنّشاط المعتاد. 2- التّحري عن الأسباب وراء التّغيرات الكبيرة في رفع المبيعات من قدرة لأخرى. 3- البحث والاستقصاء عن أية بنود غريبة تكون قد أدرجت ضمن الواردات والتّحقق من نشأتها.

المصدر: نريمان تومي، دور التّدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد التّكرارات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013م، ص 144.

والجدول الموالي يبين أهداف وإجراءات مراجعة المصروفات:

الجدول رقم: 1.4: جدول توضيحي لأهداف وإجراءات مراجعة المصروفات

أهداف المراجعة	أهداف وإجراءات مراجعة المصروفات
أوّلا: التّحقق من صحة المحروقات بالدّفاتر	1- المراجعة المستندية والحسابية لعينة من المحروقات من أوّل إثباتها في اليوميات المختلفة إلى ترحيلها وترصيدها في الحسابات الخاصة بها. 2- اختبار وفحص القيود الخاصة بتكلفة المبيعات ومقارنتها بأوامر الشّحن الصّادرة حاليا. 3- اختبار وفحص كيفية احتساب تكلفة العمل وتتبع الاستقطاعات في الوصول إلى صافي المدفوع. 4- التّأكد من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بالخصم المسموح به.
ثانيا: التّحقق من أرصدة حسابات المصروفات الظاهرة بقائمة الدّخل	1- اختبار مدى الثّبات في تبويب المصروفات المختلفة. 2- التّحري عن أسباب الاختلافات في أرصدة بعض المصروفات من فترة لأخرى. 3- التّحري عن أسباب الانحرافات بين المصروفات الفعلية والمصروفات المعيارية.
ثالثا: التّحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات	1- تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمشتريات وذلك للتّحقق من صحة تسجيل المصروفات الخاصة بالفترة تحت المراجعة. 2- تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمبيعات وذلك للتحقق من مدى تحقق الإيراد. 3- البث عن أي التزامات لم تثبت بالدّفاتر وذلك باستخدام نفس الإجراءات التي سبق ذكرها. 4- اختبار وفحص حسابات الأصول الثّابتة للتّحقق من أنّه ليس هناك مصروفات قد رسملت والتي كان من المفروض اعتبارها مصروفات إرادية لنفس الفترة.

المصدر: دنار حمزة، بوشاقور غنية، مساهمة التّدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرّقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2016م، ص 68- 70.

المطلب الثّاني: مدقق الحسابات:

تعتبر عملية التّدقيق عملية تحتاج الصّبر والتّأني في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المشروع، وكذا اللّباقة في التّعامل مع عملاء وموظفي المؤسسة أو المشروع حتى يكسب ثقتهم وتعاونهم.

- من هو المدقق من النّاحية القانونية:

المدقق هو الشّخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته، أو على عضوية المكتب أو الشّركة، مؤهل للقيام بدور محاسبين قانونيين، ويطلق عليه الشّخص الذي يتحمل المسؤولية الشّاملة عن إنجاز مهمة التّدقيق، ومن ثم يوقع على التّقرير وبإمكانه تفويض بعض الأشخاص للقيام بمهام معينة من عملية التّدقيق[1].

أوّلا: التّأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات:

يقصد بالتّأهيل العلمي هو تسليط الضّوء على التّدريب العملي الإيجابي، بحيث يسهل على المدقق المهنة ويساعده في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه في حياته العملية.

1- من النّاحية العامة: يمكن للمدقق أن يحصل علة الخبرة عن طريق الاطلاع على الحالات التّطبيقية باستمرار، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبراء المراجعين القدامى وغيرها من الحلات.

2- من النّاحية الخاصة: على العميل أن يكون واقعيا عند طلب البيانات أو المعلومات من النّاحية التي تثبت تقديره وإحاطته بالمفاهيم الخاصة بالمنشأة تحت المراجعة، من خلال زيارة مواقع الإنتاج والخدمات الإنتاجية وجهات ذات اختصاص[2].

3- مراقبة نوعية العمل: الذي يقوم به المساعدون باستمرار وبصورة تضمن مستوى معين من النّوعية المطلوبة[3].

- أن يكون حاصلا على شهادة ليسلس في المالية أو في العلوم التّجارية تخصص محاسبة أو مالية، أو في فروع أخرى، إضافة إلى شهادة ميدانية في المحاسبة[4].

---

[1]- إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- زاهيرة توفيق **سواد**، **مراجعة الحسابات والتّدقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3]- دهراوي كمال الدّين، محمد سيد سرايا، **دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، د ط، الدّار الجامعية، 2000، ص 179.

[4]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات**، د ط، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003، ص 39، 40.

لهذا يجب أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصات ميدانية، يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء، وتمكنه من مطابقته متطلبات لمعيار التأهيل العملي والعملي والكفاءة المهنية[1].

ثانيا: صفات مدقق الحسابات:

يجب أن تتوفر في المدقق بعض الصّفات بالإضافة إلى المؤهلات السّابقة، ويجب أن تكون صفاته إمّا مكتسبة أو في الدّراسة أم أثناء ممارسته لواجبه ونذكر منها:[2]

- إلى جانب عمق معلوماته المحاسبية يجب عليه تتبع اتجاهاتها الحديثة ومتفهما للتّدقيق وأصوله.
- أن يكون كتوما وأمينا يحتفظ بأسرار المشروعات التي يدققها.
- أن يكون مليئا بالرّوح العملية؛ أي مدركا للقوانين والقواعد المتصلة بعمله مثل: قواعد المنظمة المهنية وقانون الضّرائب والشّركات.
- أن يكون ذا ضمير حي، وأن يضح مصلحة عمله لها أولوية فوق مصلحته.
- يجب أن يتحلى بالصّبر، لأنّ جل عمله روتيني ممّا يستدعي الملل.
- في حال عرضت عليه عملية ما يجب ألّا يوافق عليها مباشرة حتى يدرسها ويتفهم طبيعتها ويقتنع بصحتها.
- ألّا يتعدى محيط اختصاصه.
- أن يكون قادرا ومتمكنا من لغته لتساعده في إتقان عمله.
- أن يكون مطلعا ملما بالتّطورات في إطار تخصصه ذات اتصال كالاقتصاد والإحصاء والإدارة.
- أن يكون في مستوى اجتماعي وثقافي يضاهي مستوى أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.

ثالثا: حقوق مدقق الحسابات وواجباته:

1- حقوق المدقق: لمدقق الحسابات حقوق نستخلصها فيما يلي:

أ- حق الاطلاع على دفاتر الشّركة وسجلاتها في أي وقت، وكذا مستنداتها منها الإلزامية أو الاختبارية التي تمسكها الشّركة، وكذلك محاضر جلسات الإدارة والهيئات العامة لمراعاة التّقيد بنظام الشّركة وما يتطلبه القانون، وذلك ليستطيع أن يعطي رأيه الفني المحاسبي حول عدالة القوائم المالية لنتائج أعمال الشّركة ووضعها المالي.

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2]- خالد أمين عبد اللّه، **تدقيق الحسابات**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، 2014، ص 131.

ب- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها لمساعدته على القيام بعمليه، وعلى مجلس الإدارة أن يحقق هذا الطّلب.

ج- الحق في جرد ممتلكات الشّركة والتزاماتها من أجل التّأكد من عدالة البيانات المالية ومطابقتها لواقع الشّركة[1].

د- حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد وذلك في حالات الضّرورة القصوى.

هـ- كذلك هناك حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يصورها مجلس الإدارة للمساهمين، لحضور اجتماعات الهيئة العامة بالإضافة إلى القوائم المالية المرفقة.

و- أمّا حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين فهو واجب أيضا، حيث نصت المادة (175) من القانون على أنّه من ضمن ما تتناوله الهيئة العامة في اجتماعاتها وخاصة الاجتماع السّنوي، هو سماع تقرير مدققي حسابات الشّركة عن أحوالها وحساباتها وميزانيتها ومناقشة ذلك، من هنا جاء هذا الحق في الحضور.

ومن الحقوق المغفلة عن القانون هو حق المدقق في مناقشة اقتراح الخزنة، وكذلك حق الحفاظ على مصلحة المدقق في الحصول على كامل أتعابه من موكله[2].

2- واجبات المدقق: من واجبات مدقق الحسابات التي عليه القيام بها لتحقيق أهداف التّدقيق نذكر ما يلي:

أ- مراقبة وفحص أعمال الشّركة.

ب- مراجعة حساباتها وفقا لقواعد التّدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العملية والفنية.

ج- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة الدّاخلية لها، والتّأكد من ملاءمتها لحسن سيرة أعمال الشّركة والمحافظة على أموالها.

د- التّحقق من ممتلكات وموجودات الشّركة وملكيتها لها والتّأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشّركة وصحتها[3].

هـ- ضرورة حضور الاجتماعات السّنوية للجمعية العمومية والرّد على أي استفسارات.

و- ضرورة الالتزام بقواعد قانون الشّرف المهني وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله[4].

---

[1]- عصام الدّين أحمد متولي، **مراجعة وتدقيق الحسابات**، ط1، جامعة العلوم والتّكنولوجيا، 2009، ص 62، 63.

[2]- خالد أمين عبد اللّه، **تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3]- إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4]- زاهيرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتّدقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 138.

والجدول الآتي يلخص ما سبق ذكره من حقوق وواجبات المدقق:

الجدول رقم: 1.5: جدول توضيحي لحقوق وواجبات مدقق الحسابات

الحقوق	الواجبات
1- حق الاطلاع على سجلات الشّركة. 2- حق طلب البيانات المالية. 3- حق جرد ممتلكات الشّركة. 4- حث حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين. 5- حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين.	1- مراقبة وفحص أعمال الشّركة. 2- مراجعة الحسابات وفقل لقوانين المهنة. 3- فحص الأنظمة المالية والرّقابية والإدارية الدّاخلية للشركة. 4- ضرورة حضور الاجتماع السّنوي. 5- الالتزام بقواعد الشّرف المهني.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المجمعة

المطلب الثالث: معايير التّدقيق المتعارف عليها:

يعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أوّل من وضع معايير أداء معينة ضمن كتاب بعنوان: "معايير التّدقيق المتعارف عليها"، مقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أوّلا: المعايير العامة:

وهي التي تصف المؤهلات التي ينبغي أن تتوفر لدى المدقق أو المؤسسة الرّقابية، ليتسنى لهم تنفيذ المهام المتعلقة بالمعايير الميدانية والمعايير الخاصة بإعداد التّقارير بطريقة كفئ وفعّالة، وتشكل ما يلي:[1]

1- على الجهاز الأعلى للرّقابة أن يتبنى سياسات وإجراءات لتعيين موظفين ذوي مؤهلات مناسبة، وأن يكونوا مزودين بالخبرة والتّدريب الملائمين.

2- يجب تبني سياسات لتطوير تدريب الموظفين، ليتمكنوا من أداء واجباتهم بصورة فعّالة، وأن يتم تحديد أسس ترقية المدققين وغيرهم من الموظفين ويشجعهم ليصبحوا أعضاء في هيئات مهنية ذات صلة بعملهم.

3- يتعين على الجهاز الأعلى للرّقابة أن يحصل على إجراءات لإعداد الأدلة والتّعليمات المكتوبة، والتي تحتوي على أدلة توضح السّياسات الجاهزة والمعايير والممارسات من أجل الحفاظ على جودة العمليات الرّقابية.

[1]- خلف عبد الله، **الواردات والتّدقيق الدّاخلي بين النّظرية والتّطبيق وفقا لمعايير التّدقيق الدّاخلي الدّولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 424، 425.

4- يجب تبني سياسات وإجراءات من قبل الجهاز الأعلى للرّقابة لدعم المهارات والخبرات المتاحة له، وكذا المهارات غير المتوفرة وأن يتوفر لديه التّخطيط والإشراف المناسبين، لتحقيق الأهداف على المستوى المطلوب من العناية المهنية المناسبة.

5- على الجهاز الأعلى للرّقابة أن يتبنى سياسات وإجراءات لمراجعة كفاءة المعايير وفعاليتها وكذا الإجراءات الدّاخلية للجهاز.

ثانيا: المعايير التي تتعلق بالعمل الميداني:

وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية التّدقيق، وتتمثل في:[1]

1- التّخطيط السّليم لعملية التّدقيق: يعتبر التّخطيط السّليم العمود الفقري لها، كونه يحدد الأهداف ويأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة، والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المراجع في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح للعملية على الاختبارات المطلوبة.

2- معايير تقييم الرّقابة الدّاخلية: يعتبر نظام الرّقابة الدّاخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية التّدقيق المتبناة وحجم المفردات المرغوب في اختبارها، واعتماد مدى مصداقية المعلومات النّاتجة عن النّظام المولد لها، ويجب دراسته بشكل مفصل حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللّازمة عن تطبيق إجراءات التّدقيق.

3- معايير كفاءة الأدلة: يقوم هنا المراجع بالبحث عن الأدلة الكافية عن طريق فحص وملاحظة الاستفسارات في المصادقات التي توفر له أساسا معقولا وقاعدة صلبة، يستطيع بناء عليها إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية الختامية لموضوع المراجعة.

ثالثا: معايير إعداد التّقرير:

وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإعداد التّقرير النّهائي، ومن معايير إعداد التّقرير ما يلي:[2]

1- يجب أن يبين التّقرير إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- يجب أن يبين التّقرير ما إذا كانت المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السّابقة.

3- إنّ البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية لها تعبر عمّا تحتويه القوائم من معلومات، ما لم يذكر في التّقرير ما هو خلاف ذلك.

---

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

[2]- خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 57- 59.

4- إنّ رأي المدقق في القوائم المالية جزء من التّقرير أو عدم إبداء رأي، وفي حالة أخيرة يجب أن يتضمن التّقرير الأسباب التي أدّت إلى ذلك.

وفيما يلي شرح موجز لكل قاعدة من هذه القواعد:

1- مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

وهي صورة عن الأصول والقواعد المحاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في العمل، والتي صادق عليها مؤلفون وهيئات يعتبرون مرجعا موثوقا به محاسبيا، على أنّها تمثل توجيها سليما في التّوصل إلى القرارات المالية، ولا يقصد بالمبادئ على إنّها قواعد ونصوص يجب اتباعها وإنّما طرق تطبقها بشكل جيد.

2- ثبات (انتظام) تطبيق المبادئ المحاسبية:

وهو تطبيق المبادئ واستمراريتها من سنى لأخرى وفي أثناء السّنة نفسها، وهنا يجب على المدقق أن يذكر في تقريره ثبات استعمال المبادئ أو واقعة استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه، كلّما ترتبت على هذا الاستبدال آثار جوهرية في حسابات معينة، ومثل هذا التّحفظ التّقرير ضروري لكي يعلم من يطّلع على الحسابات بأنّ تغيرا طرأ على مبادئ المحاسبية المستعملة، ولأنّ عدم الإفصاح عن حدوث تغيير قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الذين يعتمدون في قراراتهم على تلك البيانات المحاسبية.

3- كفاية المعلومات (إظهار الواقع في التّقارير Full Disclosure):

ويعتمد هذا المعيار على قرارات المدقق نفسه النّابع من تقديره الفني لتحديد المعلومات العامة، التي يقتضي الأمر الإفصاح عنها، ويدخل في نطاق قاعدة الإفصاح شكل البيانات الحسابية وترتبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة، والأسس التي يبني عليها الحسابات المدرجة فيها والالتزامات الطّارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخرة دفعها، وأي حصر على التّوزيع جراء الأرباح والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك.

4- إبداء الرأي:

وهي أن يصدر المدقق تقريرا يبين فيه رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية ككل، ويكون التّقرير خاليا من التّحفظات (شهادة نظيفة) ويعني أن لا يسجل فيه المدقق أي اعتراض أو تحفظ بشأن الوثائق والبيانات المذكورة في التّقرير، وإذا وجد وجدت البيانات المقدمة مطابقة لقواعد التّدقيق جميعها.

والجدول التّالي يلخص ما سبق ذكره:

الجدول رقم: 1.6: جدول توضيحي لمعايير التّدقيق المتعارف عليها

المعايير العامة	معايير العمل الميداني	معايير إعداد التّقارير
1- الكفاءة والتّدريب المناسبين. 2- استقلالية المراجع. 3- العناية المهنية الواجبة.	1- التّخطيط والإشراف المناسبين والكفاية. 2- تفهم نظام هيكل الرّقابة الدّاخلية. 3- أدلة الاثبات الكافية والملائمة.	1- الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. 2- تغير المبادئ المتعارف عليها. 3- ملاءمة الإفصاح عن المعلومات. 4- التّعبير عن رأي المراجع في القوائم المالية.

المصدر: طارق عبد العالي حماد، موسوعة معايير المراجعة تقارير المراجعة والحالات الخاصة، ج: 4، جامعة عين الشمس، دار الجامعية الإسكندرية، 2004م، ص: 15.

المطلب الرّابع: فعّالية التّدقيق في تحسين مردودية المؤسسة:

إنّ المردودية من الأساسيات التي تعمل من أجلها أي مؤسسة وتعتبر مؤشرا اقتصاديا كغيرها من المؤشرات، التي تتأثر بعوامل داخلية يمكن التّحكم فيها، وباعتبار التّدقيق من هذه العوامل التي تساهم في تحسين المردودية، سيتم في هذا المطلب تبيان أهميته على المردودية ودوره الفعّال في تحسين وظيفتي البيع والشّراء.

أوّلا: علاقة التّدقيق بالمردودية:[1]

عرفت المؤسسة الاقتصادية ظروفا عسيرة تميزت بضعف مردوديتها وقلة إنتاجها وتراكم الدّيون في كثير من الأحيان، وعجزها على تأدية دورها الطّبيعي المتمثل في خلق ثروة وتحقيق الرّبح وعدم القدرة على المنافسة في السّوق، وهو ما يعبر عن ضعف في أدائها المالي بشكل عام، إلى أن برز دور التّدقيق الفعّال في تحسين مردودية المؤسسة، بحيث تكمن العلاقة بينهما بتعزيز إنتاجية المردودية وذلك في حماية التّدقيق للممتلكات المؤسسة من السّرقة والتّلاعب، والحرص على تفادي الأخطاء المحتملة وكشف جميع الثّغرات التي تؤدي إلى الوقوع فيها.

[1]- زكريا عبدي، نبيل حمادي، **مدى مساهمة التّدقيق الدّاخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية**، مجلة الوحدات للبحوث والدّراسات، ع: 1، مختبر تنمية المجلة المستدامة جامعة يحيا فارس المدية، الجزائر، 2020، ص 46، 47.

ثانيا: دور التّدقيق في تحسين وظيفتي الشّراء والبيع:

1- دور التّدقيق في تحسين وظيفة الشّراء:

تقوم المراجعة الدّاخلية بالتّأكد من تماشي الشّراء الفعلي مع برنامج الشّراء طبقا لموازنة المشتريات، وأي اختلاف يجب أن يبحث عن السبب ويبلغ لمستويات الإدارة المناسبة، وتتأكد الرّقابة الدّاخلية من سلامة إجراءات الشّراء واستلام دخول البضاعة من بوابة المشروع حتى المخازن وأنّ الإجراءات مستمرة في اتباعها.

حيث يقوم المدقق الدّاخلي بفحص الدّفتر اليومي للمشتريات مع الفواتير والإشعارات المدنية والدّائنة والمستندات الدّاخلية المناسبة، وبعد الفحص يترك على المستند ما يفيد فحصه كما يترك علامة مراجعته على الدّفتر اليومي للمشتريات، ويتحقق من النّواحي الحسابية ويفحص في الفاتورة أو الإشعارات ما يلي:[1]

- إنّ البضاعة من الأصناف التي يتعامل معها الموردون.
- إنّ الفاتورة تتعلق بالفترة المحاسبية الحالية.
- أنّ الفاتورة موجهة إلى المؤسسة بعنوانها.
- أنّ الفاتورة في إجراءات مراقبة داخلية.

كما تتحقق المراجعة الدّاخلية من عمل إدارة البضائع الدّاخلية من حيث:

- أنّ كل صور أوامر الشّراء تستلم فورا وأنّ البضاعة الواردة تحرر عنها محاضر الاستلام بدون تأخير.
- تفحص أنظمة حفظ أوامر الشّراء التي نفذت والتي لم تنفذ.
- أن يتم فحص البضاعة والتّأكد من سلامتها من طرف الفنيين.
- أن لا يبقى البضاعة في إدارة البضاعة الدّاخلية وقتا طويلا نسبيا.
- فحص فواتير الشّراء مع إشعارات استلام البضاعة:[2]

يقوم المدقق الدّاخلي بفحص الفواتير مع إشعارات البضاعة المستلمة من حيث:

- أنّ الكميات الواردة تتماشى مع المطلوبة والمستلمة.
- يتحقق من إشعار المدين في حالة رفض بضاعة لعيوب العجز، فإنّ على المدقق الدّاخلي التّحقق من عدم تسجيل الفاتورة حتة يتم توريد العجز.

---

[1]- عبد الفتاح صحن وآخرون، **أصول المراجعة**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2]- عبد الفتاح صحن، محمد السيد سرايا، **الرّقابة الدّاخلية والمراجعة الدّاخلية على المستوى الجزئي والكلي**، د ط، الدّار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 244.

– يقوم بفحص إشعارات البضاعة المستلمة مع الفواتير مع أوامر لشّراء في الوقت نفسه، وأن يتطابق وصف البضاعة مع دليلها الرّقمي، طبقا لما هو وارد في الفاتورة.

2– دور المدقق في تحسين وظيفة البيع:

إنّ عملية البيع تبدأ في قسم المبيعات باستلام أمر الزّبون الذي يشير إلى نوع البضاع الموجودة في الطلب، في الوحدة الاقتصادية أمر الزّبون ليس له شكل معياري يمكن ألّا يكون مستندا ماديا، حيث الأوامر يمكن أن تصل بواسطة البريد أو الهاتف، أو من أي شخص يمثل الزّبون[1].

وعليه يقوم المدقق الدّاخلي بعملية مراجعة لعملية البيع، من أجل التّحقق من صحة مختلف عمليات البيع وذلك من خلال فحص المستندات التّالية:[2]

– صور فواتير البيع.

– العقد أو طلب البضاعة.

– اعتماد البيع والأسعار والشّروط.

خلاصة:

بعد تعرفنا على المؤسسة ومختلف مهامها وبكامل فروعها وأهمية مكانتها في المجتمع الجزائري، تبين لنا أنّ التّدقيق من إحدى الطّرق التي ينتهجها المدقق لتقييم حسابات المؤسسة وأدائها المالي والتّعرف على مستوى مؤشراتها، من خلال التّأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم التي تعتبر أساسا لحساب نسب المالية ومؤشرات التّوازن المالية، من أجل تحسين مردودية المؤسسة.

[1]– مغريتش هارون، دور المراجعة الدّاخلية في دعم وتفعيل القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2007، ص 53.

[2]– عبد الفتاح الجزراوي، عمار الجنابي، **أساسيات نظم معلومات المحاسبة**، د ط، دار اليازوري العلمية للنّشر، عمان، 2009، ص 135.

الفصل الثاني:
عموميات حول المردودية المالية وعلاقتها بالمؤسسة

تمهيد:

إنّ الأساس الذي تحيا من أجله أي مؤسسة كانت تجارية أو صناعية هو المحافظة على مكانتها السّوقية، ممّا يستوجب عليها العمل المستمر وبأقل التّكاليف وبالتّالي تحقيق نسبة من المردودية.

فالتّحدث عن المردودية موضوع هام، إذ أصبحت مؤشرا مهما في تسيير المؤسسة عن طريق فحص السّياسة المالية المتبعة، وتقييم الوضعية المالية لها وقدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات مالية سليمة وصائبة بفضلها.

ومن خلال هذا الفصل سنوضح ماهية المردودية ومختلف أنواعها ونسبها ونسبتها مع التّركيز على المردودية المالية وتبيان أهميتها، لأنّها صلب موضوعنا وذكر محدداتها والآليات التي تتحكم فيها بالإضافة إلى طرق تقييمها داخل المؤسسة الاقتصادية وما مدى مساهمتها في عملية اتخاذ القرارات.

ولقد اخترنا أن تكون عناوين المباحث لهذا الفصل كالتّالي:

المبحث الأوّل: مفاهيم المردودية في المؤسسة.

المبحث الثّاني: الجانب العملي للمردودية المالية.

المبحث الثّالث: أهمية المردودية المالية ومساهمتها في اتخاذ القرارات.

المبحث الأوّل: مفاهيم المردودية في المؤسسة:

إنّ التّحدث عن المردودية موضوع هام، حيث هذه الأخيرة تستطيع المؤسسة التّحكم في قدراتها في السيطرة على الأمور الإنتاجية والاستغلال العقلاني ولكافة مواردها البشرية والمادية من أجل تحقيق الأهداف المخططة.

وإنّ من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة العمل على تحقيق المردودية، وذلك ما يترجمه حرص المؤسسة على تحقيق هذه المردودية بشتّى الوسائل والإمكانيات اللّازمة، وسنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم المردودية وكذا التّطرق إلى مكوناتها ومتطلباتها، بالإضافة إلى ذكر أهم أنواع المردودية والمتطلبات التي تقيس كفاءة المردودية.

المطلب الأوّل: تعريف المردودية ومكوناتها:

أوّلا: تعريف المردودية:

لقد تباينت اختلاف وجهات النّظر حول إعطاء مفهوم شامل للمردودية وذلك باختلاف الأنظمة الاقتصادية من جهة واختلاف العناصر المأخوذة بعين الاعتبار في حساب المردودية من جهة أخرى، ومن بين أهم التّعاريف الواردة في المردودية:

عرّفها الأستاذ "بارز كونسو" على أنّها «معنى يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال واستخدام الإمكانيات المالية والمادية والتي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنّتائج»[1]، وهذه العلاقة ليس لها معنى إلّا إذا تم مقارنتها بفترة مرجعية، ويكون قياس المردودية وتحديد مفهومها تبعا للعناصر المكونة للعلاقة.

ويرى "بوخزار وكونمو" أنّ المردودية هي «قاعدة تطبيق على كل المراحل الاقتصادية وهذا يوضح الإمكانيات المادية والبشرية اللّازمة»، والتي يعبر عنها بالعلاقة التّالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النّتائج المتحققة}}{\text{الإمكانيات}}$$ [2]

[1]- Conso. P, **La Gestion Financière de l'entreprise**, DVNOD, 7éme édition, Paris, 1989, p 134.

[2]– مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرّفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التّسيير، تخصص: المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م، ص 03.

ثانيا: مكونات المردودية:

1- المكونات الاقتصادية: تتمثل مكونات المردودية في:

أ- الإنتاجية: وهي مؤشر عل حسن السير والفائدة تعود على المؤسس في حسن السّيطرة على ارتفاع الانتاجية بالنّسية للتّكاليف، وتتمثل في زيادة الرّيع الإنتاج والعائد النّاتج عن زيادة قيمة المبيعات النّاتجة عن زيادة الإنتاج وخفض التّكاليف، ولا شك أنّ زيادة المردودية والأرباح تعتبر من الآثار التي تؤدي بدورها إلى المزيد من الكفاية في الإنتاج، وذلك من خلال ما يخض بتطوير الإنتاج، الدّراسات والبحوث، إضافة إلى إنّها تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات واستغلال المراد المتاحة وفرص العمل.

ونستطيع أن نعبر عنها بالنّسبة التّالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثّابتة المستغلة (الإجمالية)}}$$ [1]

النّسبة بين التّكاليف الشّخصية والأموال الثّابتة المستغلة (الإجمالية) بإظهار شروط استعمال رأس المال العامل، نستخرج ها القيمة الإجمالية لأننا نقيس فعلا سعة الإنتاج وليس القيمة المستعملة أو السّوقية[2].

والمفهوم العام للإنتاجية يوحي على أنّها غالبا ما تستخدم العلاقة النّسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالآتي:[3]

أي:

الإنتاجية الكلية= الإنتاج/ عناصر الإنتاج= المخرجات/ المدخلات
الإنتاجية الكاملة= الإنتاج (رأس المال+ العمل+ الموارد الطّبيعية+ التّنظيم)

أمّا الإنتاجية الجزئية تتمثل في:

إنتاجية عنصر العمل= المخرجات الكلية/ مدخلات عنصر العمل
مستوى إنتاجية العمل= وقت العمل/ كمية الإنتاج= **T/G** (القياس الزّمني)

[1]- المرجع نفسه، ص 10.

[2]- Conso. P, **La Gestion Financière de l'entreprise**, p 249.

[3]- بيار كولاس، **التّسيير للمؤسسة**، دار الطّبعة دينو، ط2، د ت، ص237.

مستوى إنتاجية العمل= كمية الإنتاج/ وقت العمل= **T/G** (مقياس كمي)

ب– الفعالية: تقاس فعالية رأي المال الاقتصادي بنوع سرعة دورات رأس المال المستعمل، وتوجد حسابات متغيرة على أساس العدد الكبير لمقاييس رأس المال المستعمل وتتمثل فيما يلي:

- الأصول الكلية.
- الأصول الثّابتة الإجمالية أو الصّافية.
- الأصول الثّابتة المستغلة (الإجمالية أو الصّافية).[1]

وذلك بتطبيق العلاقة التّالية:

رقم الأعمال/ إجمالي الأصول [2]

ومن الجانب المالي تظهر بالعلاقة التّالية:

مجموع الأصول/ الأصول الخاصة

تعبر هذه النّسبة على مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة، كما تعبر عن الشّروط التي تستعمل الوسائل في مالها وذلك لضمان نجاح الإنتاج فإنّ:

سرعة دوران الأصول= رقم الأعمال مجموع الأصول

ومن النّاحية المالية يفضل استعمال دوران رأس المال المستمر بالعلاقة التّالية:

رقم الأعمال/ الأموال الخاصة

ومنه يمكن تحديد سرعة دوران رأس المال المستعمل، والذي هو عبارة عن دوران أصول معامل المردودية.

وهذه النّسبة تحدد لنا الحالة الحقيقية أو الفعلية للمؤسسة من زاويتين:

- زاوية زيادة رقم الأعمال.
- زاوية زيادة المديونية للمؤسسة.

[1]– بوراس عبد الحق، أحمد ريب فؤاد، **المردودية المالية الاقتصادية**، المدرسة العليا للتّجار، دفعة 2000م، ص 08.

[2]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التّسيير**، ج: 1، دار المحمدية، الجزائر، ص 75.

ونستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الأخرة للمردودية وتقيس لنا هذه الأخيرة معدل فعالية رأس المال المستعمل الاقتصادي، وذلك بواسطة معدل سرعة دوران رأس المال ونذكر منها:[1]

- الأصول الثّابتة الاجتماعية والأصول الثّابتة الصّافية.
- الأصول الإجمالية.
- الأصول الثّابتة للاستغلال (إجمالية، صافية).

وأيضا يمكن تطبيق سرعة الدّوران على كل العناصر الموجودة وخاصة رأس المال، سواء كان مدمجا في الأصول الإجمالية أو الأصول الثّابتة أو في الأصول الخاصة.

إنّ رقم الأعمال على مجموع الأصول تكون هذه العلاقة المستعملة دائم، ويمكن كتابتها بصورة رياضية: [2]

رقم الأعمال/ مجموع الأصول

إنّ النّسبة المذكورة سابقا تقيس لنا مدى فعالية رأس المال المستعمل داخل المؤسسة مرهون باستعمال تقنيات حديثة، وهذا بهدف تحقيق إنتاجية أكثر وكذا ضمان التّبادل.

عادة ما تستعمل علاقة سرعة رأس المال المستمر والمعبر عنه بالعلاقة التّالية:

رقم الأعمال/ مجموع الأصول الخاصة

وهذا طبعا من النّاحية المالية، إنّ هذه النّسبة مستنتجة من العلاقة سابقة الذّكر وهي:

رقم الأعمال/ مجموع الأصول

ويمكن ضرب هذه الأخيرة بالعلاقة التّالية:

مجموع الأصول/ الأصول الخاصة

وتعبر عن مستوى مديونية المؤسسة، وممّا سبق يمكن كتابة:

رقم الأعمال / أموال خاصة= رقم الأعمال/ مجموع الأصول× مجموع الأصول/ أموال خاصة

[1] – مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرّفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] – بيار كولاس، **التّسيير للمؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص 256.

2- المكونات المالية:[1]

- إنّ مستوى إنتاجية المؤسسة الاقتصادية وفعاليتها في استعمال رأس المال يقود إلى نتيجة ذات طبيعة اقتصادية، إذا كان الإنتاج مباعا ونقيسها بالفائض الإجمالي للاستغلال وتبقى متوفرة من أجل المساهمين الذين لهم رأس مال مستثمر ومتطور وبرؤوس أموال خاصة وهذا على أساس:

- الاهتلاكات.
- اقتطاعات إجبارية.
- تسديدات فوائد المقرضين.

إنّ المردودية المالية لرؤوس الأموال الخاصة متأثرة مباشرة بالاستدانة، وهذا كذلك أكثر من الفوائد التي تعتبر أعباء جبائية محسومة، وتخفض الطّريقة المدفوعة إذا وضعنا وجهة نظر مالية بحتة تقارب التّدفقات، مردودية الأصول المالية تمصل رأس مال المؤسسة التي تنظر بإمعان في الفائض النّقدي الموزع.

المطلب الثّاني: مستويات المردودية (أنواعها):

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات وهي:

- المستوى التّجاري.
- المستوى الاقتصادي.
- المستوى المالي.

وعليه نجد ثلاثة أنواع رئيسية للمردودية وهي:[2]

- مردودية النّشاط، المردودية التّجارية (**ROS**) Return on Salés
- المردودية الاقتصادية (**ROA**) Return on Assets
- المردودية المالية العائد على حقوق الملكية (**EOE**) Return on Equity

أوّلا: المردود التّجاري (المردودية التّجارية):

على هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النّتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضّرائب)، وهو الذي يشمل مستوى النّشاط لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات

[1]- سكر نعيمة، إشكالية المردودية في المؤسسات الصغيرة والمصغرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التّسيير، تخصص: المالية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2011م/ 2012م، ص 33، 34.

[2]- Serg Evreat, **Analyse et diagnosticier**, édition eyrolles, Paris, 1991, p146.

لتغطية تكاليفها الثّابتة والمتغيرة، وتعكس هذه النّسبة قدرة الشّركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهي تؤشر على قدرة الدّينار من المبيعات على تحقيق الرّبح، ولها ثلاثة مؤشرات هي:[1]

1- نسبة الهامش الإجمالي:

تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التّجارية وتحسب من جدول حسابات النّتائج، وهي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة، حيث تساعد على تقييم الاستراتيجيات التّجارية، وتحسب بالعلاقة التّالية:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$ [2]

2- نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال:

تقيس هذه النّسبة أداء المؤسسة على المستوى التّشغيلي والتّجاري وكذا قدرتها على توليد موارد للخزينة من خلال طاقاتها التّشغيلية، وتكون مرتفعة في المؤسسة التي تشتغل بمعدات ثقيلة، حيث تحسب بالعلاقة التّالية:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$ [3]

3- نسبة هامش الرّبح الصّافي:

تعدّ هذه النّسبة من أكثر النّسب استخداما ولها تأثير كبير علة النّمو المتوقع للمؤسسة، وموقفها التّنافسي في الأجل الطّويل، وتستعمل عادة في المقارنة بين المؤسسات، حيث تتغير بتغير نسبة المبيعات والتّكاليف التّشغيلية وتحسب بالعلاقة التّالية:

$$\text{نسبة هامش الرّبح الصّافي} = \frac{\text{النتيجة الصّافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$ [4]

[1]- عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدّولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التّجارية وعلوم التّسيير، 2010م/ 2011م، ص 51، 52.

[2]- Josttre Peyrard, **Analyse Financière de l'entreprise**, 8éme édition,Vubert, Paris, 1989, p 178.

[3]- Josttre Peyrard, **Analyse Financière de l'entreprise**, op.cit, p 178.

[4]- Earlk Stice, James Stice, **Financial Accounting reparting and Analysis**, 6éme edition, USA,2001, p 83.

ثانيا: المستوى الاقتصادي (المردودية الاقتصادية):

المستوى الاقتصادي يعتبر مؤشرا عن مستوى أداء المؤسسة لتحقيق أغراضها المختلفة على المستوى الجزئي (مؤسسة) أو على المستوى الكلي (القومي)، ولذا نجد هناك العديد من النّسب تستعمل لحساب المردودية الاقتصادية، حيث تختلف فيما بينها باختلاف العناصر المعتبرة في حساب المردودية الاقتصادية والمستخدمة من طرف المحللين والاقتصاديين.

وتمثل هذه النّسبة قسمة إجمالي فائض الاستغلال على مجموع الأصول، فهي معدل العائد على مجموع الأصول والتي يجب أن تكون معتبرة في حالة انتماء المؤسسة إلى قطاع صناعي يتطلب توظيف أصول ثابتة ضخمة، فأي تراجع في هذه النّسبة يؤدي حتما إلى زيادة الاستدانة وتدهور التّوازن المالي للمؤسسة. ويمكن حسابها وفق العلاقة التّالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$ [1]

حيث إنّ نتيجة الاستغلال= النّتيجة الصافية+ الضريبة على الأرباح+ المصاريف المالية.

ويجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق نسب مستحسنة للمردودية الاقتصادية، وذلك من خلال التّحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال مجموع أصولها وهذا ما يدخل ضمن إطار الاستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث أنّ هذه النّسبة تستعمل لقياس فعالية التّسيير.

وهناك معايير يجب اعتبارها من قبل المسيرين بالنّسبة للمؤسسات الصّناعية والتّجارية، والجدول التّالي يوضح المعدلات الممكنة للمردودية الاقتصادية وتقييمها.

الجدول رقم: 2.1: تقييم معدات المردودية الاقتصادية

التّقييم	معدل المردودية الاقتصادية
$R \leq 0\%$	لا توجد مردودية اقتصادية.
$\%0 < R \leq 5\%$	مردودية اقتصادية ضعيفة.
$\%5 < R \leq 10\%$	مردودية اقتصادية متوسطة.
$R > 10\%$	مردودية اقتصادية مرتفعة ومرضية.

المصدر: عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدّولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التّجارية وعلوم التّسيير، 2010م/ 2011م، ص 53.

[1]– راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014م، ص 12.

ثالثا: المستوى المالي (المردودية المالية):

المستوى المالي هو عبارة عن الرّبح أو العائد النّاتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة والدّيون وتحقيق الاستمرارية والنّمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية.

للمردودية المالية تعاريف عدّة إلّا أنّها قائمة على عنصرين أساسيين هما: النّتيجة المالية والأموال الخاصة:[1]

1- تعتبر المردودية المالية مقياسا نقديا لفعالية التّوظيف المالي في الاستثمارات يعكس مدى قدرة المؤسسة على التّحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأصول اللّازمة، لضمان استمرارية أشغالها ونشاطاتها، وذلك بتجديد وسائل الإنتاج من عقارات منقولة وغير منقولة وتطويرها بقصد تنمية نشاطها ومؤشر كفاءة المصادر المالية المستعملة من طرف المؤسسة، ولها مصدران اثنان هما:

– **داخلي**: يتمثل في كفاءة النّشاط التّحويلي والتّجاري بالمحافظة على رأس مال المؤسسة.

– **خارجي**: ينتج عن علاقات تعاقدية مع الموردين والزّبائن، من خلال استظهار سياسة استدانة صائبة تضمن تبرئة الفوائد والديون اتجاه المقرضين.

إذن المردودية المالية تتكون من:

– النّتيجة الصّافية/ رقم أعمال خارج الضّريبة: وهي تأثير هامش الرّبح.

– رقم أعمال خارج الضّريبة/ مجموع الأصول: وهي معدل دوران الأصول بالنّسبة لرقم الأعمال خارج الضّريبة.

– مجموع الأصول/ أموال خاصة: وهي معامل تأثير الهيكل التّمويلي للمؤسسة أو معامل الاستدانة.

2- المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في اقتصاد السّوق[2].

كما يمكن التّعبير عن هذه المردودية بالعلاقة التّالية:

المردودية المالية = النّتيجة الصّافية/ الأصول الخاصة

Source: Boukhazar Omare, La Gestion de l'entreprise, édition N^0: 83405/81/Opu, p139.

[1]- سكر نعيمة، إشكالية المردودية في المؤسسات الصغيرة والمصغرة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2]- زغيب مليكة وآخرون، **التّسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010م، ص 88.

حيث تحدد هذه العلاقة مشاركة الأصول الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، على أنّها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم[1].

كما نستطيع كتابة العلاقة السّابقة "للمردودية المالية"، أو مردودية الأموال الخاصة كما يلي:

$$\frac{\text{نتيجة صافية}}{\text{أموال خاصة}} = \frac{\text{النّتيجة الصّافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضّريبة}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الضّريبة}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{أصول خاصة}}$$

Source: Dfosse. Gastion, Gestion Financière de l'entreprise, 1988, p322.

3- المردودية المالية: وتسمّى أيضا بالعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النّتيجة التي تحققها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أحاب المؤسسة.

المردودية المالية= نتيجة/ الأموال الخاصة.

النّتيجة قد تكون النّتيجة الصّافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة الكفاءة الحقيقية لأصحاب المؤسسة، وقد تكون النّتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أنّ تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

والحكم على مدى كفاءة هذه النّسبة يتم بالمقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع، أو المقارنة مع أسعار الفائدة، والمستوى العالي لهذه النّسبة دليل على كفاءة المؤسسة وفي بعض الأحيان يكون عكس ذلك لأنّ النّسبة العالية ناتجة عن مستوى عال من الدّيون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصحبها مستوى عال من الخطر[2].

المطلب الثالث: محددات المردودية المالية:

تتمثل محددات المردودية المالية في النّتيجة والأموال الخاصة التي تصدر من القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية وجدول حسابات النّتائج).

أوّلا النّتيجة:

النّتيجة وهي الفرق بين الإرادات والتّكاليف؛ أي هي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السّنة وفي نهاية السّنة، والتي تكون ممثلة في جدول حسابات النّتائج في الشّكل التّالي:

[1]- خديجة دزاين وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل لنيل شهادة ليسانس في علوم التّسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م، ص 39.

[2]- Jcesete Peyrard, **Analyse Financière**, 6éme édition duno, Paris, 1996, p 182.

الجدول رقم: 2.2: حسابات النّتائج

البيان	سنة N	سنة N−1
– رقم الأعمال – تغير مخزون المنتوجات المصنعة وقيد التّصنيع – إنتاج مثبت – إعانات الاستغلال		
1/ إنتاج السّنة المالية		
– مشتريات مستهلكة – خدمات خارجية واستهلاكات أخرى		
2/ استهلاك السّنة المالية		
3/ القيمة المضافة للاستغلال (1– 2)		
– أعباء المستخدمين – ضرائي ورسوم ومدفوعات مماثلة		
4– الخام للاستغلال		
– منتوجات عملياتية أخرى – أعباء عملياتية أخرى – مخصصات استهلاكات ومؤونات وخسائر القيمة – استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
5/ النّتيجة العملياتية		
– منتجات مالية – أعباء مالية		
6– النّتيجة المالية		
7/ النّتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)		
– ضرائب واجب دفعها على النّتائج العادية – ضرائب مؤجلة (تغيرات) عن النّتائج العادية		
– مجموع الأنشطة العادية (منتوجات) **– مجموع الأنشطة العادية (أعباء)**		

8/ النّتيجة الصافية للأنشطة العادية		
– عناصر غير عادية (منتوجات) – عناصر غير عادية (أعباء)		
9/ النّتيجة غير العادية		
10/ النّتيجة الصّافية للسّنة المالية		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 سنة 2009 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التّقييم ومحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 31.

ثانيا: الأموال الخاصة:[1]

تظهر في الميزانية بحيث تعتبر هذه الأخيرة الجدول المالي ينقسم إلى جزئين: الجانب الأيمن يمثل الاستخدامات أو (الأصول) والجانب الأيسر يمثل الموارد (الخصوم) وتشمل:

1– رأس المال الصّادر أو الحساب المستغل: وهو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة، وتكون على شكل مساهمات نقدية أو مادية كما تتمثل القيمة الاسمية لأسهم الشّركة أو حصصها.

2– رأس المال غير المطلوب: وهو رأس المال غير المستعان به.

3– العلاوى والاحتياطات: الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية العادية المقننة)، وهي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للمؤسسة.

4– فارق التّقييم: يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المفيدة في النّتيجة والنّاتج عن التّقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية (أصول ثابتة مالية).

5– فارق إعادة التّقييم: يسجل فيه فوائض القيمة لإعادة التّقييم الملحوظ في الأصول الثّابتة التي تكون موضوع إعادة التّقييم.

6– فارق المعادلة: يستعمل في الحسابات المجملة فقط وهو فارق ملحوظ عندما تكون القيمة الإجمالية للسّندات المقومة عن طريق المعادلة الأعلى من سعر الشّراء.

7– التّرحيل من جديد: وهو جزء من النّتيجة ويسجل في هذا الحساب أيضا آثار تغير الطّرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

8– النّتيجة الصّافية.

[1]– طيب عتيقة، خليفي صفية، إشكالية مردودية الاستثمار في المؤسسات العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2015م/ 2016م، ص 37.

– أهم مقاييس المردودية المالية:

المردودية المالية هي ثمرة جهد كبير بين قدرة المؤسسة المالية عن القرارات الإدارية والسّياسية العامة المتبعة والمسطرة من طرف مجلس إدارة المؤسسة وحساب المردودية المالية، فإننا نعتمد على كل من المبيعات والأموال الخاصة ومجموع الأصول، إذ إنّ هذه المردودية المالية تقاس على أساس فرعين هما:

1- مقاييس المردودية على مستويات النّتيجة.

2- مقاييس أخرى للمردودية.

1- مقاييس المردودية على مستويات النّتيجة:

أ- الهامش الإجمالي: يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يكون البيع لهذه المواد أو البضاعة على حالتها أي بدون تغير عليها، ويكون الهامش الإجمالي في المؤسسة التّجارية أو القسم التّجاري في حالة إذا ما كانت المؤسسة مزدوجة النّشاط.

ويتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التّخفيضات التي قد تمنح إلى الزّبائن، وكما هو الحال كذلك عند تقييم تكلفة البضاعة المباعة فإنّها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة، وذلك مضاف إليها المصاريف التي تتعلق بها في حالة استعمال الجرد المستمر.

إذن الهامش الإجمالي ذو أهمية بالنّسبة للمؤسسة التّجارية في حالة دورة النّشاط العادية، حيث يعبر عن تسييرها أي عن المصدر الحقيقي لأرباحها.

كما أنّه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التّجارية ومقارنته بالمؤسسات الأخرى من نفس النّشاط ومن قطاعات أخرى، وذلك بالنّظر إلى النّسب النّموذجية المحددة ومن هذه النّسب:[1]

الهامش الإجمالي/ مبيعات البضاعة

الهامش الإجمالي/ تكلفة البضائع المستهلكة

إنّ التّغير في الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع لأسباب وهي: عند ارتفاع سعر بيع وحدة الصافي أو انخفاض في سعر تكلفة البضاعة أو كلاهما في الوقت نفسه.

ومن فوائد حساب الهامش الإجمالي في التّسيير هو أنّه يسمح بقياس ومراقبة القدرة التّجارية للمؤسسة، لذا فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن تبحث عن المسؤولية التي قد تعود إلى سياسة الشّراء غير الجيدة، كما أنّه يستعمل كأساسي للتّقديرات.

[1]- ناصر دادى عدون، **تقنيات مراقبة التّسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ب- القيمة المضافة: وهي الفرق بين الإنتاج، وحسب المخطط الوطني للمحاسبة فإنّ القيمة المضافة في الوحدات التّجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الإجمالي واللّوازم والخدمات المستهلكة، أمّا في الوحدات الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين إنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة.

وتعني كذلك الثّروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات ومواد الغير، بالإضافة إلى وسائلها الخاصة وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج

وتعتبر القيمة المضافة كمقياس لحجم ودرجة التكامل العمودي أو الدّاخلي للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة باستعمال النّسب التّالية:[1]

القيمة المضافة/ إنتاج السنوات المتتالية

ج- نتيجة الاستغلال: هي نتيجة تظهر في جدول حسابات النّتائج وهي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة، وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة والنّواتج.

د- النّتيجة الصّافية: تعتبر هذه النّتيجة مؤشرا مهما لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، ولحساب مردودية عناصر الأصول الثّابتة، وهي النّتيجة التي تظهر بعد خصم الضّرائب على أرباح الشّركات.

2- مقاييس أخرى للمردودية:

أ- الرّبح: يمثل مردودية الأرباح التي تنتج عن استخدام الاستثمارات والإمكانيات المالية.

ب- التّدفق النّقدي: يسمح بالحكم على قدرة المؤسسة في تحقيق مصادر التّمويل الذّاتي، وهو الفائض الذي تحققه المؤسسة، ويعبر عنه بنتيجة الدّورة الصّافية مضاف إليها عنصران هما الاستهلاكات والمؤونات التي تساهم في زيادة موارد المؤسسة:[2]

التّدفق النّقدي الصّافي= النّتيجة الصّافية للدّورة+ الاستهلاكات+ المؤونات

ج- التّمويل الذّاتي: يعني إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها وذلك من خلال نشاطها، وهذا يعد الحصول على نتيجة الدّورة مضاف إليها عنصران هامان داخل المؤسسة وهما الاهتلاكات والمؤونات، وقبل الوصول إلى قدرة التّمويل الذّاتي:

التّمويل الذّاتي= التّدفق النّقدي الصّافي- الأرباح الموزعة

[1]- مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرّفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرج سبق ذكره، ص 70.

[2]- ناصر دادى عدون، تقنيات **مراقبة التّسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ويمكن تقديم المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والاستقلالية من التّمويل الخارجي، ويستعمل في المجالات التّالية:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار في البرامج الاستثمارية للمؤسسة.
- إمكانية دفع السّندات والأسهم.
- إمكانية تعديل أو تصحيح عدم كفاية رأس المال العامل الصّافي، أي تحقيق شروط الدّائم.

د- النّتيجة المالية: لقياس مردودية المؤسسة يمكن مقارنة النّتيجة المتحصل عليها في نهاية السّنة بالإمكانيات المتوفرة ويعبر بالنّسبة التّالية:[1]

النّتيجة المالية= النّتيجة الصّافية/ مجموع الأصول

وتقيس هذه النّسبة رؤوس الأموال المستعملة في الاستغلال أو مردودية النّشاط، وتدل هذه النّسبة على درجة المديونية وتعطى بالعلاقة التّالية:

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة= 1+ الديون/ الأموال الخاصة

والعلاقة الأخيرة نحصل عليها في طريق تطبيق العلاقة التّالية:

الأموال الخاصة/ مجموع الأصول+ الديون= 1

ومنه نستخلص أنّ مردودية الأموال لخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة، وفي ظل دراسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية، ينتج لنا عدّة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغ النّقدية، وكذلك التّضخم في المردودية وفق العلاقة:[2]

النّتيجة الصّافية/ إجمالي الأصول

فالنتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرات شرائية تختلف عن القدرة الشرائية المكونة للنّتيجة المالية.

[1]- ناصر دادى عدون، **تقنيات مراقبة التّسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- Vizza Vona ton , **Pratique de Gestion**, Edition bertc, Paris, 1991, p79.

المبحث الثّاني: الجانب العملي للمردودية المالية:

باعتبار المردودية المالية مرآة عاكسة لوضعية أي مؤسسة لا يفوتنا أنّ لها متطلبات ونسب مختلفة واجب تحليلها بعدة طرق، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث سنقوم بتحليل المردودية المالية.

المطلب الأوّل: متطلبات المردودية ومختلف النّسب المالية لها:

أوّلا: متطلبات المردودية: لمتطلبات المردودية دور هام في عملية المراقبة والقياس، حيث تمكن المؤسسة من معالجة الانحرافات بسرعة وفي ظروف زمنية قصيرة.

1- مراقبة المردودية:[1]

إنّ مراقبة المردودية عملية هامة ومفيدة حيث من خلالها تتمكن المؤسسة من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير، وهذه المراقبة تستلزم عدّة إجراءات منها:

أ- التّنبؤات المفصلة عن النّتائج المالية والاقتصادية في حدود المؤسسة.

ب- تحليل الانحرافات النّاتجة عن مقارنة النّتائج الفعلية بالنّتائج المتوقعة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه، سواء كانت داخلية أو خارجية.

ج- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدّة هذه الانحرافات.

إنّ هذه العمليات تقع على عاتق المسؤول المالي بالدّرجة الأولى وكذا مراقب التّسيير، فهما مطالبان بالتّجاوب مع أهداف المؤسسة لذا يجب توفر كل المعلومات والوثائق التي من شأنها أن تساعدهما على حسن أداء المهام.

ومن ناحية أخرى نرى أنّ مهمة مراقبة التّسيير لا تنحصر فقط على مراقبة المردودية المالية فحسب، بل تتعداها في مراقبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعرفة مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وهذا لا يكون إلّا باستخدام التّقنيات الحديثة في التّسيير التّالية:

- تحليل النّتائج عن طريق المحاسبة التّحليلية.
- نظام الموازنات كوضع الميزانية التّقديرية.
- نوفر المؤسسة على مصلحة الدّراسات الاقتصادية.

2- قياس المردودية:[2]

إنّ لقياس المردودية دورا وأهمية بالغين في اكتشاف ومعرفة نقاط القوة والضّعف في المؤسسة بغية تصحيح العجز والنّهوض بالمردودية والسير بها نحو الاتجاه السّليم، ففي أي مؤسسة

[1]- Boukhazar. P. conso, **La Gestion Financière**, OPV/ Dunnod, p134.
[2]- Vizza Vonaton , **Pratique de Gestion,** op.cit, p74.

نلاحظ أنّ التّسيير المالي ومراقبة التّسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة والكشوفات المحاسبية، وتقاس بالمعيار التّالي:

أ- معيار المردودية المالية: وهو عبارة عن نتائج المحاسبة والمتمثلة في النّتائج التّالية:

- القيمة المضافة: تعني الثّروة الإضافية للمنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات وموارد الغير، وبالإضافة إلى وسائلها الخاصة وتحسب القيمة المضافة كالتّالي:

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج- قسمة المستلزمات= الإنتاج من السلع والخدمات

دور القيمة المضافة ومساهمتها في النّهوض بالاقتصاد الوطني (الدّخل الوطني)، وكذلك كمقياس لحجم ولدرجة التّكامل العمودي أو الدّاخلي للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة، وذلك باستعمال النّسبة التّالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إنتاج السّنوات المالية}}$$

ب- نتيجة الاستغلال: وهي نتيجة مبسطة في جدول حسابات النّتائج، وهي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة، وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة والنّواتج، وهي تخص العناصر المرتبطة بالإنتاج والاستغلال.

ج- النّتيجة الصّافية: وهي النّتيجة بعد خصم الضّرائب على أرباح الشّركات، وتعتبر هذه النّتيجة كمؤشر مهم لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكما تستعمل لحساب مردودية عناصر الأصول الثّابتة.

د- التّدفق النّقدي: إنّ اعتبار النّتيجة وحدها مصدرا لتمويل المؤسسة ذاتيا، ومقياس المردودية لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأنّ المؤسسة تستعمل أعمالا معينة من الاهتلاكات وتؤثر على تحديد النّتيجة النّهائية للمؤسسة، والتي تعتبر إراداتها ويتفرع الفائض النّقدي إلى فرعين:

- الفائض النّقدي الإجمالي= النّتيجة الإجمالية+ الاستهلاكات+ المؤونات.
- الفائض النّقدي الصّافي= النّتيجة الصّافية+ الاستهلاكات+ المؤونات.

هـ- التّمويل الذّاتي: إنّ قدرة التّمويل الذّاتي للمؤسسة يعني إمكانية تمويل نفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلّا بعد الحصول علة نتيجة الدّورة، وهذه النّتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردان هامان داخل المؤسسة وهما: الاهتلاكات والمؤونات، وقبل الوصول إلى قدرة التّمويل الذّاتي تمر على ما يسمّى بـ "الفائض النّقدي".

التّمويل الذّاتي= الفائض النّقدي الصّافي- الأرباح الموزعة.

ويمكن تقديم التّمويل الذّاتي على أنّه مجموع الموارد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والاستقلالية من التّمويل الخارجي، ويستعمل التّمويل الذّاتي في المجالات التالية:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتّالي يأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة.
- إمكانية دفع فوائد الأسهم والسّندات.
- إمكانية تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأس المال العامل الصّافي، أي تحقيق شروط التّوازن الدّائم.

و- النّتيجة المالية: قياس مردودية المؤسسة يمكن من مقارنة النّتيجة المتحصل عليه في نهاية السّنة بالإمكانيات المتوفرة، وهذه المردودية يعبر عنها بالنّسبة التّالية:[1]

$$\text{النّتيجة المالية} = \frac{\text{النّتيجة الصّافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس هذه النّسبة مردودية رؤوس الأموال المستعملة في الاستغلال أو مردودية النّشاط، تدل هذه النّسبة على درجة المديونية وتعطى بالعلاقة التّالية:

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة= 1+ الدّيون/ الأموال الخاصة

والعلاقة الأخيرة نحصل عليها عن طريق تطبيق العلاقة التّالية:

الأموال الخاصة/ مجموع الأصول+ الدّيون=1

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة= الدّيون/ الأموال الخاصة+ 1

ومنه نستخلص أنّ مردودية الأموال الخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة، وفي ظل دراسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية، ينتج لنا عدّة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغة النّقدية وكذلك التّضخم في المردودية وفق العلاقة[2].

النّتيجة الصّافية/ إجمالي الأصول

والنّتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية تختلف عن القدرة الشّرائية للمبالغ المكونة للنّتيجة الصّافية.

[1]- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التّسيير**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]- Vizza Vona tom, **Pratique de Gestion**, op.cit, p79.

ثانيا: النّسب المالية للمردودية:

تعتبر النّسب المالية من أهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية في فترة زمنية معينة والتي تفيد المؤسسة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات بكشف نقاط القوة وكذا نقاط الضّعف.

1- تعريف النّسب: توجد عدّة تعاريف لنّسب والتي يمكن عرضها كالتّالي:

- هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وتؤخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا[1].

- هي كل شكل له نفس التّعريف مع النّسب، بمعنى إظهار العلاقات بين الأرقام في التّقارير المالية بالشّكل المحاسبي[2].

2- نسب المردودية: من العناصر التي تستعمل لحساب هذه النّسبة نجد:

مجموع الموارد أو مجموع الميزانية، مجموع الأموال الخاصة ومجموع الأموال الدّائمة.

- نسبة المردودية الإجمالية لراس المال الدّائم= رقم الأعمال الصّافي/ مجموع الأموال الدّائمة.

- نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثّابتة= رقم الأعمال الصّافي/ الأصول.

هذه النّسب تقريبية ولا تعطي معنى ماليا جيدا لأنّ رقم الأعمال يحتوي على مجموع الأعباء والأرباح، وأحسن النّسب تتمثل في:

- نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص: النّتيجة الإجمالية/ رأس المال الخاص.

هذه المردودية الحقيقية التي تحققها المؤسسة باستعمالها لرأس مالها بافتراض الخزينة غير موجودة.

- نسبة المردودية المختصرة للأموال الدّائمة: (النّتيجة الإجمالية+ فوائد رؤوس الأموال)/ الأموال الدّائمة.

وتعبر هذه النّسبة عن مردودية الأموال الخاصة والأموال الخارجية التي عليها فوائد، وتحسب المردودية الصّافية بالعلاقة:

$$\text{المردودية الصّافية} = \frac{\text{النّتيجة الصّافية}}{\text{رأس المال الخاص}}$$

$$\text{مردودية الأموال الخارجة} = \frac{\text{فوائد على رؤوس الأموال}}{\text{الدّيون طويلة الأجل}}$$

[1]- Vizza Vona, **Gestion Financière,** bertre, Edition algerer, 8éme édition, 1993, p48.

[2]- سعاد معيوف، ليلى طيبي، **أهمية وفعالية التّحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة**، جامعة سعد دحلب، بليدة، 2003م، ص 61، 62.

تمثل هذه النّسبة القائدة المطبقة على الدّيون الطّويلة أو متوسطة الأجل، وتحدد قبل الحصول على النّتيجة.

المطلب الثّاني: طرق تقييم المردودية المالية:

سنعرض في هذا المبحث أهم طرق تقييم المردودية المالية بواسطة الرّبح والتّدفقات النّقدية.

أوّلا: طريقة التّدفقات النّقدية الثّابتة والدّائمة:

هذه الطّريقة بسطة تعتبر أنّ الرّبح ثابت ودائم وموزع كليا، وقيمة السهم تكون بالعلاقة التّالية:

$$ت\ (0) = \frac{رس}{ت\ ر} = \frac{أ\ م}{ت\ ر}$$ [1]

حيث إنّ: رس: الرّبح حسب السّهم.

أ م: أرباح موزعة حسب السّهم.

ت ر: تكلفة راس المال الخاص.

ت (0): قيمة السّهم في الزمن "0".

*كانتقادات لهذه الطّريقة:

- بالنّسبة للرّبح يمكن أن يعرف نموا.
- توزيع الأرباح ليس بالضّرورة أن يكون كله حيث يمكن استثمار جزء منه[2].

ثانيا: طريقة التّدفقات النّقدية بمعدل ثابت:

هذه الطّريقة كنقيض للطّريقة الأولى وأقل بساطة نوعا ما من الأولى، حيث تعتبر أنّ أرباح أسهم المؤسسة تنمو بمعدل ثابت وقيمة السّهم تحسب بالعلاقة التّالية:

$$ت\ 0 = \frac{أ\ م\ (0)\times(1+م)}{ت\ ر - م} = \frac{أ\ م\ (1)}{ت\ ر - م}$$ [3]

حيث إنّ: أ م= (0)×(1+م) ن

ن⟸ لفترة.

أ م (0) ⟸ أرباح السّهم منذ الفترة (0).

---

[1]- Dédire, **Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise**, Tomé, 2émé, édition économica, p27.

[2]- بالطاهر آمال، سياسة تسعير المنتجات وآثارها على مردودية المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تسويق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2012م، ص 45.

[3]- Dédire, **Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise**, op.cit, p29.

أ م (1) ⟸ أرباح السّهم منذ الفترة (1).

م ⟸ نمو ثابت ودائم

ت (ر) ⟸ تكلفة رأس المال الخاص.

ت (0) ⟸ قيمة السّهم في الزّمن (0).

وهذه الطّريقة تخضع لقيدين هما:

*ت ر > ر.

*م ر > ت ر.

– للعلم (م ر) هي مردودية الأموال الخاصة.

ولاحترام هذين القيدين يجب أن تكون مردودية الأموال الخاصة أكبر من معدل النّمو الثّابت، إذن قسم من الأرباح توزع والآخر يعاد استثماره وإلّا لا يتحقق النّمو، لكن هذا الشّرط الضّروري غير كاف، ولكي يكون نمو أكبر يجبأن تكون مردودية الأموال الخاصة معادة الاستثمار أكبر من تكلفتها.

*كانتقادات لهذه الطّريقة:

– معدل النّمو ثابت بعيدا عن الواقع.

– تأثير قيمة المؤسسة بتنبؤات صعبة التّقدير على المدى الطّويل.

ثالثا: طريقة النّمو التي تعتمد على الربح الاقتصادي:

هذه الطّريقة تعتمد على الرّبح الاقتصادي وليس أرباح السهم، حيث يفترض نمو الرّبح الاقتصادي وتدرس على مستوى المؤسسة بشكل كامل، وتحسب القيمة بالعلاقة التّالية:

$$\text{ت س} = \frac{\text{ر إ} [1 - (\text{م ن} / \text{م إ})] - \text{د}}{\text{ت م} - \text{م ن}} \times \text{ع}$$ [1]

حيث إنّ:

ر إ ⟸ الربح الاقتصادي بدون ديون.

م ن ⟸ معدل النّمو الدّائم المرجو.

– الرّبح الاقتصادي المستقبلي= ن ر× م إ.

ن ر ⟸ نسبة الربح الاقتصادي المعاد استثماره= ر إ– الرّبح/ ر إ.

م إ ⟸ المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

ت م ⟸ التّكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

[1]- Dédire, **Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise**, op.cit, p29.

ت س ⟸ القيمة السوقية لرؤوس الأموال.

د ⟸ ديون المؤسسة في الزّمن (ن).

ع ⟸ عدد أسهم المؤسسة[1].

* وكانتقادات لهذه الطّريقة:

– معدل الاستحداث يتغير لأنّه يتأثر بهيكل رأس المال واعتباره ثابت في هذه الطّريقة يعطى قيمة غير حقيقية للمؤسسة بسبب إهمال الدّيون.

رابعا: طريقة إيراد غودويل:

إيراد غودويل يتمثل في الفائض والعائد الاقتصادي المتوقع على المردودية المطلوبة برؤوس الأموال المستثمرين، إذن هو تقديرات الاستغلال التي تسمح بتعريف الرّبح الاقتصادي المتوقع للمؤسسة والقيمة المتوقعة لرؤوس الأموال الضّرورية للاستغلال التي تؤدي إلى تقرير للإيراد غردويل السّنوي خلال مدة محددة ويتمثل وفق العلاقة التّالية:

$$\text{إ ق ن} = [\text{ر إ} - (\text{م} \times \text{أ})] \times \text{ق ح}$$ [2]

حيث إنّ:

ر إ ⟸ الرّبح الاقتصادي المتوقع لسنة ن= فائدة الاستغلال الإجمالي+ حصص الاستهلاك+ ضرائب بدون ديون.

م ⟸ المردودية المطلوبة في المستثمر أو تكلفة رأس المال.

أ ⟸ الأصل الاقتصادي المتوقع للسنة ن= الأصول الثّابتة الصّافية الصّحيحة+ احتياجات رأس مال العامل.

– الأصول الصّافية المصححة= الأصول الصّافية –(ديون المبالغة+ سوء تقدير الاستهلاكات ومؤونات وعناصر الأصول).

ق ح ⟸ القيمة المستحدثة للتّوظيف خلال السّنة (ن) بمعدل م ن: [1– (1+ م ن)].

إ ق ن ⟸ إيراد غودويل لسنة ن[3].

*كانتقادات لهذا الطّريقة:

[1]– ابن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التّجارية، تخصص: محاسبة، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، 2005م، ص 68.

[2]- Dédire, Evaluation et prise de contrôle de l’entreprise, op.cit, p113.

[3]– بالطاهر آمال، سياسة تسعير المنتجات وآثارها على مردودية المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

– طريقة غودويل تهمل التّدفقات النّقدية حيث إنّ التّفكير كله مؤسس على تعميم مبدأ زيادة الثّروة، وهذا يقود إلى أخطاء فادحة.

المطلب الثّالث: نماذج التّحليل المردودية المالية:

أوّلا: تحليل المردودية ونفق نموذج ديبون:

سمّي هذا النّموذج على اسم الشّركة التي تطورت وهي شركة ديبون الأمريكية (**Dupont de memours**)، وتقوم فكرة هذا النّموذج الذي اكتسب شهرة واسعة كأداة فعالة في تحليل الأداء المالي والرّقابة، وعليه تعرف ربحية المبيعات وإنتاجية الأصول، وقد اكتسب هذا النّموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة فيتبع العناصر المؤثرة في القوة الإيرادية في كل من قائمة الدّخل والميزانية، ويوضح هذا النّموذج بالبساطة والشّمولية.

إنّ المردودية الاقتصادية تتحدد من خلال عنصرين هامين: الأوّل يتمثل في الرّبحية أو هامش الرّبح، ويعبر عنه بقسمة النّتيجة أو الأرباح الصّافية على المبيعات، والثّاني يمثل معدل دورات الأصول والتي تعني قدرة الأصول على تحقيق المبيعات وتكون بقسمة المبيعات على الموجودات، ويوضح كذلك العناصر المؤثرة في كل من هامش الرّبح ومعدل الدّوران[1].

وترجع أهمية نموذج ديبون إلى أنّه يقدم صورة متكاملة لجميع الأبعاد المالية للمؤسسة، كما أنّه يتصف بالبساطة والشّمولية في الوقت نفسه، حيث يهدف إلى قياس قدرة الإدارة على إدارة الأصول وعلى الرّقابة على المصروفات بكفاءة وفعالية[2].

والمخطط التّالي يوضح نموذج ديبون:

[1]– مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتّحليل المالي**، دار أجنداين للنّشر والتّوزيع، ط1، السعودية، 2006م، ص 37.

[2]– أحمد صالح حناوي، **أساسيات الإدارة المالية، كلية التّجارة**، د ط، جامعة الإسكندرية، الدّار الجامعية، 2001م، ص 91.

الشكل رقم: 2.1: رسم توضيحي لنموذج ديبون

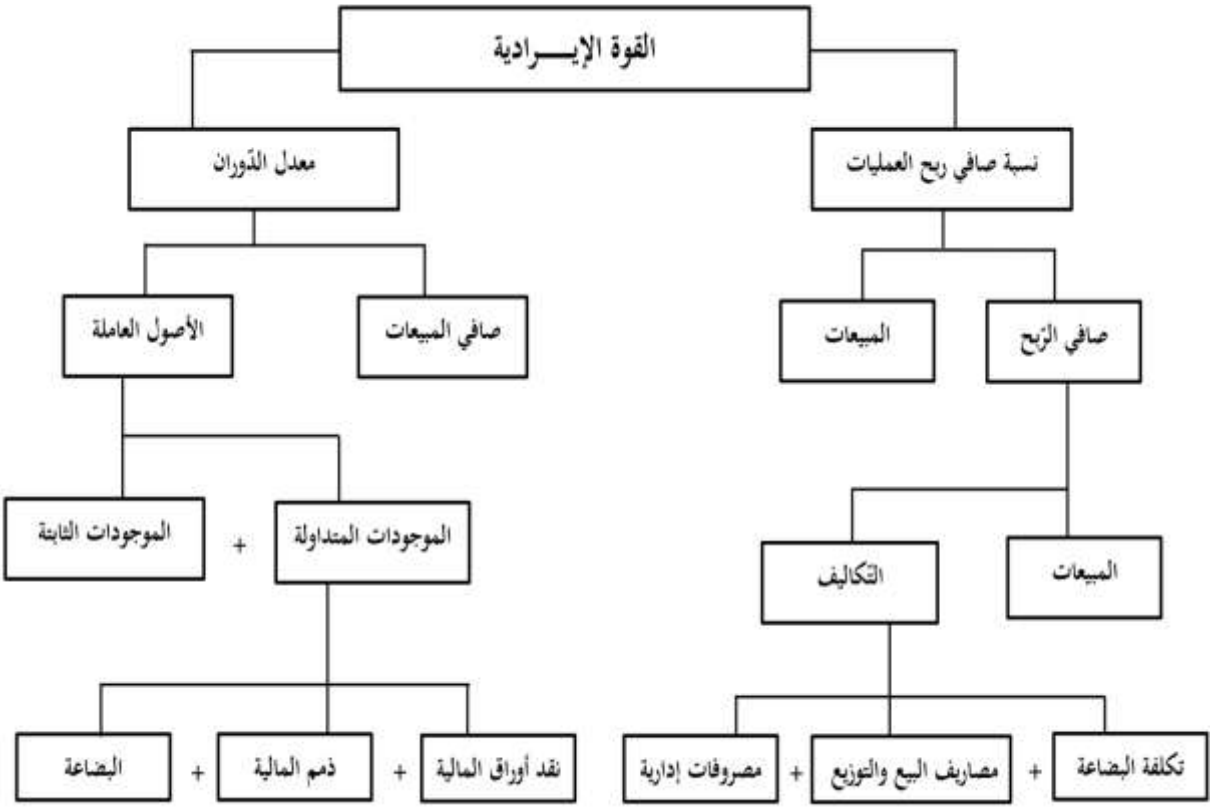

المصدر: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتّحليل المالي، ص 37.

ثانيا: طريقة الإحلال المتسلسل:

تعتبر من أبرز الاستراتيجيات وأرشدها في تحليل النّشاط الاقتصادي، فهي بذلك أداة فعّالة تساعد المؤسسة على تحليل مختلف الظّواهر الاقتصادية.

والإحلال المتسلسل طريقة تسمح بتحديد أو قياس تأثير عوامل مستوى معين في الظّاهرة المؤثرة فيها، فالعوامل هي أسباب الظّاهرة والظّاهرة هي نتيجة تفاعل الأسباب، لذلك فإنّ الطّريقة هي تحديد نظام العلاقات السّببية، أي تحديد النّتيجة والأسباب المؤثرة فيها، وبعدها تحديد أسباب الأسباب، فأي سبب هو نتيجة لما بعده وسبب لما قبله.

وتستمر عملية تحديد العلاقات السّببية إلى غاية الوصول إلى أدنى مستوى أين لا يمكن تحديد أسباب أخرى للظّاهرة.

بعد تحديد العلاقات السّببية تأتي مرحلة رسم العلاقات بشبكة الظّاهرة، أو ما يسمّى بالرّسم المنطقي.

والمخطط التّالي يوضح الرّسم المنطقي لمبيعات المؤسسة:

الشكل رقم: 2.3: الرّسم المنطقي لمبيعات المؤسسة

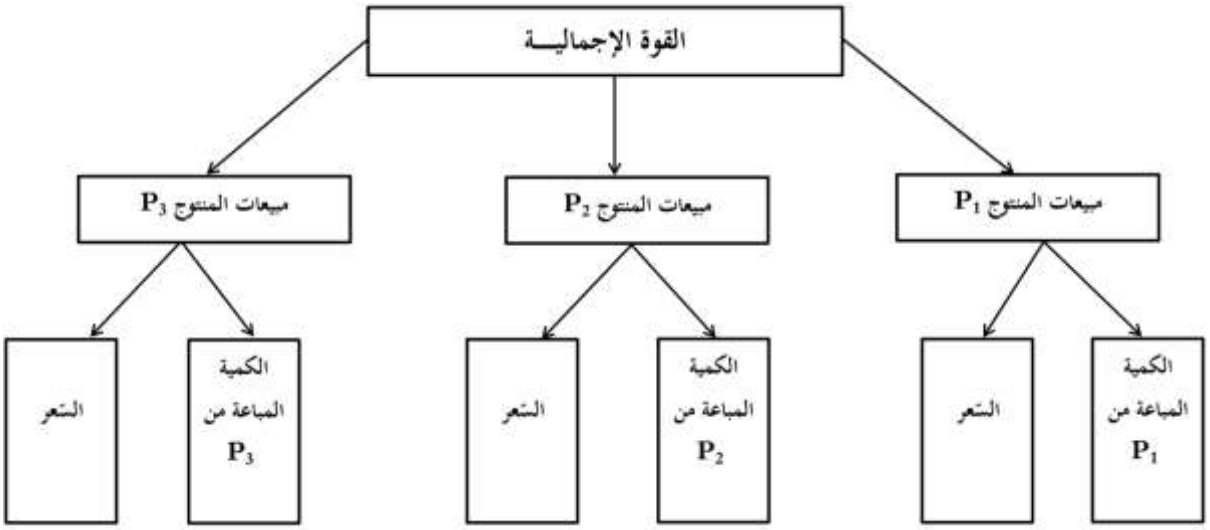

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المجمعة.

ملاحظة:

من الرّسم السّابق فإنّ الظّاهرة في تطوير البيعات، عوامل تطور المبيعات وأسبابها، هي تغير مبيعات المنتوجات: P_3 P_2 P_1 وتحديد مساهمتها في تطوير المبيعات يسمّى تحليل المستوى الأوّل للظّاهرة، المستوى الأوّل يمثل ظاهرة لأسباب أخرى هي الكميات المباعة وأسعار البيع، وتحديد مساهمتها في مبيعات كل منتوج يتمثل تحليل المستوى الثّاني للظّاهرة[1].

[1]– عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات الصّناعية، جامعة بسكرة، 2002م، ص 79.

المبحث الثالث: أهمية المردودية المالية ومساهمتها في اتخاذ القرارات:

المردودية ضرورة مالية بالنّسبة للمؤسسة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها والقدرة على مواجهة التّطورات والاضطرابات غير المتوقعة، وسنحاول في هذا المبحث ذكر أهميتها البالغة وآليات التّحكم فيها وكذا المجالات التي تنشط فيها ومساهمتها في اتخاذ القرارات الصّائبة للنّهوض بالمؤسسة قدما.

المطلب الأوّل: أهمية وأهداف المردودية المالية وآلية التّحكم فيها:

أوّلا: أهمية المردودية المالية:

إنّ المردودية هدف تسعى إليه كل مؤسسة سواء كانت تجارية أو صناعية، عمومية أو خاصة، فتحقيقها يعبر عن سلامة مركزها المالي من جهة وصحة أسلوب التّسيير الذي تعمل به من جهة أخرة، وهي أيضا تعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للمؤسسة[1].

1- تحقيق النّمو والتّطور والبقاء في السّوق:[2]

تعمل المؤسسة جاهدة للحصول على مردودية إيجابية لضمان بقائها في السّوق، وذلك عن طريق مراقبة مردوديتها خاصة بعد تحول النّظرة للمردودية المالية وقيمة المؤسسة من المنظور الدّاخلي والخارجي والمتمثل في وجهة نظر السوق المالي، من خلال المساهمين الذين يمثلون عنصرا خارجيا عن المؤسسة وتحقيق نتائج جيدة تضمن لها النّمو والتّوسيع في نشاطها، عن طريق إعادة تشكيل الطّاقة الإنتاجية التي تآكلت وتقادمت بفعل الاستعمال ومرور الزّمن وذلك من خلال الأرباح والمخصصات التي بحوزة المؤسسة.

2- الحفاظ على استقلاليتها المالية:[3]

إنّ الأرباح التي تحققها المؤسسة لها دور فعال في تحقيق شبه الاستغلال المالي، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الأرباح المحققة في شكل احتياجات، ويسمح لها التّمويل الذّاتي بعدم تحمل أعباء تقاعدية كدفع أو تسديد الدّيون النّاجمة عن عملية اللّجوء إلى الاستدانة، وبالتّالي الحفاظ على الاستقلالية المالية وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.

---

[1]- بن بلقاسم سفيان، النّظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرارات في سياسة العولمة وتطور الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010م، ص 164.

[2]- مغريش هارون، مغريتش هارون، دور المراجعة الدّاخلية في دعم وتفعيل القرار، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]- حنفي عبد الغفار، **أساسيات الإدار المالية**، د ط، الدّار الجامعية الجديدة للنّشر، مصر، 2003م، ص 129، 130.

3- أهمية المردودية في الرّقابة:[1]

إنّ معظم المؤسسات تستخدم التّقنيات المحاسبية في التّقييم والتّنبؤ بالنّشاط بغية التّعرف على نقاط الضّعف والقوة لها، وذلك بإعداد برنامج عملي وزمني ومالي لمختلف مستويات النّشاط، وبعد التّنفيذ تتم المقارنة والتّقدير بين البرامج المنجزة فعلا والمتوقع إنجازها باستخدام مختلف التّقنيات، كالموازنة التّقديرية لمختلف الأنشطة وطرق المحاسبة التّحليلية ثمّ استنتاج الفروقات وتحليل الأسباب والعمل على معالجتها.

فمن خلال متابعة الأهداف ومراقبة كفاءة الأداء وتقييم النّتائج أي تقييم معدلات المردودية المنجزة باعتبارها مؤشرا للرّقابة على النّشاط، وإنّ مهمة مراقبة المردودية يتولاها كل من المسؤول المالي والقائم بمراقبة التّسيير، وهكذا يمكن للمؤسسة التّحكم في التّكاليف والرّفع من مستوى المردودية باستخدام بدائل متوفرة بالشّكل الذي يخدم أهداف المؤسسة.

4- أهمية المردودية في اتخاذ القرارات:

تساعد عملية اتخاذ القرارات تصحيح الانحرافات وذلك بمقارنتها بنتائج السّنوات السّابقة.

ثانيا: أهداف المردودية المالية:

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي:[2]

1- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة.

2- تلعب دورا جوهريا في تأمين التّشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

3- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شريطا لا بديل له لدعم وصيانة التّوازن المالي للمؤسسة.

4- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.

5- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل قوة منتجة في المؤسسة.

6- قياس القدرة الدّاخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

---

[1]- حملاوي ربيعة، مردودية المؤسسات المينائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم التّجارية، جامعة الجزائر، 2007م، ص 129، 130.

[2]- بوضياف حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2007م، ص 74، 75.

ثالثا: آليات التّحكم في المردودية المالية:

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من التّحكم في مردوديتها المالية ومراقبة تطورها، يجب عليها أن تعمل على التّحكم في محدداتها الأساسية أي التّحكم في المردودية الاقتصادية (هامش النّتيجة وحجم الأعمال)، وكذا درجة المديونية وهذا ما يوضحه الشّكل التّالي:

الشكل رقم: 3.1: المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

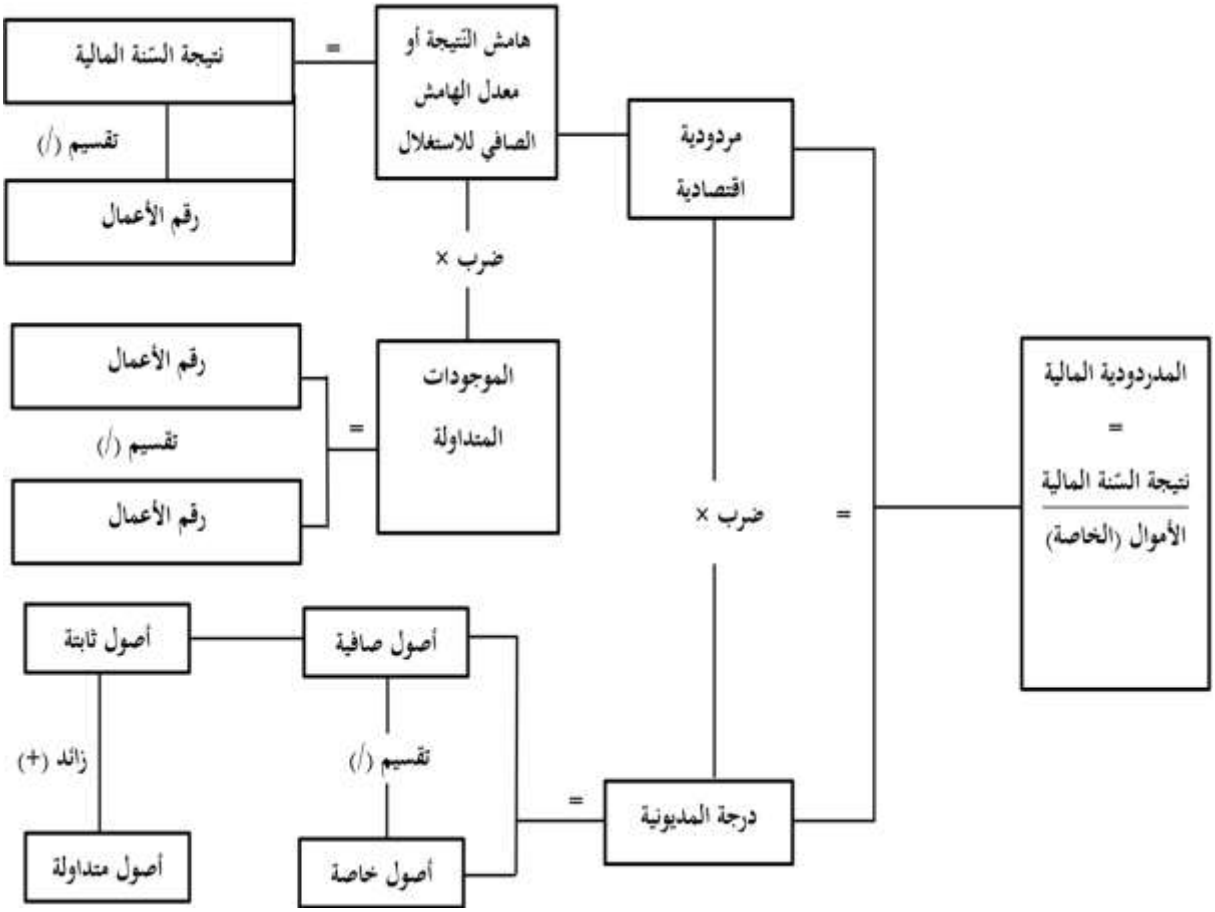

Source: J. Verdier –La treyte, Finance d'entreprise, 2ème édition, economica, Paris, 1994, p112.

استعمل هذا الرّسم لأوّل مرة من قبل مؤسسة (**Dupont. De. Nemours**)، وذلك كنموذج منهجي يمكن توظيفه في دراسات المردودية، حيث أنّه يسهل قياسها وتحليلها وكذلك مراقبة تطورها تبعا لمحدداتها الرّئيسية واستنادا للرّسم نلاحظ ما يلي:

1- التّحكم في المردودية الاقتصادية:

إنّ ما يمكن المؤسسة من التّحكم بفعالية في مردوديتها الاقتصادية وتوجيهها لبلوغ أمثل المستويات الممكنة هو تركيز اهتمامها ومجهوداتها على المحورين الأساسيين المتمثلين في: هامش النّتيجة من جهة وحجم الأعمال من جهة أخرى، كما هو موضح فيما يلي:[1]

أ- التّحكم في هامش النّتيجة:

على المؤسسة أن تعمل لتحقيق أعلى مستوى ممكن لمعدل الهامش الصّافي للاستغلال وذلك بتوسيع حجم النّشاط مع تخفيض التّكاليف، ويكون هذا العمل من طرف المسيرين الاقتصاديين والتّقنيين للمؤسسة على المدى القصير وكذلك المتوسط والطّويل.

*** على المدى القصير:**

يجب على المؤسسة تركيز اتمامها في توسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير، مثال ذلك استعمال القدرات الإنتاجية لأقصى حدودها وتفادي المشاكل التّقنية المسببة في تعطيل تنفيذ برامج الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك يجب السّهر على احترام الجودة المطلوبة للمنتجات، استغلال الوسائل المتاحة للقيام بنشاط البيع، ترقية المبيعات والإشهار، رفع الأسعار إلى أقصى الحدود الممكنة...إلخ.

إلى جانب ذلك يجب على المؤسسة أن توجه مجهوداتها نحو التّحكم في تكاليف الإنتاج والمصاريف الأخرى، وتخفيضها إلى أدنى المستويات الممكنة من أجل ضمان أعلى حد ممكن من النّتائج.

*** على المدى المتوسط والطويل:**

يجب أن ينصب اهتمام المؤسسة على المدى المتوسط والطويل خاصة على البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة، وذلك من خلال ما يلي:

- اتباع سياسة تهدف إلى التّطوير الدّاخلي والذي يقصد به تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية والتّسويقية، مع الحرص على توجيه الاستثمارات إلى أنشطة أكثر ربحية... إلخ.

- اتباع سياسة ترمي إلى التّوسيع الخارجي بحيث يمكن للمؤسسة أن تبحث عن مساهمة في رأس المال الاجتماعي لمؤسسة أخرى أو أكثر أو حتى بعض منها، إذا كانت الموارد المالية المتاحة لها تسمح بذلك.

ب- التّحكم في حجم الأعمال:

يسهر التّسيير المالي في المؤسسة بالدّرجة الأولى على تسريع حركة دوران عناصر الأصول، وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا العمل فيما يلي:

[1]- Colasse. B, **La rentabilité de l'entreprise**, 3ème, éditio, Dunod, Paris, 1999, p45.

*** على المدى القصير:**

إنّ الأصول تمثل استعمالات متنوعة للأموال، كما يترتب عن كل استعمال غير نافع ولو كان لمدة قصيرة تكلفة تتحملها المؤسسة، الشيء الذي يوجب على هذه الأخيرة اجتناب ظهور تلك العناصر من الأصول العاطلة وغير المستقلة.

فبالنسبة للمخزونات من الضّروري أن تكون دائما منخفضة قدر الإمكان.

وبالنّسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها يتطلب الأمر من إدارة البيع تفضيل وتشجيع التّعامل مع الزّبائن الذين يسددون فوريا أو في آجال قريبة، أمّا فيما يخص الأموال الجاهزة (صندوق المؤسسة وحساباتها)، من الأفضل أن لا تترك بدون أي استعمال مفيد وأن توجه في أقرب الآجال إلى كل الاستعمالات الممكنة وأكثر نفعا خاصة.

*** على المدى المتوسط والطّويل:**

ترتكز عملية تحويل الأصول الثّابتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الاهتلاكات تبعا للطرق التي يسمح بها التّشريع الضّريبي، وفي إطار الإسراع بعملية تحويل الأصول الثّابتة إلى سيولة يجب أن تعمل المؤسسة على التّخلص في أقرب الآجال من تلك الأصول.

2- التّحكم في درجة المديونية:[1]

رجع التّحكم لدرجة المديونية إلى حسن التّحكم في موارد المؤسسة واستغلالها بصفة عقلانية، وذلك بغية تحقيق التّوازن المالي مع إجزاء اتباع سياسة تهدف إلى:

- تحسين رأس المال العامل.
- التّحكم في الخزينة.
- التّحكم في السيولة.
- زيادة القوة الإرادية (تحصيل الإيرادات) وتحسين نتائج المؤسسة.

إضافة إلى ذلك فتحليل النّتيجة له دور فعال في التّحكم في درجة المديونية، فإذا كانت النّتيجة الاقتصادية أكثر مرونة فهناك خطر ارتفاع المديونية لأن ذلك كانت النّتيجة الصّافية أكثر تغيرا، وعلى عكس إذا كانت الأعباء الثّابتة للعمليات الضئيلة، وأخيرا للتّعرف على إذا ما كانت المديونية مرتفعة هي التي تؤدي إلى نمو المردودية المالية فينبغي تحليل مكونات المردودية المالية.

[1]- كمال الدّين الطواهري، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، دار الجمعة الإبراهيمية، الإسكندرية، ط1، 2001م، ص 214.

المطلب الثّاني: مجالات نشاط المردودية المالية وعلاقتها بوظائف المؤسسة:

أوّلا: مجالات نشاط المردودية المالية:

1- المردودية الاجتماعية:[1]

إنّ منبع التّطور والازدهار لأي مؤسسة مبني دوما على الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية فبناء الوظيفة الاقتصادية على قاعدة صلبة، يأتي من فعاليات الإطار المساعي التّجاري والمالي الذي تتميز به المؤسسة والذي يدفع بها إلى تحقيق فائض اقتصادي يعتبر كمؤشر لمساهمتها في الاقتصاد الكلي.

أمّا بناء الوظيفة الاجتماعية فيأتي من تقوية العلاقات بينهما وبين أنواع الأطراف التي تتعامل معها (اتجاه العمال المساهمين: الدّولة، المستهلكين)، وخطط ومشاركتها في تنظيم محيط اجتماعي.

إنّ درجة التّناسق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي هي غير محددة، حيث إنّ التّسيير يستخدم في تحسين المستوى الكمي والنّوعي للقوة الإنتاجية عن طريق تعبئة المحكمة لهاتين الوظيفتين دون إهمال السلم والتكامل السياسي والاجتماعي للرّغبات السّائدة للمجتمع.

وفي الحقيقة المردودية الاجتماعية تعبر عن مطالب العمال في تحسين ظروفهم الاجتماعية، وذلك بتحسين ظروف العمل لمواجهة الأوقات العسيرة لذلك ينصب الاهتمام الأكبر في الجانب المعنوي بالنّسبة للعاملين.

إنّ دراسة المردودية الاجتماعية يجب أن تكون منظمة للتّقييم الاجتماعي والتّقنيات المستعملة في تسيير الموارد البشرية، والهدف من خلال هذا وضع الميزانية الاجتماعية التي يمكن من خلالها بلوغ الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- التّسيير الأمثل للموارد لتقديم أكبر فائض اقتصادي ممكن.
- تقييم المؤشر الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة مع عمالها.
- التّنسيق الإداري والتّسيير وحماية الموارد البشرية.

أ- المردودية الاجتماعية والمحيط:

تتفاعل المؤسسة في نظام معقدة مع محيط بحيث يحتوي على العديد من التّوازنات (الاقتصادية والاجتماعية، الإقليمية، السياسية) في حركة مستمرة، وأي خلل في توازن يؤدي إلى تفاعلات معاكسة، وبالتّالي تذبذب سير نشاط المؤسسة.

---

[1]- النمري بوعلام وآخرون، **دراسة المردودية في المؤسسة العمومية**، د ط، معهد العلوم التّجارية، جامعة الجزائر، 1997م، ص40، 41.

إنّ رصد كل هذه المعطيات تعطي مقياسا أمثل للمردودية الاجتماعية للمؤسسة التي تبين ما يلي:

– الفوائد الاجتماعية الصّافية للعمال بالفرق بين الامتيازات الاجتماعية للعمال والضّرر الاجتماعي الحاصل لهم.

– الفوائد الاجتماعية الصافية للمستهلكين وعي الفرق بين الامتيازات الاجتماعية للزّبائن والضّرر الاجتماعي الحاصل للمستهلكين.

ب– المردودية الاجتماعية والعمال:

تعتبر المردودية هنا مقياسا لتقدير درجة ارتياح وتكامل المستخدمين، أو خلق جو اجتماعي يساعد على رفع الإنتاج في المؤسسة ورفع معنويات العمال.

إنّ الشّروط الواجب توفرها لرفع المردودية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل في:

– عدد العمال المناسب.

– توفر الشّروط الضّرورية للعمل.

– النّشاط الاجتماعي وتمثيل العمال.

– الشّروط المالية.

2– المردودية السّياسية:

إنّ المردودية السّياسية تشير إلى القدرات الدّاخلية للمؤسسة، فإنّها تتميز بالسلم الاجتماعي للأفضلية السّياسية وقدراه على توزيع هذه القيم السّياسية في الهيكل الاجتماعي للمؤسسة، ولكن الصّعوبة في هذا النّوع من المردودية تنطوي في كيفية قياسها باعتبارها ليست كمّا ولا نوعا، وإنّما هي العلاقة بين مستوى الوعي السّياسي للعمال واستقرار المؤسسة وزيادة الإنتاجية، فالمردودية السّياسية هي إذن ضمان تحقيق الأنواع الأخرى للمردودية، فهي تنتهي إلى تحقيق أبعاد استراتيجية تأثر على خطة التّسيير وإنجازها.

3– المردودية العشوائية:

إنّ الدّراسة السّابقة لأنواع المردودية تعتمد على قطعية تقديرات التّدفقات النّقدية المتوقعة، وهذه الفرضية بالطّبع خاطئة حيث إنّ كل قيمة متوقعة هي عبارة عن متغير عشوائي، وهذا يعني أنّ أي حدث مستقبلي له احتمال حدوث أم لا، وهذه الطّريقة المتبعة تسمح لنا بالقول أنّ كل حدث متوقع يتبع توزيعا إحصائي (طبيعي، بارنولي...)[1].

[1]- Patrice Vizza Vona, **Gestion Financière**, 9éme, p497.

ثانيا: المردودية على مستوى وظائف المؤسسة:[1]

1- المردودية على مستوى وظيفة الإنتاج: يمكن أن نطلق عليها الفعالية الإنتاجية وهي تتوزع ما بين عناصر الإنتاجية الكلاسيكية الأربعة، وتتمثل في فعالية الآلات، فعالية الموارد، فعالية رأس المال، فعالية تسيير المخزون.

2- المردودية على مستوى وظيفة التّسويق: وتتوزع ما بين ثلاثة عناصر: الفعالية الإنتاجية العامة، فعالية التّسعير، فعالية التّوزيع.

3- المردودية على مستوى الوظيفة المالية: ويمكن اختصارها في: فعالية الاستثمارات وفعالية هيكلة التّمويل.

4- مردودية العامل في مجال وظيفة الموارد البشرية: وتتمثل في:

1- الفعالية الإنتاجية للعاملين ويمكن حسابها بمعادلة = إجمالي المخرجات + عدد العاملين.

وهي تشير إلى مساهمة العامل الواحد في العملية الإنتاجية.

2- الفعالية الحركية لليد العاملة = عدد تاركي العمل ÷ متوسط عدد العاملين.

وتستخدم لقياس دوران العمل وبمعادلة مشابهة لها يمكن قياس نسبة التّغيب = عدد أيام الغياب ÷ عدد أيام العمل الإجمالية.

وبنفس المنطق نستعملها في التأخير أو إصابات العمل أو العطل المرضية أو التّكاليف المنجزة من التّأخر أو الحوادث أو عدد الشّكاوي أو عدد نزاعات العاملين.

3- فعالية التّعيين = عدد التّعيينات من الخارج ÷ متوسط عدد العمال.

تشير إلى عدم فعالية التّرقية الدّاخلية.

4- فعالية التّدريب: وتقيس نصيب العامل الواحد من ميزانية التّدريب، وكذلك يمكن النّظر إليها من خلال زاوية الأجور بحيث نقيس أهمية النّسبة للتّدريب مقارنة بالأجور.

المطلب الثّالث: مساهمة التّحليل المالي في عملية اتخاذ القرار:

نظرا لما درسناه حول المردودية تبين لنا أنّها مؤشر فعال في تحليل الوضع المالي لأي مؤسسة، لذا توجب علينا إدماجها في عملية اتّخاذ القرارات الفعالة، وذلك بالاعتماد على نسبها المالية في هذه العملية باعتبار أنّ الهدف الرّئيسي للتّحليل المالي بالنّسب، هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية لتكوين معلومات تساعد متخذ القرار في عمله، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

[1]- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993م، ص 111.

أوّلا: دور التّحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة وطويلة الأجل:

1- قرارات قصيرة الأجل:[1]

إذا كانت القرارات المالية طويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإنّ القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث إنّ استعمال الأموال قصيرة الأجل نجد مصدرها في مدة عمل دورة الاستغلال وناتجة عن حجم النّشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النّشاط وأشكال السّوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق، والدّيون ترتبط أيضا بالسّوق.

ولكن كل هذه الاستعمالات نتيجة لاستعمال طاقة إنتاج ناشئة عن قرار طويل الأجل، ومن أهم هذه القرارات توظيف سيولة أي استخدامها، التّنازل عن الحقوق بمعنى حجم التّجارب، اقتراض عن طريق ديون مورد واللّجوء إلى قروض بنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي مكملة للقرارات طويلة الأجل.

2- قرارات طويلة الأجل:

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل من أهمها قرار عملية الاستثمار بما أنّه يلازمها لفترة زمنية طويلة، تتوقع بذلك أنّ المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدّة سنوات متتالية ولا يقرر الاستثمار إلّا بأخذ إمكانية تمويله بالحسبان، وكذلك مقارنته مع المردودية المالية المنتظرة.

إنّ الفصل بين كل من القرار التّمويلي للمشروع وقرار الاستثمار كون هذا الأخير يهمل التّمويل بالدّيون في بعض الأحيان إلّا أنّ القرار التّمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالدّيون لأنّه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار[2].

ثانيا: دور النّسب في اتخاذ القرارات:

تُعرّف النّسب المالية بأنّها محاولة لإيجاد علاقة بين معلومتين، فمثلا من النّسب المالية التي يستعان بها لاتخاذ القرارات المالية نجد:[3]

1- نسب السّيولة: تهدف السّيولة غلى تقييم الطّاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، بحيث تقوم هذه النّسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ عدّة قرارات مثل: قرار التّمويل وقرار الائتمان.

2- نسب المردودية: إنّ التّحليل بنسب المردودية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية المتعددة.

---

[1]- منعم زمرير المونسي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري للنّشر، عمان، ط1، 1998م، ص 13.

[2]- المرجع نفسه، ص 14.

[3]- حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار**، د ط، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2000م، ص 272.

3- نسب النّشاط: تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التّخطيط والرّقابة المالية واتخاذ الإجراءات التّصحيحية، كما أنّها تقيم نشاطات وإنجازات المؤسسة.

ومن بين استخدامات النّسب المالية في اتخاذ القرارات ما يلي:

1- استخدام النّسب المالية في التّخطيط المالي:[1]

بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التّشغيلي المستقبلي، وكذلك قائمة المركز المالي التّقديرية والاسترشاد بالنّسب المالية للمؤسسات المماثلة داخل القطاع.

2- استخدام النّسب المالية في قرار الإنفاق:[2]

تستخدم النّسب المالية في تقدير التّدفق النّقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري، باستخدام أساليب متعددة.

تقوم عملية استخدام التّدفق النّقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأس مالية على تقدير التّدفقات النّقدية الخارجية والدّاخلية الرأي مالية نتيجة اقتراح استثماري، بحيث ترتبط بالتّوسيعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية وذمم المخزون نتيجة تنفيذ اقتراح استثماري، الذي قد يتضمن إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

فإن كانت الاستثمارات الحالية متشابهة مع السّابقة فإنّه من المقبول استخدام النّسب المالية لشركة لتقديم حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعد على اتخاذ قرار مالي.

خلاصة:

تعتبر المردودية المالية ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المؤسسة ومواصلة مسارها، وعليه كما رأينا من خلال هذا الفصل أنّ هدف تحقيق المردودية المالية والعمل على تعظيمها وجعلها مستديمة ومحورا أساسيا في القرارات المالية، ومؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي لإدارة المؤسسة الاقتصادية.

[1]- حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار**، مرجع سبق ذكره، ص 375.

[2]- يوسف قريش، إلياس بن ساسي، **التّسيير المالي**، د ط، دار وائل للنّشر، عمان، 2006م، ص 47، 48.

الفصل الثالث

دراسة حالة بمؤسسة بلحسين لخدمات (GBS) تيارت

تمهيد:

تعتبر مجموعة بلحسين للخدمات من المؤسسات الرّائدة في الجزائر في توزيع الوقود، الشّيء الذي أكسب المجموعة مميزات تنافسية عدّة، ولقد مرّت المجموعة مثلها مثل العديد من المؤسسات الخاصة بمراحل عديدة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، بحيث جاءت هذه المراحل تلبية لمتطلبات السّوق الجزائرية، والاعتماد على الذّات في التّسيير الجيد للمجموعة من جميع النّواحي.

يمكن الوصول إلى إزالة هذا الإبهام من خلال ما سيتم تناوله من مباحث هذا الفصل، حيث جاء المبحث الأوّل ليتطرق فيه إلى تعريف المنشأة والتّعرف على أهم نشاطاتها ومشاريعها المنجزة وإبراز هيكلها التّنظيمي حتى يتسنى لنا فهم مهامها ووظائفها، أمّا المبحث الثّاني فكان عبارة عن تحليل لوضعية المؤسسة محل الدّراسة من خلال دراسة أهم قوائمها المالية، مع تحليل نسب مؤشرات التّوازن المالي ومدى مساهمة المردودية في فعالية المؤسسة، وفي المبحث الأخير تحدث عن كيف يتم تدقيق وظائف المؤسسة من طرف محاسب المؤسسة.

ولقد اخترنا أن تكون عناوين المباحث لهذا الفصل كالتّالي:

المبحث الأوّل: تقديم عام لمجموعة بلحسين للخدمات.

المبحث الثّاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الثّالث: عرض تقييمي لعملية التّدقيق المحاسبي في المؤسسة.

المبحث الأوّل: تقديم عام لمجموعة بلحسين للخدمات:

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم عام لمؤسسة مجموعة بلحسين للخدمات تيارت، وذلك بالتّطرق أوّلا إلى معلوماتها الشّخصية وأهم المشاريع المنجزة لديها، ثمّ نعرض أهم نشاطاتها وأهدافها موضحين بذلك أبرز مهامها وهيكلها التّنظيمي.

المطلب الأوّل: لمحة عامة عن مؤسسة GBS مجموعة بلحسين لخدمات المحروقات:

*** تقديم المؤسسة:**

– التّسمية **Groupe Blhocine Services GBS** اختصار لكلمة **GBS** مجموعة بلحسين للخدمات.

– لمحة تاريخية عن المؤسسة: مجموعة بلحسين للخدمات هي شركة خاصة، تأسست سنة 1986 وحصل على رخصتها بموجب القانون الجزائري عام 2000م، أصبحت شركة ذات مهام تساهم في التّنمية الاقتصادية، نمت شركتها في جميع أنحاء البلاد، وتم تأسيسها من طرف مدير الشركةّ بلحسين عيسى" والتي صنفت إلى شركتين جهويتين:

– مجموعة بلحسين لخدمات المحروقات **GBS Carburant (Groupe Blhocine Services Carburant)**

– مجموعة بلحسين لخدمات الطرقات **GBS Route (Groupe Blhocine Services Route)**

أوّلا: تعريف وحدة GBS Carburant مجموعة بلحسين لخدمات المحروقات:

هي واحدة من الشّركات الرائدة في توزيع المحروقات، كان بداية نشاطها في 2002/1/28م من أجل تعامل في التّجارة بالجملة وإنتاج الخدمات، ومقرها التّجاري بولاية تيارت، انطلقت في العمل ابتداء من عاملين وصولا إلى 800 عامل ذو خبراء ومهارات فنية، حيث تقوم بعملية شراء وبيع المواد واستغلال محطات الخدمات لبيع المواد الزفت والزيوت وكذا الخدمات البترولية المختلفة التّابعة لوزارة الطقة الوطنية، وبالأخص مديرية الطاقة بتيارت التي تصدر القوانين الرسمية التي تعطي ترخيصا للبيع، حيث تعتبر شركة سوناطراك الممول الرّئيسي على مستوى الوطن المتمركزة في مصفاة أرزيو، حيث يوجد على مستوى المحطة قرطوفة مركز التّخزين للموارد البترولية التي يتم شراءها وبيعها لمختلف المحطات الأخرى (الزّبون).

هدفها الرّئيسي هو تلبية احتياجات السوق في الأنشطة التي تقوم بها وهي موجودة من خلال الشّركات التّابعة لها.

1- موقعها الجغرافي: مقرها في تيارت على الطّريق المؤدية إلى الجزائر العاصمة.

2- رأس مالها: 64135200000 دج.

3- المواد المستعملة في نشاط المجموعة:

الجدول رقم: 3.1: جدول يبين أهم المواد المستعملة في نشاط المجموعة

المواد	الاسم التّجاري
- المازوت	- Gazo Oil
- الزيت العادي	- Essence Normale
- البنزين الممتاز	- Essence Super
- زيوت التّشحيم	- Lubrifiants
- الزفت	- Bitune
- غاز البوتان	- Gaz Butane

4- مشروعاتها:

الجدول رقم: 3.2: جدول يوضح المشروعات الخاصة بـ GBS

المشروعات المنجزة	المشروعات في طور الإنجاز
(1) مستودع للوقود ببلدية قرطوفة ولاية تيارت.	(2) محطة البنزين بولاية تيارت.
(4) محطات بنزين خدماتية في تيارت، السوقر، قرطوفة، عين الحديد.	(3) مواقف شاحنات بولاية ورقلة.
(4) محطات بنزين خدماتية بتيسمسيلت.	(1) مركز صناعة الزيوت في تيارت.
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية بلعباس.	(1) مستودع وقود في ورقلة.
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية معسكر.	(1) مركز متعدد المنتوجات بوهران.
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية مستغانم.	(1) مركز متعدد المنتوجات بعين الذهب.
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية ورقلة.	(1) مركز متعدد المنتوجات بتيسمسيلت.
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية المسيلة.	
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية النعامة.	
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية الأغواط.	
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية المدية.	
(1) محطات بنزين خدماتية بولاية الجلفة.	

(2) مواقف شاحنات بولاية سعيدة. (2) مواقف شاحنات بولاية بلعباس. (1) مواقف شاحنات بحاسي مسعود.	

ثانيا: تعريف وحدة مجموعة GBS Route بلحسين لخدمات البناء والطّرقات:

وتسميتها الأخرى **EURL** المؤسسة ذات الشّخص الواحد والمسؤولية المحدودة، تاريخ بداية نشاطها 2007/1/23م وتصنف في الفئة (9) للأشغال العامة، هدف المجموعة مواجهة الطّلب المتزايد من احتياجات السّوق لتحقيق المشاريع الاستثمارية الوطنية، وتسعى المجموعة للحصول على شهادة **IAS2009** وصندوق التّرقية الوطنية، يتمثل دورها الرّئيسي في بيع الزفت الخاص بالطرقات وإنتاج المواد البترولية وإعادة توزيعها للأشغال العامة التّابعة للمجموعة.

1- موقعها الجغرافي: طريق الجزائر تجزئة التفاح 03 بطريق بوشقيف بولاية تيارت.

2- رأس مالها: 5162300000 دج.

3- مشروع المنجز: مركز متعدد منتوجات البناء بولاية تيارت، حيث إنّ أعمال الشركة يتوزعون توزيعا منتظما يعتمد على أولوية العمل.

4- أهم المتعاملين مع مؤسسة EURL:

الجدول رقم: 3.3: جدول يوضح أهم المتعاملين مع مؤسسة EURL

الزبون	الولاية
Tital Lubrifiants et Bitume	وهران
Infra Bitume SARL	وهران
SARL Amouda Engineering	الجزائر
سونلغاز – Sonelgaz	وهران

هـ- البريد الإلكتروني للمؤسسة: gbsbelhocine@gmail.fr.

المطلب الثّاني: مهام والهيكل التّنظيمي للمؤسسة:

أوّلا: مهام المؤسسة GBS بالنّسبة لفرع المحروقات:

1- مصلحة التّجارة: تلعب دورا مهما داخل المجمع يتمثل دورها الرّئيسي في التّسويق وبيع المنتجات البترولية لمختلف المتعاملين وتلبية كل حاجياتهم بتقديم مختلف الخدمات.

2- مصلحة الموارد البشرية: تعتبر إدارة الموارد البشرية عاملا أساسيا للمجموعة حيث يستفيد هذا الهيكل من اهتمام خاص في سياق الخيارات الاستراتيجية الدّاخلية، يقوم على نبدأ المساواة بين

الموظفين وتعزيز التّنوع وتكافئ الفرص لتنمية المهارات والخبرات، هذه كلها عناصر توجه تصرفات المجموعة في هدف منها لجذب المواهب وتحفيزها والاحتفاظ بها لمواجهة الصّعوبات والتّحديات الجديدة.

في هذا السّياق نشجع GBS لخلق فرص العمل للقضاء على البطالة وتوفير المهارات من خلال دعم المشاريع وخلق فرصة عمل، حيث يساهم إشراك المهارات الموجودة داخل المجموعة في تطوير البيئة الاقتصادية الوطنية والتي تمر بتغيرات عميقة والتي ولّدت منافسة شديدة على نحو متزايد.

حيث تصم المجموعة 800 عاملا:

- الإدارة 70.
- الإشراف 180.
- التّنفيذ 550.

3- مصلحة المحاسبة: يتم في هذه المصلحة تسجيل العمليات المحاسبية والمالية تبعا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووفقا لمخطط محاسبي خاص بالمجموعة، تقوم هذه المصلحة أيضا بتسجيل عمليات اليوميات المساعدة واليوميات العامة وكذا أعمال نهاية السّنة (الميزانية، جدول حسابات النّتائج).

4- مصلحة المشاريع الاستثمارية: تقوم هذه المصلحة باستعمال المعرفة والمهارات والأساليب والخبرات لاستعمال متطلبات المشروع الجاري إنجازه، وذلك من خلال التّطبيق المحكم لعمليات إدارة المشاريع المتمثلة في البدء، التّخطيط، التنفيذ، المراقبة، التحكم والإقفال.

5- مصلحة الممارسة القانونية: يشرف على هذه المصلحة مشرف قانوني يعمل على حماية ووقاية المجموعة ويدافع عن مصلحه في حالة الادعاء عليه أو ضياع حقوقه، كما تحتاج الشّركة إلى شخص يمثلها أمام الجهات الأخرى بشأن جميع الالتزامات التي عليها وإدارة القضايا والنزاعات والتّمثيل أمام المحاكم والمؤسسات القانونية وغيرها من القضايا القانونية، وكذلك متابعة سير العمل على الوجه المعتاد والتّطبيق القانوني لتفادي وقوع غرامات مالية على جهة العمل.

6- مصلحة الاستقبال: يقوم هذا الفرع بـ:

- وضع ومراقبة آليات المحاسبة.
- مراقبة الكتابات الحسابية.
- تقدير وتقديم نفقات الحسابات.
- متابعة الجرد السّنوي (مخزن، زبون).

ثانيا: أقسام مؤسسة GBS بالنّسبة لفرع الطرقات والبناء:

1- معمل إنتاج الإسفلت: يتميز بطاقة إنتاجية تقدر بـ 175 طن في الساعة لتصنيع المنتجات التّالية:

- البتومين الشديد (Bitume).
- الخرسانة البيتومينية (Béton Bitumineux).
- ارتفاع معامل تغطيات الإسفلتية والأرصفة.

من أجل تلبية الطلب المتزايد في السوق بسبب المشاريع الاستثمارية الوطنية المختلفة، توفر مجموعة لنفسها الوسائل المتطورة وتقرر تحديد وجودها كشريك مرجعي في هذا المجال للقيام بذلك، وكجزء من خطة التّنمية شرعت المجموعة في بناء مستودع البيتومين في تيارت.

2- وحدة تشكيل المستحلب وCut Back: تتميز بطاقة إنتاجية 05 طن/ ساعة تقوم بلبية الاحتياجات الخاصة بالعملاء وبكل منطقة، وذلك بفضل تقنيات البناء الحديثة وتوفر للسوق الوطني الموارد التي تتطلبها التّقنيات الأكثر كفاءة سواء من أجل البناء كأعمال أساسية أو المنتجات المصنعة والمسوقة.

- Cut Back 0/1.
- Emulsion pour épandage ; 60 et 65%.
- Emulsion pour revêtements classique 400/600.

3- مخبر المراقبة والبحث: هذا الفرع مسؤول عن مراقبة وإجراء الدّراسات للمشاريع التي تنفذها المجموعة بصفة دورية، يحتوي هذا الهيكل على جميع الموارد البشرية والمادية لضمان موثوقية تصاميمهم ومتابعتهم.

4- تصنيع وتسويق الخرسانة الجاهزة والأغلومرز: استحوذت المجموعة على أحدث جيل من مصنع الخرسانة المعيارية بطاقة إنتاجية تبلغ 100 متر مكعب في الساعة.

5- استغلال المحاجر: تعمل المجموعة على تشغيل واستغلال العديد من المحاجر لإنتاج أنواع وأحجام مختلفة من الركام لاستعماله في البناء، وضمان الاستقلالية والتوفير المنتظم لموقع المشروع.

والشكل التّالي يوضح باختصار الهيكل التّنظيمي لمؤسسة مجموعة بلحسين للخدمات GBS:

الشكل رقم: 3.1: الهيكل التّنظيمي لمؤسسة مجموعة بلحسين للخدمات

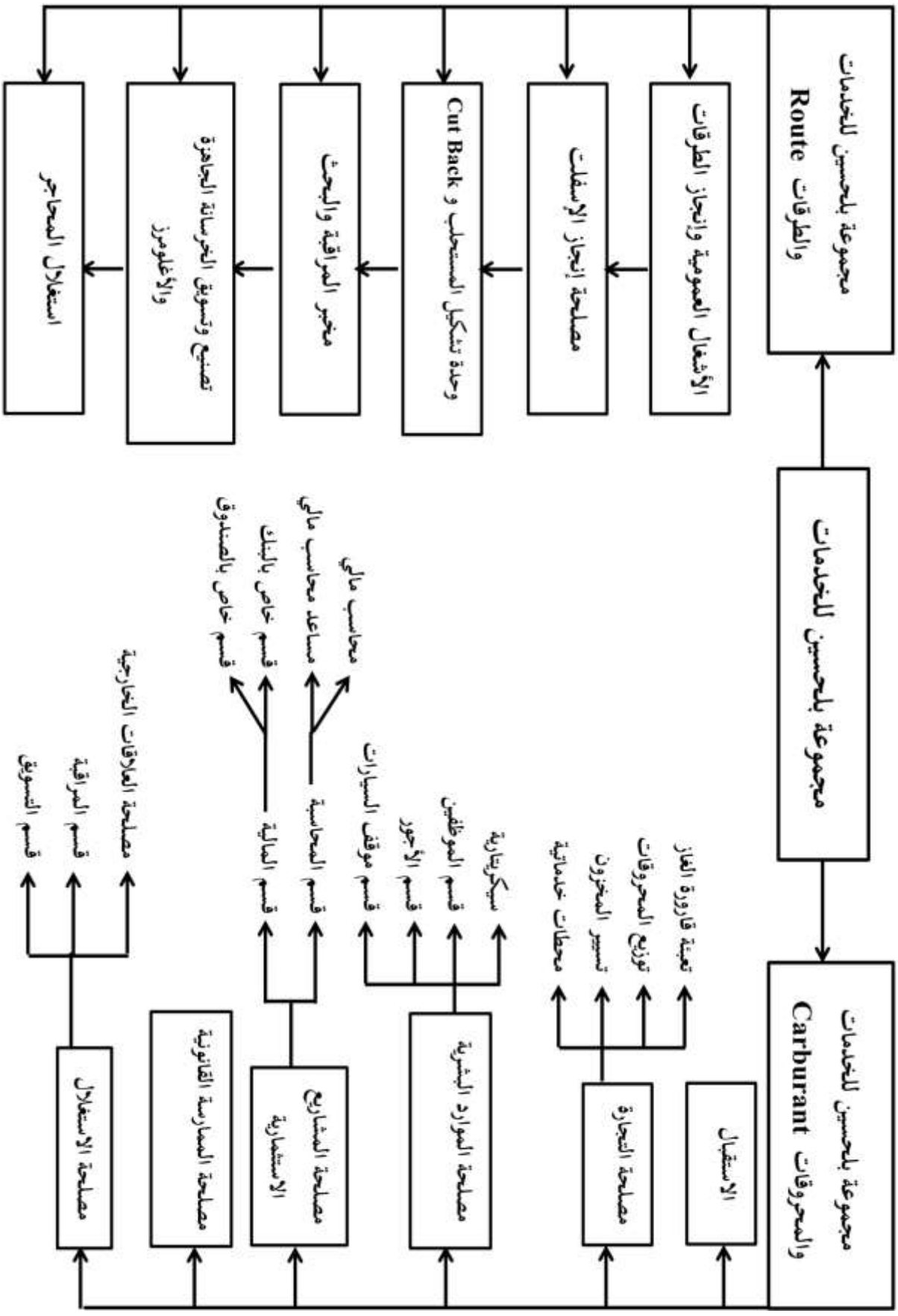

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المجمعة من طرف المؤسسة.

المطلب الثّالث: أنشطة وأهداف والتزامات المؤسسة GBS:

أوّلا: الأنشطة الممارسة:

1- بالنّسبة لـ GBS للمحروقات:

- صناعة الغاز المضغوط أو المميع.
- تمييع الغاز الطّبيعي.
- نقل وتوزيع المنتجات البترولية.
- محطات خدمات.
- تعبئة غاز البترول المميع.
- تجارة بالجملة للزبون.
- تركيب وتصليح المعدات المكافحة والحامية ضد الحرائق.
- بيع سيارات Toyota.

ب- بالنّسبة لـ GBS للطرقات والبناء:

- ممارسة أشغال البناء بمختلف مراحله.
- ممارسة الأشغال العمومية الكبرى والرّي.
- دراسة وإنجاز كل فروع أنشطة البناء، الرّي والأشغال العمومية.
- الإنتاج الصناعي للجص ومشتقاته (مصنع الجص).
- الإنتاج الصناعي لمنتجات الخرسانة.
- الإنتاج الصناعي للبلاد من الإسمنت وغرانيت.
- صب الخرسانة.
- إنتاج أجزاء البناء الجاهزة من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال.

ثانيا: الأهداف العامة للمجموعة:

يصب التّركيز الأساسي على هدف واحد كغيرها من المؤسسات وهو تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل التّكاليف، إضافة إلى مجموعة الأهداف الثّانوية التّالية:

- توفير مناصب شغل واليد العاملة.
- توصيل قارورات الغاز إلى مناطق الظّل خاصة في فصل الشتاء.
- تحقيق أرباح وهذا لتحقيق التّوازن المالي.
- إرضاء الزبائن وكسب ثقتهم وتلبية حاجياتهم.

- زيادة في خزينة الدّولة عن طريق الضّريبة على الأرباح.
- تنويع الشّركات والاتفاقيات مع العديد من المؤسسات.
- توصيل الخدمات على مستوى الوطن.
- زيادة في خزينة الدّولة عن طريق الضّريبة على الأرباح.
- جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن على مختلف أنواعهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.
- التّنمية بكل الوسائل وبكل النّشاطات التي لها علاقة مباشرة بوحدات العمل.
- توسيع المشاريع على النّطاق الخارجي.

ثالثا: التزامات المؤسسة:

بالنّظر إلى نشاط المؤسسة وجب عليها الالتزام بما يلي:

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمانة لكل متطلبات الخدمة لتوفير كل الاحتياجات.
- الشركة لا شيء بدون قوة فريقها.
- ضمان التّحكم الفعّال في برنامج التّنمية والمنشآت المعمول بها.
- تطبيق الشروط المعروفة بصرامة والمساواة في معالجة كل ما يخص المؤسسة.

المبحث الثّاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:

سنقوم من خلال هذا المبحث بتطبيق بعض الدّراسات التي تطرقنا إليها في الجانب النّظري، وذلك بتحليل وثائق مالية للمؤسسة خلال السّنوات التّالية 2018- 2020، ومتمثلة في تحليل الميزانية المالية والمحاسبة، وجدول حسابات النّتائج مع التّحليل المالي لها، بواسطة المؤشرات الأساسية للتّوازن المالي ومستويات المردودية والتي هي موضوع بحثنا:

المطلب الأوّل: عرض ميزانيات المؤسسة GBS خلال سنوات 2018– 2020:

أوّلا: عرض ميزانية المحاسبة لمؤسسة GBS:

الجدول رقم: 3.4: يعرض ميزانية المحاسبة جانب الأصول للمؤسسة GBS

الأصول	2018	2019	2020
الأصول غير الجازية	164859106	151548306	138237416
- موجودات غير ملموسة (عينية)	9162600	9162600	9162600
- أصول ثابتة.	155696509	142385706	129074816
الأصول الجارية	80951210	151137353	156193799
- مخزون	40909091	68338669	84988669
- عملاء (الزّبائن)	40042119	82798684	71205130
- الخزينة	1769748	16938426	3736935
مجموع الأصول	247580064	319624085	298168150

الجدول رقم: 3.5: يعرض ميزانية المحاسبة جانب الخصوم للمؤسسة

الخصوم	2018	2019	2020
رأس المال الخاص	115833483	149459537	160043888
- مساهمات الشّركاء	91080909	91080909	91080909
- نتيجة النّشاط	24750574	33626054	35336925
- النّتائج المؤجلة	0	24752574	33626054
خصوم غير جارية	85000000	76500000	68000000
- قروض وديون مالية	85000000	76500000	68000000
خصوم جارية	46746581	93664548	70124262
- موردون ديون أخرة	46746581	93664548	70124262

- الخزينة	0	0	0
مجموع الخصوم	247580064	319624085	298168150

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

وبعدما قمنا بعرض ميزانية المحاسبية للسنوات الثّلاث 2018- 2020، نقوم بعرض التّغيرات والتّعديلات البسيطة في الميزانية للوصول إلى الميزانية المالية فتصبح عناصرها كالتّالي:

1- بالنّسبة لجانب الأصول:

- الأصول غير الجارية: أصول ثابتة.
- الأصول الجارية: أصول متداولة.
- المخزونات الجارية (مخزون): قيم الاستغلال.
- عملاء وزبائن: قيم قابلة للتّحقق.
- خزينة الأصول: قيم جاهزة.

2- بالنّسبة لجانب الخصوم:

- رأس المال الخاص: أموال خاصة.
- الخصوم غير الجارية: ديوم طويلة الأجل.
- الخصوم الجارية: ديون قصيرة الأجل.

وعليه تصبح لدينا الميزانية التّالية.

ثانيا: عرض ميزانية المالية لمؤسسة GBS:

الجدول رقم: 3.6: الميزانية المالية للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة

جانب الأصول			
الأصول	**2018**	**2019**	**2020**
أصول ثابتة	164859106	151548306	138237461
- ثثبيتات معنوية	9162600	9162600	9162600
- تثبيتات عينية	155696506	142385706	142385706
أصول متداولة	80951210	151137353	156193799
- قيم الاستغلال (مخزون)	40909091	68338669	84988669
- قيم قابلة للتّحقق (الذّمم المدينة)	40042119	82798684	71205130
قيم جاهزة	1769748	16938426	3736935

- الخزينة	1769748	16938426	3736935
مجموع الأصول	247580064	319624085	298168150
جانب الخصوم			
الخصوم	**2018**	**2019**	**2020**
أموال خاصة	200833483	225959537	228043888
- رأس مال خاص	91080909	91080909	91080909
- النّتائج المؤجلة	24752574	58378628	68962979
ديون طويلة الأجل	85000000	76800000	68000000
ديون قصيرة الأجل	46746581	93664548	701240262
- ديون قصيرة الأجل (ديون الموردون)	46746581	93664548	70124262
- الخزينة	0	0	0
مجموع الخصوم	247580064	319624085	298168150

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

ثالثا: عرض الميزانية المالية المختصرة:

بداية من الميزانية المالية المفصلة تمكنا من استخراج الميزانية المالية المختصرة، والتي تعدّ صورة مصغرة وموجزة للميزانية، وما تسّمى بالميزانية الوظيفية.

1- جانب الأصول:

الجدول رقم: 3.7: الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة جانب الأصول

البيان	2018		2019		2020	
	المبالغ	النّسبة	المبالغ	النّسبة	المبالغ	النّسبة
- أصول ثابتة	164859106	%66	151548306	%47	138237416	%46
-أصول متداولة	80951210	%33	151137353	%47	156193799	%52
- قيم الاستغلال	40909091	%17	69338669	%21	84988669	%28
- قيم قابلة للتّحقق	40042119	%16	82798684	%26	71205130	%24
- قيم جاهزة	1769748	%1	16938426	%5	3736935	%2
المجموع	247580064	%100	319684085	%100	298168150	%100

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

– الأصول الثّابتة: تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول بـ 66% بحيث سجلت انخفاضا خلال السّنوات الموالية 2019- 2020 بنسبة 19% مقارنة بسنة 2018، وهذا راجع إلى ارتفاع في التّثبيتات العينية الأخرى للمؤسسة.

– قيم الاستغلال: تمثل أعلى نسبة من مجوع الأصول المتداولة لسنة 2018، حيث بلغت النّسبة 17% ومقارنة بالسّنوات المالية 2019- 2020 فقد سجلت ارتفاعا في نسبها بـ 21%- 28% على التّوالي، وهذا عائد إلى زيادة في استغلال المخزونات والمنتوجات.

– فيم قابلة للتّحقق: عرفت ارتفاعا خلال السّنتين 2019- 2020 وهذا بسبب المبالغ المحصلة من الزّبائن، وكذا المبالغ المحصلة من مدينون آخرون، بحيث قدّرت نسبة الارتفاع بـ 10% مقارنة بسنة 2018 التي قدّرت بـ 16%.

– قيم جاهزة: سجلت تذبذبا خلال السّنوات الثّلاث فقد ظهرت في الميزانية نسبة 1% لسنة 2018، ثمّ ارتفعت في السّنة الموالية إلى 5% والسّبب راجع إلى زيادة الأموال المودعة في الخزينة خلال الفترة السّابقة، وفي سنة 2020 سجلت انخفاضا ضئيلا بنسبة 2% في هذه الحال نلاحظ تراجعا في الأموال المودعة.

2- جانب الخصوم:

الجدول رقم: 3.8: الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018- 2020 للمؤسسة جانب الخصوم

السّنوات	2018		2019		2020	
الخصوم	المبالغ	النّسبة	المبالغ	النّسبة	المبالغ	النّسبة
- الأموال الدّائمة	285833483	%8	302459537	%70	23484388	%76
- الأموال خاصة	200833483	%48	225959537	%46	228043888	%53
- ديون طويلة الأجل	85000000	%33	76500000	%24	68000000	%23
- ديون قصيرة الأجل	46746581	%19	93664548	%29	70124262	%23
المجموع	247580064	%100	319624085	%100	298168150	%100

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

– الأموال الخاصة: تشكل الأموال الخاصة نسبة 48% من مجموع الخصوم لسنة 2018، حيث سجلت انخفاضا في السّنة الموالية ثمّ عاد للارتفاع في سنة 2020 بنسبة53%، وذلك نتيجة عدم توزيع الأرباح وضخها في الأموال التي تحوزها المؤسسة.

– الدّيون طويلة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول تناقصا في نسبة الدّيون طويلة الأجل خلال السّنوات الثلاث بنسب معينة، وهذا مؤشر لا بأس به للمؤسسة باعتبارها تمثل أقل نسبة من مجموع الخصوم.

– الدّيون قصيرة الأجل: تشكل أكبر نسبة من مجموع الخصوم بحيث سجلت ارتفاعا خلال سنة 2019، وعادت للانخفاض في السّنة الموالية لتسجل نسبة قدرها 23%، نتيجة تسديد المؤسسة بعض ما عليها من ديون قصيرة الأجل.

المطلب الثّاني: عرض ودراسة تغيرات جدول حسابات النّتائج للمؤسسة خلال السنوات 2018– 2020:

أوّلا: جدول حسابات نتائج المؤسسة لفترة (2018– 2020):

الجدول رقم: 3.9: يوضح حسابات النّتائج

البيان	2018	2019	2020
– رقم الأعمال (مبيعات من البضائع)	111340000	119810000	126620000
– التّغير في المخزون النّهائي (إنتاج مخون)	44330000	48360000	50489000
– إنتاج مثبت	0	0	0
– منح التّشغيل (إعانات استغلال)	24330000	15430000	10091000
1– إنتاج السّنة المالية	180000000	183600000	187200000
– مشتريات مستهلكة	3785070850	81310	86600
– خدمات خارجية واستهلاكات أخرى		19190	14900
2– استهلاك السّنة المالية	108700000	100500000	101500000
معدل الموارد المستهلكة/ رقم الأعمال	%97	%83	%80
3– القيمة المضافة	71300000	83100000	85700000
معدل القيمة المضافة/ رقم الأعمال	%64	%69	%67
تكاليف المستخدمين	15726000	16512000	17338000
معدل تكاليف المستخدمين/ القيمة المضافة	%22	%19	%20
ضرائب ورسوم مدفوعات المماثلة	3600000	3672000	3744000

4- الفائض الإجمالي للاستغلال	51974000	62916000	64618000
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال/ القيمة المضافة	%72	%75	%75
- أعباء عملياتية أخرى	6517000	5935000	5415000
- إهتلاكات ومخصصات	13310800	13310800	13310890
5- النّتيجة العملياتية	32146200	43670200	45892110
//////////////////////////////	//	//	//
6- النّتيجة العادية قبل الضّرائب	32146200	436702000	45892110
- مستحقات الدّفع على النّتائج العادية	7393626	10044146	105551850
- الضّرائب المؤجلة على النّتائج العادية	0	0	
صافي الدّخل (النّتيجة الصّافية)	24752574	33626054	35336925
معدل صافي الدّخل/ رقم الأعمال	%22,23	%28,06	%27,90

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: عرض جدول الحسابات الذي يدرس تغيرات الأرصدة الوسطية:

الجدول رقم: 3.10: يوضح دراسة تغيرات الأرصدة الوسطية لجدول حسابات النّتائج

البيان	2018	2019	2020
- إنتاج السّنة المالية	180000000	183600000	18720000
- قيمة التّغير		3600000	3600000
نسبة التّغير		%2	%1,96
- استهلاك السّنة المالية	108700000	100500000	101500000
- قيمة التّغير		(8200000)	1000000
نسبة التّغير		%7,5	%1
- القيمة المضافة	71300000	83100000	85700000
- قيمة التّغير		11800000	2600000
نسبة التّغير		%16,5	%3,5
- إجمالي فائض الاستغلال	59174000	62916000	64618000
- قيمة التّغير		10942000	1702000
نسبة التّغير		%21	%2,7
- النّتيجة العملياتية	32146200	43670200	45892110
- قيمة التّغير		11524000	2221910

نسبة التّغير		%35,8	%5
- النّتيجة الصّافية للسّنة المالية	24752574	33626054	35336925
- قيمة التّغير		8873480	1710871
نسبة التّغير		%35,8	%5

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1- حساب قيمة التّغير للّسنتين (2018 و2019):

إنتاج السّنة المالية لسنة (2019)- إنتاج السّنة المالية لسنة (2018) وهكذا تتم عملية حساب قيمة التّغير بالنّسبة لسنة (2019 و2020)، وكذلك مع باقي البيانات لكل من استهلاك السّنة المالية، القيمة المضاعفة، إجمالي الاستغلال، النّتيجة العملياتية، النّتيجة الصّافية للسّنة المالية.

2- حساب نسبة التّغير لسنة (2018 و2019):

قيمة تغير إنتاج السّنة المالية للسّنتين 2018 و2019/ إنتاج (2019)× 100.

وهكذا تتم العملية الحسابية بالنّسبة للسّنتين 2019 و2020 وكذلك مع باقي البيانات، بالنّسبة لاستهلاك السّنة المالية، القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال، النّتيجة العملياتية، النّتيجة الصّافية للسّنة المالية.

3- تعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ:

- إنتاج السّنة المالية للمؤسسة سجل ارتفاعا بنسبة 2% في سنة 2019 وهذا راجع إلى ارتفاع في المنتوجات والمبيعات، وفي السنة الموالية (2020) تقريبا بقين بنفس النّسبة.

- استهلاك السّنة المالية شهد تراجعا في سنة (2019) بنسبة 7,5% عن السّنة السّابقة، وهذا راجع إلى انخفاض في استهلاك وخدمات الخارجية، أمّا بالنّسبة للّسنة الموالية (2020) فقد ارتفع بنسبة ضئيلة 1% إذ لك يكن تأثيره واضحا.

- وقد قدّرت نسبة الارتفاع لسنة 2019 عن السّنة السّابقة 16,5% بالنّسبة للقيمة المضافة، وكذلك في سنة 2020 فقد سجل ارتفاع بـ 3,5% وهذا راجع إلى زيادة في إنتاج السّنة المالية.

- إجمالي فائض الاستغلال نلاحظ كذلك ارتفاعا بنسبة 21% لسنة 2019 عن النّسبة السّابقة وكذلك هو الحال بالنّسبة لسنة 2020، فقد سجلت ارتفاعا بـ 2,7% وهذا دليل على وجود ارتفاع في كل من مصاريف المستخدمين والضّرائب والرّسوم.

- النّتيجة العملياتية سجلت في سنة 2019 نسبة 35,8% وتعتبر نسبة معتبرة في الزيادة، وهذا راجع إلى زيادة في نواتج العملياتية وانخفاض في التّكاليف العملياتية الأخرى، وكذلك هو الحال لسنة 2020 فقد سجلت زيادة في النّسبة قدرت بـ 5%.

وفي الأخير شهدت النّتيجة الصّافية للسّنة المالية زيادة معتبرة بنسبة 35,8% خلال سنة 2019 عن السّنة السّابقة، وكذلك هو الحال بالنّسبة للسّنة التي تلتها وهي سنة 2020، فقد سجلت نسبة ارتفاع مقدرة بـ 5% وهذا راجع لارتفاع في النّتيجة الصّافية للأنشطة العادية.

المطلب الثّالث: التّحليل المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التّوازن المالي والمردودية:

أوّلا: التّحليل بواسطة مؤشرات التّوازن المالي:

1- رأس مال العامل الخاص:

رأس مال العامل الخاص= الأموال الخاصة- الأصول الثّابتة.

الجدول رقم: 3.11: يوضح حساب رأس مال العامل

البيان / السّنوات	الأصول الخاصة	الأصول الثّابتة	رأس مال العامل
2018	200833483	164859106	35974377
2019	225959537	151548306	74411231
2020	228043888	138237416	89806472

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

نلاحظ أنّ رأس مال العامل موجب خلال السّنوات الثلاث (2018- 2020) وهذا يعني أنّ الأموال الخاصة تغطي الأصول الثّابتة أي؛ أنّ المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثّابتة.

2- متطلبات واحتياجات رأس مال العامل:

احتياجات رأس مال العامل= الأصول المتداولة- الدّيون قصيرة الأجل.

الجدول رقم: 3.12: يوضح كيفية حساب احتياجات رأس مال العامل

البيان / السّنوات	الأصول المتداولة	الدّيون قصيرة الأجل	احتياجات رأس مال العامل
2018	80951210	46746851	34204629
2019	151137353	93664548	57472808
2020	156193799	70124262	86069537

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

نلاحظ أنّ احتياجات رأس مال العامل خلال الثلاث سنوات (2018- 2020) في تزايد مستمر، وهذا يدلّ على أنّ احتياجات التّمويل لدى المؤسسة أكبر من الموارد التي تمول بها.

3- الخزينة:

الخزينة= رأس مال العامل- احتياجات رأس مال العامل.

الجدول رقم: 3.13: يوضح كيفية حساب النّتيجة

البيان / السّنوات	رأس مال العامل	احتياجات رأس مال العامل	الخزينة
2018	35974377	34204629	1769748
2019	74411231	57472805	16938426
2020	89806472	86069537	3736935

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

نلاحظ أنّ الخزينة موجبة خلال السّنوات الثّلاث (2018- 2020) وهذا يدّل على وجود سيولة لدى المؤسسة، كما نلاحظ أنّ رأس مال العامل أكبر من متطلبات رأس مال العامل أي؛ أنّ المؤسسة لديها موارد مالية كافية لتمويل متطلباتها.

ثانيا: التّحليل بواسطة مؤشرات المردودية:

يمكن التّمييز بين ثلاثة مؤشرات للمردودية حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى مردودية النّشاط والمردودية الاقتصادية والمردودية المالية والتي هي موضوع بحثنا.

1- نسبة مردودية النّشاط:

مردودية النّشاط= النّتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال.

الجدول رقم: 3.14: يوضح كيفية حساب نسبة مردودية النّشاط

البيان	النّتيجة الإجمالية	رقم الأعمال	نسبة مردودية النّشاط
2018	32146200	111340000	0,28
2019	43670200	119810000	0,36
2020	45892110	126620000	0,36

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قد سجلت نسبة 28% في سنة 2018 بينما في سنة 2019 شهدت ارتفاعا طفيفا لتصل نسبتها إلى 36%، وبقيت علة هذا النّحو في السّنة الموالية بحيث تعتبر مردودية مرضية بالنّسبة للمؤسسة، وهذا راجع إلى ارتفاع في نتيجة الدّورة باعتبارها مساعدة على تقييم الاستراتيجيات التّجارية.

2- نسبة المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية= إجمالي فائض الاستغلال/ مجموع الأصول.

الجدول رقم: 3.15: يوضح كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2018- 2020)

البيان	إجمالي فائض الاستغلال	مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
2018	51974000	247580064	0,20
2019	62616000	3196244085	0,19
2020	64618000	298168150	0,21

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

حققت المؤسسة مردودية اقتصادية موجبة بدليل فائض إجمالي الاستغلال خلال سنة 2018 بـ 20% تعتبر قيمة لا بأس بها مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية المستخدمة، أمّا بالنّسبة للسّنة الموالية فقد انخفضت بمقدار ضئيل جدا 1% ثمّ عادت في عام 2020 بالزّيادة بنسبة 21%.

3- نسبة المردودية المالية:

المردودية المالية= النّتيجة الصّافية/ الأموال الخاصة.

الجدول رقم: 3.16: يوضح كيفية حساب نسبة المردودية المالية خلال السنوات (2018- 2020)

البيان	النّتيجة الصّافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2018	24752574	200833483	0,12
2019	33626054	225959537	0,14
2020	35336925	228043888	0,15

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تعليق:

من خلال الجدول السّابق نلاحظ أنّ المردودية المالية بلغت 12% في سنة 2018 وبقيت في تزايد مستمر خلال السّنتين المواليتين، فقد سجلت 14% و15% على التّوالي ومن خلال هذه النّتائج المحققة نستنتج أنّ المردودية المالية للمؤسسة ارتفعت، يعني أنّ الدّينار الواحد المستثمر من رأس المال ينتج عنه 14% و15% خلال السّنتين 2019 و2020.

وبناء على حساب وتحليل المردودية المالية تبين لنا أنّ استمرارها في تزايد ملحوظ خلال الفترة المدروسة أمر إيجابي بالنّسبة للمؤسسة، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من رفع وتحسين مردوديتها المالية أكثر لا بدّ عليها أن تطبق أحكامها على المردودية الاقتصادية، لأنّ تحقيق مردودية مالية يأتي بعد تحقيق مردودية اقتصادية.

الشكل رقم: 3.2: منحنى بياني يوضح اتجاه المردودية المالية

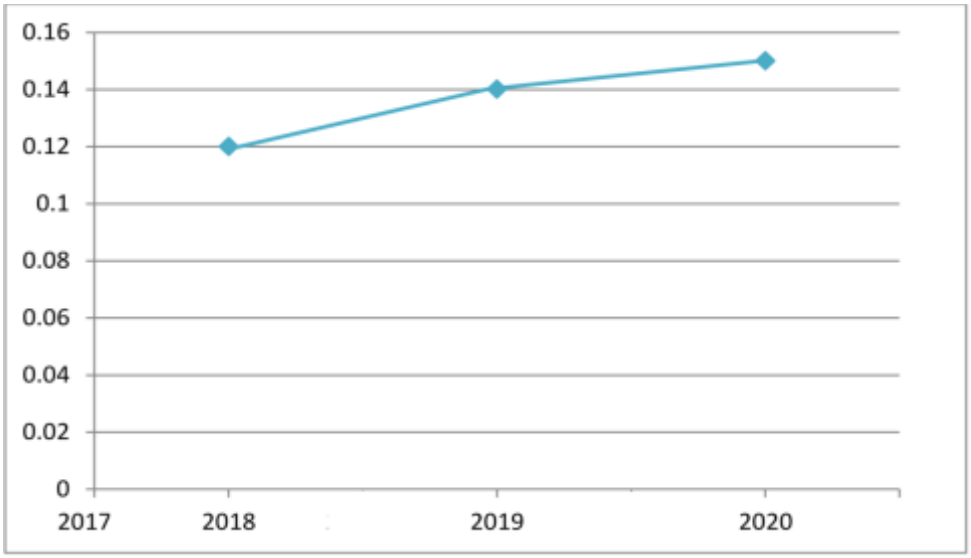

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على المعلومات سابقة الذّكر.

تعليق:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أنّ اتجاه المردودية المالية للمؤسسة، يتوجه نحو الأعلى وهذا يعني أنّ المردودية المالية تشهد زيادة خلال السّنتين 2019- 2020، وهذا دليل على تحسن المردودية المالية خلال تلك الفترة.

المبحث الثّالث: عرض تقييمي لعملية التّدقيق المحاسبي في المؤسسة:

سيكون حديثنا في هذا المبحث عبارة عن تقييم لعملية التّدقيق المحاسبي التي لم تعط له المؤسسة محل الدّراسة اعتبارا وضرورة، حيث تبين لنا أنّ مصلحة المحاسبة مسؤولة عن عملية مراجعة حساباتها، وعليه سنتطرق إلى كيفية تدقيق عمليتي الشّراء والبيع وكذا بعض الانتقادات والاقتراحات التي سنطرحها في الأخير.

المطلب الأوّل: كيف تتم عمليات الشّراء والبيع والتّخزين في المؤسسة:

قبل كل شيء لا يسجل المحاسب عملية المحاسبة إلّا إذا توفرت المستندات اللّازمة لكل عملية، وعليه عند القيام بالتّدقيق المحاسبي يجب التّأكد من أنّ جميع المستندات اللّازمة متوفرة.

أوّلا: في حالة الشّراء:

1- يجب توفر طلب عملية الشّراء (قسيمة الدّفع) ممضى من طرف الشّخص الذي يريد الشّراء أو المصلحة التي قدمت الطّلب أو مدير المالية والمحاسبة والمدير العام، ويكون مرفقا بوصل الطّلبية (وصل الطّلبات)، يحتوي هذا الأخير على مواصفات وكمية السّلعة المراد شراءها، بحيث يقوم المكلف بالخزينة بصرف الشيك أو صرفها عن طريق الصّندوق نقدا.

الشكل رقم: 3.3: مخطط توضيحي لوثائق عملية الطّلب

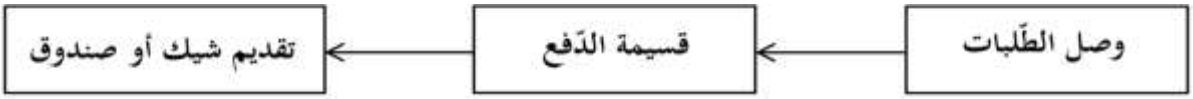

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد وصول السّلعة المطلوبة للمؤسسة يتم توقيع وصل تسليم السّلعة المرفق بفاتورة الشّراء، التي يجب أن تسلم من طرف سائق الشّاحنة الذي أرسل من الوحدة التي تم الشّراء من عندها (سوناطراك)، بعد ذلك يحضر وصل استقبال السّلعة ومن ثمّ وصل الدّخول إلى مخازن المؤسسة.

الشكل رقم: 3.4: مخطط توضيحي لوثائق عملية استلام السّلعة

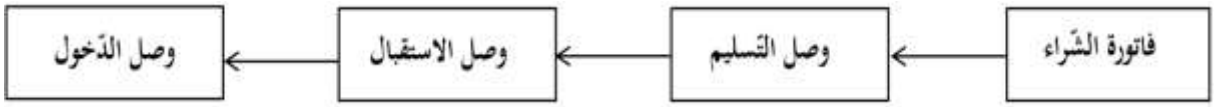

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد التّأكد من جميع خطوات عملية الشّراء يأتي دور مصلحة المحاسبة.

2- تدقيق محاسبة المشتريات:

- التّأكد من مصداقية المعالجة المحاسبية لكل عملية.
- التّأكد من تسجيل عملية الشّراء عند تاريخ حدوثها في يومية المشتريات.

– التّحقق من الدّقة الحسابية والكتابية بدفتر المشتريات، حسابات الموردين، كشف البنك، دفتر النّقدية... إلخ.

– التّأكد من مطابقة رصيد حسابات الموردين مع الدّفتر الكبير وميزان المراجعة.

– التّحقق من التّسوية المحاسبية لحساب المشتريات المخزنة في نهاية الدّورة لعدم ظهوره في الميزانية، ويجب تمييزه عن حساب المشتريات المستهلكة.

– التّأكد من الفصل بين المعالجة الحسابية للمشتريات المتعلقة بالنّشاط والمشتريات الأخرى كالتّثبيتات ومستلزمات التّسيير الإداري وغيرها.

ثانيا: في حالة البيع:

1- يقوم الزّبون بتقديم طلبية من خلال (وصل طلبات) يتفق مع مصلحة التّجارة على الأسعار والتّسليم والدّفع، وتقوم المصلحة بإعداد فاتورة بالكمية المطلوبة مع وصل الاستلام عند خروج السّلعة من المخزن، حيث يقوم المسؤول عن المخزن بإعداد (وصل خروج) يقوم الزّبون بتوقيع وصل التّسليم والدّفع وأخذ فاتورته.

الشكل رقم: 3.5: مخطط توضيحي لوثائق عملية البيع

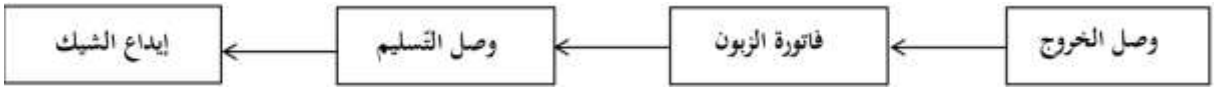

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

بعد التّأكد من جميع خطوات عملية البيع يأتي دور مصلحة المحاسبة.

2- تدقيق محاسبة المبيعات:

– التّحقق من الدّقة الحسابية والكتابية لدفتر المبيعات من حيث التّسجيل، المجاميع، التّرحيل المتمثلة في:

– التّرحيلات من دفتر يومية المبيعات على الحسابات الشّخصية للعملاء بدفتر الاستاذ لنفس المدة المتفق عليها، مع مراعاة صحة ترحيل المبالغ.

– ترحيل حسابات مبيعات الأصول الثّابتة، مع مراعاة جانب الرّبح أو الخسارة.

– العمليات الحسابية لمختلف الفواتير.

– صحة وسلامة مختلف المبالغ.

– التّأكد من الفصل المحاسبي ما بين المبيعات المتعلقة بالنّشاط العادي للمشروع، والتّنازل عن التّثبيتات أو الأوراق المالية التي تتم بمقاييس مختلفة تماما عن المبيعات.

– التّأكد من إظهار ح/419 مع حسابات ديون الزّبائن في حال ترصيد التّسبيقات المحصاة أو التّخفيضات، التّنزيلات أو المردودات....إلخ.

– فحص أرصدة حسابات الزّبائن ومطابقتها في ميزان المراجعة.

– التّأكد من التّسوية المحاسبية في نهاية كل دورة مالية لديون الزّبائن المشكوك في تحصيلها.

– التّحقق من تسوية المبيعات المحققة مع د/418 زبائن فواتير لم تحرر بعد بسبب ما، خدمة لمبدأ استقلالية الدورات.

– الحرص على عدم التّأخر في تحصيل الدّفعات المتفق عليها لكونه يعطل حصول السّيولة التي تسدد للموردين وفق الموازنة التّقديرية للخزينة.

ثالثا: تدقيق محاسبة المخزون:

– التّأكد من اعتماد المعالجة المحاسبية لحركة المخزون على وصولات الدّخول ووصولات الخروج، عند تاريخ حدوثها وإرفاقها مع الفواتير كونها وسيلة إثبات.

– التّأكد من إبراء التّسوية المحاسبية لعناصر المخزون في نهاية كل دورة مالية مثل: خسائر القيمة، المخزون الخارجي... للإفصاح عنها في الميزانية.

– التّأكد من التّمييز ما بين الإنتاج الجاري والمنتجات الوسطية، كون الأوّل لا يخزن ويظهر في نهاية الدّورة، أمّا الثّاني فيعتبر من عناصر المخزون ويظهر في طوال السّنة في دفاتر الجرد.

– حرص المدقق على عملية التّقييم في نهاية الدّورة طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، لأنّ الأصل في التّقييم يكون بسعر السّوق أو سعر التّكلفة أيهما أقل خدمة لمبدأ الحيطة والحذر.

– التّأكد من المعالجة المحاسبية السّليمة لمختلف عناصر المخزون من حيث التّسجيل، التّقييم حسب خصوصية كل نوع للاستفادة منها في محاسبة ومراقبة التّسيير.

المطلب الثّاني: تدقيق النّقديات (الخزينة) للمؤسسة محل الدّراسة:

أوّلا: تدقيق التّعاملات النّقدية:

– التّأكد من تحويل المبالغ النّقدية التي تفوق حاجة الخزينة إلى الحساب الجاري البنكي البريدي، كونهما يمثلان حماية كافية.

– التّأكد من إرفاق كل المبالغ النّقدية المحصلة أو المدفوعة بوثائق مبررة تحمل هوية توقيع وختم الجهة التي قدمتها.

– ضرورة إجراء جرد مادي ومفاجئ (قبل وأثناء وبعد).

– في حالة العجز يجب التّأكد من صحة التّسجيل قد يكون ناتجا عن إهمال أو خطأ، وإذا لم يكشف تتم تسويته إما يحصل على المشروع كعبء كلي أو جزئي أو على أمين الصّندوق ليسدده.

– في حال تحقيق فائض في الخزينة يوضع المبلغ لمدة معينة ربما يظهر السّبب فيما بعد أو يعالج على أنّه إيراد استثنائي.

– التّأكد من تحويل المبالغ المجمعة يوميا من الصّناديق الفرعية إلى الخزينة الرّئيسية.

ثانيا: تدقيق تعاملات المصروفية:

– التّأكد من متابعة الحسابات الجارية البنكية أو البريدية من طرف شخص مسؤول ومؤهل، يتبع لمصلحة المالية مع تحديد مهامه من حيث الأمر بالصّرف، طريقة حفظ الشيكات، سير ومراقبة شيكات الموردين والزّبائن.

– التّأكد من توفر مسؤولية التّوقيع المزدوج على الشيكات أحدهما يكون المدير المالي، وكذا العمليات المصرفية الأخرى.

– الحرص على عدم إصدار شيكات مفتوحة من دون تاريخ أو اسن المستفيد أو المبلغ المسدد.

– التّأكد من متابعة الشيكات غير المستعملة أو الملغاة أو المرفوضة من طرف البنك.

– إمكانية فتح حسابات تجارية أخرى في وكالات بنكية مختلفة كإجراء احترازي من المؤسسة.

– المراقبة الدّورية للحسابات الجارية بناء على ملاحظة المبالغ، التّواريخ، أرقام الشّيكات.

– مراقبة الحسابات الجارية لتصحيح الأخطاء والتّأخير الوارد في الكشف المرسل من البنك ودفاتر المؤسسة.

– متابعة الشيكات الواردة أو المصادر.

ثالثا: تدقيق محاسبة الخزينة:

– التّحقق من دقة الحسابية والكتابية لدفتر النّقدية أو دفتر متابعة الحساب البنكي.

– التّأكد من صحة معالجة المحاسبية لمختلف العمليات النّقدية مرفقة بوثائق الإثبات عند تاريخ حدوث العملية.

– التّحقق من تسوية المحاسبية المالية لحساب 519 المساهمات البنكية الجارية (سحب على المكشوف).

– التّأكد من صحة معالجة المحاسبية للأوراق المالية من حيث الشّراء والتّنازل.

– التّأكد من صحة معالجة المحاسبية للأوراق من أجل تقييم الأوراق المالية قصيرة الأجل، وإظهار فائض ونقائص القيمة.

– التّمييز بين الأرصدة الحسابية الجارية في البنوك والمبالغ المودعة في شكل ادخارات بنكية بهدف تصنيفها السّليم في الميزانية الختامية.

– التّأكد من إعداد قائمة التّدفقات النّقدية التي تدل على أنّ العمليات المنجزة وفق الأساس النّقدي حسب الأنشطة التّشغيلية، الاستثمارية، التّمويلية.

المطلب الثّالث: المجالات التي تستوجب عملية التّدقيق في مؤسسة GBS:

إنّ لوظيفة التّدقيق مجالات عديدة محل التّطبيق بينما المؤسسة لم تعط أهمية لهذه المهمة ولم تجعل لها مصلحة خاصة كباقي المصالح، باعتباره يمارس مهامه من أجل مصلحة الجميع ومن الوظائف التي يجب أن يتوفر فيها التّدقيق كالتّالي:

أوّلا: الوظيفة المالية والمحاسبية:

هما وظيفتان مسجلتان ضمن برنامج التّدقيق الدّاخلي، بحيث يقوم المدقق بإبداء رأيه حول وظيفة المالية والمحاسبية بالمؤسسة، ونتائج نشاطه بصفة منتظمة وبصفة عامة، بهدف:

– حماية جميع الممتلكات من مختلف الأخطار.

– الصّراحة في المعلومات.

– عدالة الذّمة المالية.

ثانيا: الوظيفية التّجارية:

على أساس هذه الوظيفة يقوم المدقق بعمله على مختلف النّشاطات التي تتم على هذا المستوى من بيع وشراء، تخزين، تسويق وغيرها من العمليات، حيث يقوم بكشف وتحليل هذه النّشاطات من النّاحية التّجارية والاشهارية وكذا قدرة الزّبون على الدّفع والتّسليم... إلخ.

ثالثا: وظيفة الإنتاج:

يهتم التّدقيق في هذه الوظيفة من ناحية العمل أكثر من النّاحية الإدارية، حتى يكون هناك احتكاك أكثر مع العمال ممّا يسهل عليه اكتشاف الصّعوبات والعراقيل التي تواجههم ومعالجتها.

رابعا: وظيفة المعلوماتية:

ينصب عمل التّدقيق في هذه الوظيفة على:

– التّدقيق في شبكة الإعلام.

– مراجعة مراكز التّكوين لدى المؤسسة.

– مراجعة المكاتب.

خلاصة:

من خلال قيامنا بالدّراسة التّطبيقية في مجموعة بلحسين للخدمات –تيارت– والتي كان الهدف منها تطبيق ما تم ذكره في الجانب النّظري، واختبار مدى مطابقته مع الواقع العملي، حيث تبين لنا من خلال هذه الدّراسة التّطبيقية أنّ المردودية المالية تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق النّتائج.

فمن خلال تحليل القوائم المالية للشركة تبين أنّها تتمتع بوضعية مالية لا بأس بها، وإبراز فعالية التّدقيق في تحسين مردودية المؤسسة عن طريق اكتشاف الانحرافات واتخاذ القرارات التّصحيحية اللّازمة.

الخاتمة

الخاتمة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، وبالتّالي يؤدي ذلك لضمان استمراريتها.

وحتى تقوم المؤسسة بأنشطتها ومهامها أصبحت تولي اهتماما كبيرا بعملية التّدقيق، باعتباره وسيلة تساعدها على تطبيق سياساتها لبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، من خلال كشف مواطن الاختلال وتحديد نقاط القوة وتنبيه الإدارة بما تواجهه من أخطار وما يتاح أمامها من فرص لسير عملياتها وسلامة عمليات المحاسبة والوثائق المالية.

ولقد كان هدفنا الثّاني من هذا البحث هو تقديم دراسة حول المردودية المالية، إذ يعتبر تحقيقها في وقتنا الحاضر ثروة هامة بالنّسبة للمؤسسة الاقتصادية، فالتّحكم والتّحصيل الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا لها.

حيث تلعب المردودية المالية بصفة عامة أو خاصة دورا فعّالا في تعزيز المركز المالي للمؤسسة، وأنّ تحليلها أظهر لنا أنّها المنبع الرّئيسي للمؤسسة لتتعرف على مكانتها الاقتصادية في السّوق، والتي تضمن لها البقاء والاستمرارية.

وانطلاقا ممّا سبق يمكن اختبار الفرضيات على النّحو التّالي:

الفرضية الأولى: يمكن تأكيدها لأنّه بالفعل بالفعل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مركز تتجمع فيه الموارد البشرية والمالية اللّازمة للإنتاج الاقتصادي، بهدف تحقيق الرّبح وتغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع وتحسين المستوى المعيشي.

الفرضية الثّانية: كما يمكن تأكيد الفرضية الثّانية لأنّه فعلا دور مدقق الحسابات في المؤسسة مهم وحساس يتمثل في فحص الحسابات والتّأكد من سلامتها، وكذا صيانة الدّفاتر المحاسبية وإجراءات التّسيير المعمول بها، قصد الكشف عن الأخطاء والانحرافات الممكن وقوعها خلال عملية تسيير المؤسسة.

الفرضية الثّالثة: كما نؤكد الفرضية الثّالثة باعتبار التّدقيق معيارا للحكم على فعالية مختلف أنشطة المؤسسة وقاعدة صلبة وصحيحة لحساب مختلف نسب المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة والتي على أساسها تتخذ القرارات الاستراتيجية.

نتائج الدّراسة:

من خلال دراستنا التّطبيقية يمكن إيجاز أهم النّتائج المتحصل عليها فيما يلي:

– عدم قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية وفقا لمنهجية علمية، وإنّما يتم اتخاذها وفقا للأساليب التّقليدية مثل: الخبرة والحكم الشّخصي وليس الأساليب الحديثة والتّحليل المالي.

الخاتمة:

– عدم مواكبة المؤسسات الجزائرية بشكل عام والمؤسسة محل الدّراسة بشكل خاص للتّطورات الاقتصادية الحاصلة.

– غياب وظيفة التّنظيم وعدم تناسق الأعمال داخل المؤسسة.

– صعوبة تحليل الوضع المالي للمؤسسة نتيجة غياب استخدام المؤشرات والنّسب المالية الكافية.

– احتكار المعلومات بالنّسبة لمصلحة التّجارة وعدم العمل كفريق متناسق.

– حاجة المؤسسة إلى مسيرين أكفاء.

– عدم وجود وظيفة المراجعة أو التّدقيق أو مراقب حسابات خاص بالمؤسسة.

أمّا بالنّسبة لنتائج البحث في الجانب النّظري فكانت كالتّالي:

– ضرورة وجود التّدقيق المحاسبي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها.

– يعتبر المدقق الجوهر الأساسي في عملية التّدقيق، بحيث يقوم بإظهار الانحرافات المالية والإدارية ويعتبر كذلك بمثابة جرس إنذار للمؤسسة.

– المردودية ليست هدف وإنّا غاية تسعى المؤسسة من ورائها إلى تحقيق استراتيجياتها.

– التّدقيق الجيد يؤدي بالضّرورة إلى ارتقاء المركز المالي لأي مؤسسة.

– يعتبر تحليل المردودية المنبع الرّئيسي لتعرف المؤسسة بمكانتها الاقتصادية في السّوق.

– إنّ احترام المؤسسة لإمكانياتها وحجمها يعتبر الرّكيزة الأساسية في تجسيد وتحقيق الأهداف المسطرة.

التّوصيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الوصول إلى بعض الاقتراحات التي قد تساعد المؤسسة مستقبلا، نذكر منها:

– وضع مكتب خاص بالتّدقيق داخل المؤسسة مع تعيين مدقق مؤهل وذو خبرة.

– على المؤسسة الاهتمام بمردوديتها المالية من أجل تحليلها ومعرفة الجوانب المؤثرة فيها للعمل على تحسينها.

– إجراء تعديل في الهيكل التّنظيمي بإدخال وظيفة المحاسبة التّحليلية ومحاسبة الموارد، كونها أداة أساسية في التّسيير داخل المؤسسة.

– فعالية التّدقيق المحاسبي في تحسين المردودية المالية ومساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات الصّائبة.

الآفاق:

– التّدقيق الإداري وسيلة من وسائل تحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسة.

- مصداقية المعلومات المحاسبية في تقييم المردودية المالية.
- مساهمة معايير التّدقيق الدّولية في تطوير التّدقيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: باللّغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التّدقيق والتّأكيد وفقا للمعايير الدّولية للتّدقيق**، ط2، دار الصّفاء للنّشر والتّوزيع، عمان، 2015م.

2. أحمد صالح حناوي، **أساسيات الإدارة المالية، كلية التّجارة**، د ط، جامعة الإسكندرية، الدّار الجامعية، 2001م.

3. إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.

4. إيهاب نظمي، هاني عزب، **تدقيق الحسابات الإطار النّظري**، د ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2011.

5. بوراس عبد الحق، أحمد ريب فؤاد، **المردودية المالية الاقتصادية**، المدرسة العليا للتّجار، دفعة 2000م.

6. بيار كولاس، **التّسيير للمؤسسة**، دار الطّبعة دينو، ط2، د ت.

- **حنفي عبد الغفار:**

7. **أساسيات الإدار المالية**، د ط، الدّار الجامعية الجديدة للنّشر، مصر، 2003م.

8. **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرار**، د ط، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2000م.

- **خالد أمين عبد الله:**

10. **تدقيق الحسابات**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، 2014.

11. **علم التّدقيق الحسابات ناحية نظرية**، ط2، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2004.

12. خلف عبد الله، **الواردات والتّدقيق الدّاخلي بين النّظرية والتّطبيق وفقا لمعايير التّدقيق الدّاخلي الدّولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2006.

13. دهراوي كمال الدّين، محمد سيد سرايا، **دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، د ط، الدّار الجامعية، 2000.

14. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، ط1، دار وائل للنّشر، الأردن، 2015.

15. زاهدة توفيق شواد، **مراجعة الحسابات والتّدقيق**، د ط، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، عمان، 2009.

16. زغيب مليكة وآخرون، **التّسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010م.

17. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسير مؤسسة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

18. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993م.

19. عبد الفتاح الجزراوي، عمار الجنابي، **أساسيات نظم معلومات المحاسبة**، د ط، دار اليازوري العلمية للنّشر، عمان، 2009.

- **عبد الفتاح صحن وآخرون:**

20. **أسس مراجعة (أسس علمية وعملية)**، د ط، الدّار الجامعية، مصر، 2004

21. **أصول المراجعة**، د ط، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

22. عبد الفتاح صحن، محمد السيد سرايا، **الرّقابة الدّاخلية والمراجعة الدّاخلية على المستوى الجزئي والكلي**، د ط، الدّار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

23. عبد الفتاح محمد الصحن، **عمال خليفة أبو زيد المراجعة علما وعملا**، د ط، مؤسسة ثبات الجامعية، الإسكندرية، 1991.

24. عصام الدّين أحمد متولي، **مراجعة وتدقيق الحسابات**، ط1، جامعة العلوم والتّكنولوجيا، 2009.

25. عمر صخرى، **مبادئ اقتصاد الجزئي الوحدوي**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

26. غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الردن، ط1، 2006م

27. كمال الدّين الطواهري، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، دار الجمعة الإبراهيمية، الإسكندرية، ط1، 2001م.

28. محمد أكرم عدواني، **عمل مؤسسة دال بن حزم**، ط1، لبنان، 2002.

29. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتحقيق الحسابات الإطار النّظري والممارسة التّطبيقية**، د ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.

- **محمد بوتين:**

30. **المراجعة ومراقبة الحسابات من النّظرية إلى التّطبيق**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

31. **محاسبة عامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1998.

32. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتّحليل المالي**، دار أجنداين للنّشر والتّوزيع، ط1، السعودية، 2006م.

33. منعم زمرير المونسي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري للنّشر، عمان، ط1، 1998م.

34. نادية فضل، **شركات الأموال في القانون الجزائري**، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

- **ناصر دادي عدون:**

35. **اقتصاد مؤسسة**، ط3، دار المحمدية العامة للنّشر، الجزائر، 1998.

36. **تقنيات مراقبة التّسيير**، ج: 1، دار المحمدية، الجزائر.

37. ناصر مزيد، **أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

38. النمري بوعلام وآخرون، **دراسة المردودية في المؤسسة العمومية**، د ط، معهد العلوم التّجارية، جامعة الجزائر، 1997م.

39. هادي تميمي، **مدخل إلى التّدقيق من النّاحية والعملية**، ط2، دار وائل للنّشر، عمان، الأردن، 2004.

40. يوسف قريش، إلياس بن ساسي، **التّسيير المالي**، د ط، دار وائل للنّشر، عمان، 2006م.

2- الأطروحات:

41. بن شهيبة محمد وأخرون، مؤسسة إ ق وتحولات استراتيجية الأكبر، مذكرة تخرج لنيل ليسانس علوم تجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2000.

42. ابن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التّجارية، تخصص: محاسبة، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، 2005م.

443. بالطاهر آمال، سياسة تسعير المنتجات وآثارها على مردودية المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تسويق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2012م.

44. بن بلقاسم سفيان، النّظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرارات في سياسة العولمة وتطور الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010م.

45. بن سونة خيرة، إشكالية المردودية المالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل الماستر، تخصص: علوم مالية، .2016

46. بن موفق سهيلة، أثر تقلبات الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، .2005

47. بوداوي مريم وآخرون، دور بحوث التّسويق في تفعيل علاقة المؤسسة بمحيطها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (مخطوط) جامعة البويرة، الجزائر، .2011

48. بوزيدي غلابي، مفهوم المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: قانون إدارة عامة، جامعة أم القرى، .2011

49. بوستة حمزة، دور التّدقيق المحاسبي في تفعيل الرّقابة على إدارة الأرباح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، .2012

50. بوشاقور غنية، مساهمة التّدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرقابة الجبلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة وضرائب، .2017

51. بوضياف حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التّسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2007م.

52. تومي نريمان، دور تدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد التّكرارات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، .2013

53. حملاوي ربيعة، مردودية المؤسسات المينائية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم التّجارية، جامعة الجزائر، 2007م.

54. خديجة دزاين وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل لنيل شهادة ليسانس في علوم التّسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م.

55. درن حمون هلال، المحاسبة التّحليلية نظام المعلومات لتسير والمساعدة على اتخاذ القرار في مؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورة في علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

56. دنار حمرة، بوشاقور غنية، مساهمة التّدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرّقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وضرائب، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2016م

57. راضية بوزنادة، تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014م.

558. زواوي فضيلة، تمويل مؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، .2016

59. سعاد معيوف، ليلى طيبي، أهمية وفعالية التّحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة، جامعة سعد دحلب، بليدة، 2003م.

60. سكر نعيمة، إشكالية المردودية في المؤسسات الصغيرة والمصغرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التّسيير، تخصص: المالية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2011م/ 2012م.

61. سكساف صباح وآخرون، اصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية وظاهرة تسريح العمال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، .2003

62. سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتّغيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التّجارية، 2003- .2004

63. صحراوي ياسين، دور تطبيق نظام المحاسبي المالي على فعالية التّدقيق الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، .2020

64. طارق سعدون، أليات تدقيق دور التموين ودورها في تخفيض تكاليف منتجات المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التّجارية تخصص: محاسبة ومالية، أم البواقي.

65. طيب عتيقة، خليفي صفية، إشكالية مردودية الاستثمار في المؤسسات العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2015م/ 2016م.

66. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات الصّناعية، جامعة بسكرة، 2002م.

67. عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدّولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التّجارية وعلوم التّسيير، 2010م/ 2011م.

68. مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرّفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التّسيير، تخصص: المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م.

69. محمد أمين مازون، تدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدّولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكر ماجستير علوم تجارية، جامعة الجزائر، .2011

70. مختاري بن شرقي وآخرون، مراجعة الدّاخلية والخارجية في المؤسسات العلاقة بينهما، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، علوم تجارية، تخصص: محاسبة، 2004- .2005

71. مدور خالد وآخرون، المؤسسة الصّغيرة آفاق وتحديات، مذكرة تخرج لنيل ليسانس في العلوم التّجارية، .2004

72. مغريتش هارون، دور المراجعة الدّاخلية في دعم وتفعيل القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، .2007

73. نريمان تومي، دور التّدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد التّكرارات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013م.

3- المجلات:

74. زكريا عبدي، نبيل حمادي، مدى مساهمة التّدقيق الدّاخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مجلة الوحدات للبحوث والدّراسات، ع: 1، مختبر تنمية المجلة المستدامة جامعة يحيا فارس المدية، الجزائر، 2020.

4- الجرائد الرّسمية:

75. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 سنة 2009 القرار المؤرخ في 26 جويلية .2008

5- المؤتمرات والملتقيات:

76. صدقي مسعود، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الدّاخلية والخارجية على الأداء الرّقابي، المؤتمر العلمي الدّولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، كلية الحقوق والإعلام إ ق، جامعة ورقلة، 2005.

6- المطبوعات البيداغوجية:

77. زياني عبد الحق، محاضرة في مقياس تسيير وتدقيق جبائي، جامعة ابن خلدون، تيارت، محاضرة رقم 2.

ثانيا: باللّغة الأجنبية:

78. Boukhazar Omare, La Gestion de l'entreprise, édition N^0: 83405/81/Opu.

79. Boukhazar. P. conso, **La Gestion Financière**, OPV/ Dunnod.

80. Colasse. B, **La rentabilité de l'entreprise**, 3ème, éditio, Dunod, Paris, 1999.

81. Conso. P, **La Gestion Financière de l'entreprise**, DVNOD, 7éme édition, Paris, 1989.

82. Dédire, **Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise**, Tomé, 2émé, édition économica.

83. Dfosse. Gastion, Gestion Financière de l'entreprise, 1988.

84. Earlk Stice, James Stice, **Financial Accounting reparting and Analysis**, 6éme edition, USA,2001.

85. J. Verdier –La treyte, **Finance d'entreprise, 2ème édition, economica**, Paris, 1994.

86. Jcesete Peyrard, **Analyse Financière**, 6éme édition duno, Paris, 1996.

87. Jcesete Peyrard, **Analyse Financière de l'entreprise**, 8éme édition,Vubert, Paris, 1989.

88. Serg Evreat, **Analyse et diagnosticier**, édition eyrolles, Paris, 1991.

89. Vizza Vona ton , **Pratique de Gestion**, Edition bertc, Paris, 1991.

90. Vizza Vona, **Gestion Financière,** bertre, Edition algerer, 8éme édition, 1993.

الملاحق

الملحق رقم (1) جدول حساب النّتائج للسّنوات 2018-2020

COMPTE RESULTAT

DESIGNATIONS	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3
CHIFFRE D'AFFAIRES HT Variation stocks produits finis et en cours Production immobilisée Subventions d'exploitation	180 000 000	183 600 000	187 200 000
CONSOMMATION DE L'EXERCICE Achats consommés Services extérieurs et autres consommations	108 700 000	100 500 000	101 500 000
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	**71 300 000**	**83 100 000**	**85 700 000**
CHARGES DU PERSONNEL	15 726 000	16 512 000	17 338 000
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES	3 600 000	3 672 000	3 744 000
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**51 974 000**	**62 916 000**	**64 618 000**
CHARGES FINANCIERES	6 517 000	5 935 000	5 415 000
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENT ET AUX PROVISONS	13 310 800	13 310 800	13 310 890
RESULTAT OPERATIONNEL	**32 146 200**	**43 670 200**	**45 892 110**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	**32 146 200**	**43 670 200**	**45 892 110**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES (IBS)	7 393 626	10 044 146	10 555 185
IMPOTS DIFFERES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
RESULTAT NET	**24 752 574**	**33 626 054**	**35 336 925**

BILAN

ACTIF	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3
Actifs non courants	**164 859 106**	**151 548 306**	**138 237 416**
Immobilsations incrorporelles	9 162 600	9 162 600	9 162 600
Immobilsations crorporelles	155 696 506	142 385 706	129 074 816
Actifs courants	**80 951 210**	**151 137 353**	**156 193 799**
Stocks	40 909 091	68 338 669	84 988 669
Clients	40 042 119	82 798 684	71 205 130
Trésorerie	**1 769 748**	**16 938 426**	**3 736 935**
Total actif	**247 580 064**	**319 624 085**	**298 168 150**

BILAN

PASSIF	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3
Capitaux propres	**115 833 483**	**149 459 537**	**160 043 888**
Apports des associés	91 080 909	91 080 909	91 080 909
Résultat de l'exercice	24 752 574	33 626 054	35 336 925
Résultats reportés	0	24 752 574	33 626 054
Passifs non courants	**85 000 000**	**76 500 000**	**68 000 000**
Emprunts et dettes financières	85 000 000	76 500 000	68 000 000
Passifs courants	**46 746 581**	**93 664 548**	**70 124 262**
Fournisseurs et autres dettes	46 746 581	93 664 548	70 124 262
Trésorerie	**0**	**0**	**0**
Total passif	**247 580 064**	**319 624 085**	**298 168 150**

BILAN FINANCIER

RESSOURCES	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3
Capitaux pérmanents	**200 833 483**	**225 959 537**	**228 043 888**
Capitaux propres " Apports des associés "	91 080 909	91 080 909	91 080 909
Résultats reportés	24 752 574	58 378 628	68 962 979
Dettes à long et moyen terme "Emprunts"	85 000 000	76 500 000	68 000 000
Dettes à court terme	**46 746 581**	**93 664 548**	**70 124 262**
Dettes à court tereme "Dettes fournisseurs"	46 746 581	93 664 548	70 124 262
Trésorerie négative (Découvert)	-	-	-
TOTAL DES RESSOURCES	**247 580 064**	**319 624 085**	**298 168 150**

EMPLOIS	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3
Actif immobilisé nets	**164 859 106**	**151 548 306**	**138 237 416**
Immobilsations incrorporelles	9 162 600	9 162 600	9 162 600
Immobilsations crorporelles	155 696 506	142 385 706	129 074 816
Actif circulant	**80 951 210**	**151 137 353**	**156 193 799**
Valeur d'éxploitation " Stocks "	40 909 091	68 338 669	84 988 669
Valeur réalisable "Créances"	40 042 119	82 798 684	71 205 130
Valeur disponible	**1 769 748**	**16 938 426**	**3 736 935**
Trésorerie positive	1 769 748	16 938 426	3 736 935
TOTAL DES EMPLOIS	**247 580 064**	**319 624 085**	**298 168 150**

الملحق رقم (2) وصل طلبات

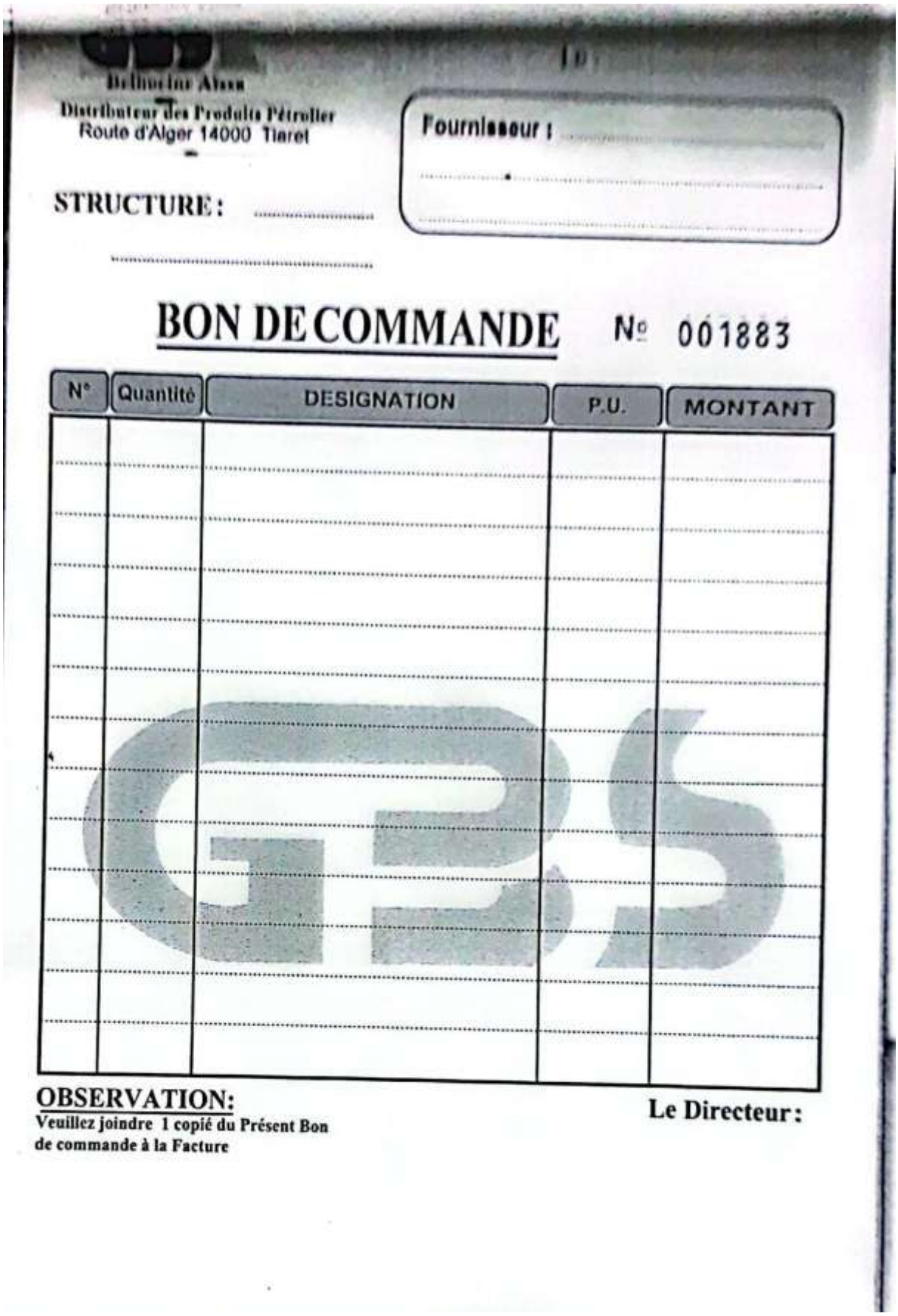

Distributeur des Produits Pétroliers
Route d'Alger 14000 Tiaret

Fournisseur :

STRUCTURE :

BON DE COMMANDE

N° 001883

N°	Quantité	DESIGNATION	P.U.	MONTANT

OBSERVATION:
Veuillez joindre 1 copié du Présent Bon de commande à la Facture

Le Directeur :

الملحق رقم (3) طلب الدّفع

EURL GBS ROUTE

DEMANDE DE PAIEMENT

Montant : ..... DA

DATE : ...../...../ 2015

L'ORDONNATEUR: LE DIRECTEUR GENERAL
BENEFICIAIRE : .....

OBJET DU PAIEMENT : .....

.....

.....

MONTANT : .....

.....

DOCUMENTS PRESENTES :

- BONPOUR : .....
- FACTURE : .....
- AUTRES (A PRECISER) : .....
- MODE DE PAIEMENT : .....

LE SERVICE DEMANDEUR (VISA + CACHET DU RESPONSABLE) | LE D.F.C | LE DIRECTEUR GENERAL

BELHOCINE AISSA
DISTRIBUTEUR DES PRODUITS PETROLIERS

DEMANDE DE PAIEMENT

DATE :

MONTANT : DA

L'ORDONNATEUR : LE DIRECTEUR GENERAL.

BENEFICIAIRE:

OBJET DU PAIEMENT :

MONTANT :

DOCUMENTS PRESENTES :
- BON POUR : /
- FACTURE: /
- AUTRE: /
- MODE DE PAIEMENT :

LE SERVICE DEMANDEUR (VISA + CACHETDU RESPONSABLE)	LE D.F.C	LE DIRECTEUR GENERAL

الملحق رقم (4) إيداع الشّيك

GROUPE BELHOCINE SERVICE

EMISSION DE CHÈQUE

STRUCTURE : .....

JE SOUSSIGNÉ : .....

AVOIR REÇU CE JOUR : .....

UN CHÈQUE BANCAIRE NUMÉRO : .....

D'UN MONTANT DE (EN CHIFFRE) : .....

EN LETTRE : .....

.....

OBJET DU PAIEMENT .....

SERVICE FINANCES

(VISA & CACHET)

LE BÉNÉFICIAIRE

(SIGNATURE & CACHET)

الملحق رقم (5) فاتورة الشراء

Tél. :
Fax :
Compte :

RC :
AI :
IF :
NIS :

FACTTURE 00

DAETE

Doit :

A-I :
Id Fiscal:
RC N° :

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	MONTANT HT
		Livraison Réf.			
	1				
	2	REMISE			0.00
		TVA 09%			
		TVA 19%			0.00
		TOTAL			0.00

Arrêtée la présente proforma à la somme de :

الملحق رقم (6) فاتورة البيع

GBS BELHOCINE AISSA

DISTRIBU˙ DISTRIBUTEUR DE PRODUITS PETROLIERS

Route d'alger -TIARET
Tél. : 046 20 89 93/93/95/96
Fax : 046 20 89 98
Compte :

RC :
AI :
IF :
NIS :

FACTTURE 541/21

470659 DAETE

Doit : station
A-I :
Id Fiscal:
RC N° :

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	MONTANT HT
		Livraison Réf.			
	1	PRODUIT GASOIL			0.00
	2	REMISE			0.00
		TAXE DES PRODUITS PETROLIERS			0.00
		TAXES ADDITIONNELLE SUR CARBURANT			0.00
		TAXE SUR LES HUILES			
		TVA 09%			
		TVA 19%			0.00
		TOTAL			0.00

Arrêtée la présente proforma à la somme de :

الملحق رقم (7) وصل تسليم

وصل التسليم
BON DE LIVRAISON
N°00000

Le : .....

المبيعة : .....

Livré à Mr : .....

الكمية QUANTITE		تعيين DESIGNATION	م.ف PU	المجموع TOTAL
Demandée	Livrée			

وصل التسليم
BON DE LIVRAISON
N°00000

Le : .....

المبيعة : .....

Livré à Mr : .....

الكمية QUANTITE		تعيين DESIGNATION	م.ف PU	المجموع TOTAL
Demandée	Livrée			

الملحق رقم (8) وصل استقبال

BELHOCINE AISSA
DISTRIBUTEUR DE PRODUITS PETROLIERS

FOURNISSEUR : .....
.....

BON DE RECEPTION

DATE : .....
BON DE COMMANDE : ..... DU : .....
BON DE LIVRAISON : ..... DU : .....

QTE	DESIGNATION DE L'ARTICLE - REFERENCE -
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....

LE RECEPTIONNAIRE
(Cachet + signature)

POUR / GBS
(Cachet + signature)

ملخص الدّراسة:

هدف هذه الدّراسة توضيح مدى تأثير التّدقيق المحاسبي على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن أجل ذلك حاولنا في هذه الدّراسة معالجة الإشكالية التّالية: واقع التّدقيق المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ومدى أهميته بالنّسبة لحساب المردودية المالية.

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية للموضوع باستخدام بعض الأدوات المتمثلة في المقابلة الشّخصية، الملاحظة والوثائق، حيث يعتبر التّدقيق وظيفة أساسية داخل المؤسسة يهدف إلى حماية ممتلكاتها من السّرقة والتّلاعب ومن الأخطاء المحتملة على مستوى سجلاتها ودفاترها، وبالتّالي كشف كل الثّغرات التي تؤدي إليها.

وللتّدقيق المحاسبي دور مهم وفعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، والتي تعتبر الغاية التي تسعى من أجلها ومساعدتها في اتخاذ قرارات مستقبلية للمضي قدما.

الكلمات المفتاحية: التّدقيق المحاسبي، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المردودية المالية.

Abstract:

The objective of this study is to clarify the extent of the impact of the accounting audit on the financial profitability of economic institutions for this reason, in this study we transform the treatment of the following problem: the reality of accounting audit in the Algerian economic institutions and the extent of its importance in relation to calculating the financial profitability.

So that audit is a basic function within the institutions that aims to protect its property from theft level of its records note books and accounting data and thus directing all the loopholes that are built into it.

As well as for accounting audit an important and effective role in improving the financial profitability of the institutions as the goal strive for it and help it make future decisions to move forward.

Key Words: Accounting audit, Algerian business companies, Financial profitability.